

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الإصلاح

لَا يُصْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا

مجلة جامعة تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

العلماء بين التقدير والازدراء

التحرير

الحرص على المال

توفيق عمروني

حكم بيع حلي الذهب والفضة بالتقسيط

فؤاد عطاء الله

التسمي بالسلفية

د. عبد السلام السحيمي



المسعر: 100 دج رقم الإيداع القانوني: 3623-2006-6825 ISSN: 1112-6825

أيُّها القراء الكرام
نرحّب بكلِّ مقالٍ علميٍّ مفيدٍ
ونسعدُ بكلِّ تقديرٍ هادفٍ سديدٍ.

فمِجلة «الإصلاح»
وسيلة لنشر العلم النافع

العنوان:

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

حي دوزي، قطعة (01)، رقم (06) باب الزوار- الجزائر

الهاتف والفاكس: 51 94 63 (021)

المراسلات:

ص ب 640 - 16008 الجزائر

darelfadhila@maktoob.com

التوزيع:

جوال: 08 62 53 06 (0661)



تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

المدير
توفيق عمروني

رئيس التحرير
عز الدين رمضان

أعضاء التحرير:
عمر الحاج مسعود
عثمان عيسى
نجيب جلواح

التصميم والإخراج الفني
دار الفضيلة للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 190].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ لَكُم مِّنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ

الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [البقرة: 219].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [البقرة: 235].

﴿بُطِخَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ قَازَ قَوْزًا عَظِيمًا﴾ [البقرة: 236].

أَمَّا بَعْدُ:

فإن خير الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها،

وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

تجدون في هذا العدد...

4	التحرير	الطلمعة: العلماء بين التقدير والازدراء
7	عز الدين رمضان	في رحاب القرآن: البيان في أخطاء الاستشهاد بأي القرآن (الجزء الثالث)
11	توفيق عمروني	من مشكاة السنة: الحرص على المال
19	حسن آيت علجت	النوحيد الخالص من خصائص ملة إبراهيم ﷺ
25	فؤاد عطاء الله	بحوث ودراست: حكم بيع حلي الذهب والفضة بالتقسيط (الجزء الأول)
35	ياسين طيبي	أعلام في السيرة النبوية: قاعدة منهجية من غزوة الحديبية
44	محمد بن خدة	تركيب النفوس: فقه مقادير الزمان
48	أ.د. محمد علي فركوس	فتاوى شرعية، فتاوى شرعية
56	سمير سمراد	سير الأعلام: الشيخ المكي بن عزوز واهتداؤه إلى السلفية
70	قرأها وعلق عليها: عمار ثمالت	أخبار التراث: قصيدة في ذم الدنيا... للرسعدي
80	بشير كلس	في واحة اللغة والأدب: مراحل زمنية للانحراف عن العربية
83	نجيب جلواح	فضائل الأسرة: القول المبين في العشرة بين الزوجين (الجزء الثاني)
97	د/عبد السلام السحيمي	ألفاظ ومفاهيم في الميزان: التسمي بالسلفية
102	التحرير	الفوائد والنواذر:

العلماء بين التقدير والازدراء

التحرير

كَبِيرَنَا وَيَرْحَمَ صَغِيرَنَا وَيَعْرِفَ لِعَالَمِنَا حَقَّهُ»
لحسن: رواه أحمد (23135).

وكان أئمة السلف يذكرون هذا في باب
العقيدة، قال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله: الملقب
بـ«مالك الصغير» - في عقيدته:

«والطاعة لأئمة المسلمين من ولاية أمورهم
وعلمائهم، واتباع السلف الصالح، واقتفاء
آثارهم، والاستغفار لهم».

إنَّ النَّاسَ إِذَا رَجَعُوا إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَزِمُوا
غُرَزَهُمْ، وَصَنَرُوا عَنْ أَمْرِهِمْ؛ اسْتَقَامَت أُمُورُهُمْ
وَصَفَتْ مِنَ الْمَجْنِ وَالْفِتَنِ، وَإِلَّا فَسَدَ شَأْنُهُمْ،
وَكَبُرَ ضَلَالُهُمْ، قَالَ نَبِينَا ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا
يَقْبُضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادَةِ؛ وَلَكِنْ
يَقْبُضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ
عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا؛ فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا
بَغْيَ عِلْمٍ - فِي رِوَايَةٍ: فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ - فَضَلُّوا
وَأَضَلُّوا» لمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ففساد النَّاسِ وهلاكهم؛ يكون بموت
العلماء، وبعدم الرجوع إليهم، وبسوء الظنِّ بهم،
والإعراض عنهم، وتنصيب الجهال الأصاغر
رؤوساً يُقْتَدَى بهم، وجعلهم أئمة يُصْتَرَكُ عَنْ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول
الله، وعلى آله وأصحابه، ومن أتبع هداة،
وبعد:

فإنَّ مَنْ حَفِظَ اللَّهَ لِهَذَا الدِّينِ؛ أَنْ جَعَلَ لَهُ
فِي كُلِّ فِتْرَةٍ طَائِفَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ - وَهُمْ وَرَثَةُ
الأنبياء - يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ
الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَيَدْكُونُ حِصُونَ
الْمُشْرِكِينَ، وَيَشْتُونُ الْغَارَاتِ عَلَى مَعَاقِلِ
الْمُبْتَدِعِينَ، وَيَكْشِفُونَ بَهْرَجَ الصَّادِينَ عَنْ سَبِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ.

إنَّهم حُرَّاسُ الشَّرِيعَةِ، وَحِفْظَةُ السُّنَّةِ،
وَالدُّعَاةُ إِلَى الْمِلَّةِ.

فاحترامهم والتواضع لهم من الديانة،
والرجوع إليهم وسؤالهم من العبادة.

قال الله تعالى: ﴿فَتَنَلَرُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 129]

والسَّعِيدُ مَنْ عَرَفَ قَدْرَهُمْ، وَأَدَّى إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ،
وَحَفِظَ لَهُمْ دَرَجَتَهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ
ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: 177].

وقال النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَمْ يُجِلِّ

أمرهم.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «لا يزال الناس بخير؛ ما أخذوا العلم عن أكابرهم وأمائهم وعلمائهم، فإذا أخذوه من صغارهم وشرارهم؛ هلكوا» [الخطيب في الفقيه والمتفقه] (776)، وسنده صحيح.

ويتأكد الرجوع إلى أهل العلم الراسخين؛ وقت حلول التوازل، وظهور الفتن، واختلاط الأمور، فالقلوب ضعيفة والشبه خطافة.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَشِيرُونَ صَدَقَ اللَّهُ إِنَّهُمْ كَانُوا ابْنَ آدَمَ﴾ [النحل: 183].

وقال الحسن رضي الله عنه: «الفتن إذا أقبلت؛ عرفها كل عالم، وإذا أدبرت عرفها كل جاهل» [الطبقات الكبرى]: (166/7).

فالعالم أعطاه الله علماً ورزقه فرقاناً؛ يفرق به بين الحق والباطل، والخير والشر، والسنة والبدعة، ويعرف به خير الخيرين، وشر الشررين.

ومن أعظم البلايا؛ أن يترك باب العلم والتعليم مفتوحاً لكل مدّع، وبما لم يعط متشبع، ومن شرّ الرزايا أن يتصدّر للدعوة والفتوى أصحاب الأهواء والشبهات، وعبيد المصالح والشهوات.

بكى ربيعة بن أبي عبد الرحمن؛ فقيل له: أدخلت عليك مصيبة 15 فقال: «لا، ولكن استفتيت من لا علم له، وظهر في الإسلام أمر

عظيم» [الخطيب في الفقيه والمتفقه] (1039). وقال ابن حزم رحمته الله: «لا آفة على العلوم وأهلها أضر من الدُّخلاء فيها، وهم من غير أهلها، فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويُفسدون ويُقدِّرون أنهم يصلحون» [رسائل ابن حزم] (345/1).

وهذا كلامٌ خبير، ينطبق تماماً على أولئك الذين يقحمون أنفسهم في العلم والفتوى؛ فيسودون الصحف، ويبدؤون المداد، ويضيعون الأوقات، وصدق من قال:

تصدّر للتدريس كلُّ مهووس
جهول تسمى بالفقيه المدرّس
فحق لأهل العلم أن يتمثلوا
ببيت قديم شاع في كل مجلس
لقد هزلت حتى بدا من هزائها
كألاماً وحى سأمها كلُّ منليس

لقد أصبح لهؤلاء . بكل أسف . صحف، ومواقع وفتوات؛ ينشرون فيها باطلهم، ويزينون شبّههم، سلاحهم الطعن والافتراء، وزادهم التحريش والتليبس، كما فعلت بعض الصحف مع شيخنا الفاضل محمد علي فركوس، حفظه الله تعالى وأطال عمره في الطاعة والعلم. ويطعنون على أهل العلم الراسخين، المعروفين بالعلم والصنق والنزاهة والأمانة والغيرة على الدين والنصح للأمة، والحرص على جمع الكلمة، وكلم الشمل، ورأب الصدع، واستتباب الأمن.

والاجتهاد في جمع الكلمة على الحق المبين.

فإذا أردت - أيها العاقل اللبيب! - سلامة دينك وثبات قدمك ونجاة نفسك؛ فعليك بأهل العلم الموثوقين الذين يدلّونك على طريق الحق والهدى، ويصصرونك بسبل الباطل والهوى، واحذر أهل الجهل والبدع والأهواء، وفرّ منهم فراراً من الأسد، واجعل نصب عينيك الكلمة الذهبية التي قالها محمد بن سيرين رحمته الله: «إنّ هذا العلم دين؛ فانظروا عمّن تأخذون دينكم» [مسلم: مقدّمة «صحيحه»].

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

والحمد لله رب العالمين.

وينبذونهم بالحشويّة، والمجسّمة، والمرجئة، وعلماء الحيض والنّفس، وعلماء الصّحون، والعملاء، والجامدين... إلى غير ذلك من البهتان والهراء الموروث عن أئمة الرّيغ والضلال.

وصدق أبو حاتم الرّازي رحمته الله حيث قال: «علامة أهل البدع الوقيعية في أهل الأثر» [شرح أصول الاعتقاد (2/200)].

والهدف من وراء ذلك كلّهُ أمور، منها:

□ تنفير النّاس عنهم وصدّهم عن الاستفادة من علمهم، والأخذ بتوجيهاتهم، لقد سخرّوا أوقاتهم وأقلامهم في صدّ النّاس عن العلم الصّحيح النّافع، فهم «نواب إيليس في الأرض» كما يقول ابن القيم رحمته الله. [مفتاح دار السعادة (1/490)].

□ تأليب وليّ الأمر وتحريضه عليهم.

□ سيطرتهم على السّاحة الدّعوية، وترعّمهم باب العلم والفتوى، وترؤسهم على الدّهماء.

لكن هيهات! هيهات!.. «وَبَابُ اللَّهِ الْآنَ

يُحْمَرُّ تُرْمَرُ» [الشيخ: 132]، لقد علّم القاضي والدّاني، واستيقن الموافق والمخالف؛ أنّ أهل العلم وطلّبه قصدتهم تحصيل العلم وتبليغه وتعميم النّصح والسّعي لإنقاذ النّاس من الجهل والشّرك والمنكرات، وتخليصهم من البدع والخرافات، والتصديّ للأهواء المضلّة والانحرافات العقديّة والتّهيجات التّوريّة،

□ □ □

البيان في أخطاء الاستشهاد بأي القرآن

. الجزء الثالث .

عز الدين رمضان

رئيس التحرير

الآية الثالثة:

وهي بعض آية من آخر آية «الدين» من سورة البقرة:

﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَرَبَّكُمْ اللَّهُ﴾ [282 : 281]

﴿ ٢٨٢ ٢٨١ ﴾

وجه الخطأ:

الاستشهاد بالآية للدلالة على أن العلم ثمرة التقوى.

هذه الآية مما اشتهر على السنة المتصوفة الاستدلال بها على ما سبق، يغطون بها تقاعسهم وإعراضهم عن الاشتغال بعلوم الشريعة من الفقه وغيره، زاعمين أن ما يأتونه في طريقتهم من الرياضة وتلاوة الأوراد والأحزاب تُثمر لهم العلوم الإلهية وغيرها بدون تعلم⁽²⁾.

يقول أبو حيان في «البحر المحيط» (371/2):

«وكثيراً ما يتمثل بهذه بعض المتطوعة من الصوفية الذين يتجافون عن الاشتغال بعلوم

(2) «تفسير المنار» (128/3)، وانظر: «بيان تلبس الجهمية» (256/1).

لا شك أن الاستدلال أو الاستشهاد بأي القرآن الكريم يحتاج إلى دراية تامة بعلوم التفسير، ودقة في الفهم والاستنباط، وتجرد من الهوى والرأي المذموم، وإلا نتج عند فقد هذه المذكورات الزيف والانحراف عن مراد الله في فهم كتابه الذي أنزله لعباده بأحسن بيان وأبلغ معنى؛ ليسعدوا به علماً وعملاً، وفهماً وتدبراً.

ومن هنا جاءت فكرة جمع الآيات المستشهد بها في غير ما وردت من أجله، ودون مراعاة مساقاتها الكاملة، أو قصر معانيها على تفسير مرجوح، وما إلى ذلك مما سبق التشبيه إليه في مقدمة هذا البحث⁽¹⁾.

وهذا الذي بين يدي القارئ اللبيب تكملة لموضوع «البيان في أخطاء الاستشهاد بأي القرآن» نواصل معه ما تبقى من الآيات التي هي محل الاستشهاد أو الاستدلال، منبهين على أوجه الخطأ ومواضع الإشكال قدر الإمكان، ومن الله نستمد العون، وعليه التكلان.

(1) راجع العدد الثالث من مجلّتنا (ص6).



الشريعة من الفقه وغيره، إذا ذكر له العلم والاشتغال به قالوا: قال الله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ **وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ**، ومن أين تعرف التقوى، وهل تعرف إلا بالعلم؟⁽¹⁾

❖ والاستشهاد بهذه الآية على أن التقوى تكون سبباً للعلم مردودٌ بجملة أمور، منها:

الأول: من جهة اللغة: «وذلك أن العطف يُنافي أن يكون جزاءً له ومرتباً عليه؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، ولو أراد الله هذا لجعل العطف بالفاء، أي قال: «واتقوا الله فيعلمكم الله»، أو وصل الفعل بلام التعليل، ولقال: «واتقوا الله ليعلمكم الله»⁽²⁾.

ومن جعل الواو في قوله تعالى: **﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾** بمثابة التعليل، أي على معنى «ليعلمكم» فليس بصحيح.

يقول صاحب «التحرير والتوير» (118/3): «وفي عطفه على الأمر بالتقوى إيماء إلى أن التقوى سبب إفاضة العلوم، حتى قيل: إن الواو فيه للتعليل، أي ليعلمكم، وجعله بعضهم من معاني الواو وليس بصحيح».

ثم إنه إن أريد ذلك المعنى وهو أن التقوى سبب للعلم، فإن لفظة هذه الآية لا تسمح به؛ لأنه لو كان كذلك لاقتضى جزم: **﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾**.

(3) راجع «تفسير المنار» (128/3)، و«صفوة الآثار والمفاهيم» (563/3).

يقول ابن جزري في «التسهيل لعلوم التنزيل» (132/1) في تفسير قوله تعالى: **﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾**: «إخبار على وجه الامتنان، وقيل: معناه الوعد بأن من اتقى علمه الله وألهمه، وهذا المعنى صحيح، ولكن لفظ الآية لا يعطيه؛ لأنه لو كان كذلك لجزم **﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾** في جواب **﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾**.

الثاني: - من جهة المعنى - إن المعنى الذي أراده الصوفيّة ومن قلدهم من الآية هو «عبارة عن جعل المسبب سبباً والفرع أصلاً والنتيجة مقنّمة، - وهذا قلب للأصول والمقدمات - فإن المعروف المعقول أن العلم هو الذي يثمر التقوى، فلا تقوى بلا علم، فالعلم هو الأصل الأول، وعليه المعول، كما قال سبحانه وتعالى: **﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾** (128)، وكما قال سبحانه لنبيه ﷺ: **﴿قَاتِلْهُمُ أَتْلَافًا وَلَا تَقْرَبُوا اللَّهَ وَلَا اللَّهَ تَسْتَفِرُّ لَهُذِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾** (19)»⁽⁴⁾.

الثالث: إن الأسلوب الذي سيقّت به الآية ليس أسلوب طلب وجواب، وبالتالي فهو لا يعين على هذا الذي ذكروه من المعنى - وأنها وعد لمن اتقى الله بأن يعلمه الله -، ولذلك جاء بالواو بين الجملتين للفصل بينهما.

يقول ابن القيم رحمه الله: «وأما قوله تعالى: **﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾** فليس من هذا

(4) راجع «تفسير المنار» (128/3)، و«صفوة الآثار والمفاهيم» (563/3).

الباب، بل هما جملتان مستقلتان: طلبية وهي الأمر بالتقوى، وخبرية وهي قوله تعالى: ﴿رَبِّمُكِّمُكُمْ اللَّهُ﴾، أي: والله يعلمكم ما تتقون، وليست جواباً للأمر بالتقوى، ولو أريد بها الجزاء لأتى بها مجزومة مجردة عن الواو، فكان يقول: «وَاتَّقُوا اللَّهَ يُعَلِّمَكُمْ» أو «إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ رِزْقًا» (الأنعام: 129)، فتدبره⁽⁵⁾.

ويقول محمد الجوعي في كتابه «قواعد وفوائد لفقه كتاب الله تعالى» (ص76): «لا يظهر من هذه الآية الدلالة على أن العلم ثمرة التقوى؛ لأنه لم يرتب العلم على التقوى، فيقول «وَاتَّقُوا اللَّهَ يُعَلِّمَكُمْ اللَّهُ»، فيكون أسلوب طلب وجواب، وإنما جاء بالواو بين الجملتين.

الرابع: إن بعض المفسرين المحققين لم يجعلوا معاني الجمل الثلاث التي ذكرت في الآية: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾، ﴿رَبِّمُكِّمُكُمْ اللَّهُ﴾، ﴿وَاللَّهُ يَكْفُلُ مَوَدَّ عَلِيمٌ﴾ بمعنى واحد، بل ذكروا أن كل جملة مستقلة بنفسها في المعنى. قال محمد بن جرير في «تفسيره» (121/5):

«القول في تأويل قوله جل ثناؤه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبِّمُكِّمُكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ يَكْفُلُ مَوَدَّ عَلِيمٌ﴾ يعني: جل ثناؤه. بقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ وخافوا الله أيها المتدانيون في الكتاب والشهود أن تضاروهم، وفي غير ذلك من حدوده أن تضيعوها.

(5) «مفتاح دار السعادة» (178/1)

وبعني بقوله: ﴿رَبِّمُكِّمُكُمْ اللَّهُ﴾: وبيّن الله لكم الواجب لكم وعليكم فاعملوا به، ﴿وَاللَّهُ يَكْفُلُ مَوَدَّ عَلِيمٌ﴾ يعني من أعمالكم وغيرها يحصيها عليكم فيجازيكم بها.

وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (371/1): «وليس في معنى واحد؛ فالأولى حث على التقوى، والثانية تذكّر بالنعم، والثالثة تتضمن الوعد والوعيد».

وقال البيضاوي في «أنوار التّزليل» (271/1): «وَاتَّقُوا اللَّهَ» في مخالفة أمره ونهيه، ﴿رَبِّمُكِّمُكُمْ اللَّهُ﴾ أحكامه المتضمنة لمسالحيكم، ﴿وَاللَّهُ يَكْفُلُ مَوَدَّ عَلِيمٌ﴾ كرر لفظة الله في الجمل الثلاث لاستقلالها، فإن الأولى حث على التقوى، والثانية وعدّ بإنعامه، والثالثة تعظيم لشأنه.

وقال محمد الطاهر بن عاشور في «التحرير والتشوير» (118/3) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾: «أمر بالتقوى؛ لأنها ملاك الخير، وبها يكون ترك الفسوق، وقوله: ﴿رَبِّمُكِّمُكُمْ اللَّهُ﴾ تذكير بنعمة الإسلام الذي أخرجهم من الجهالة إلى العلم بالشريعة...».

الخامس: أن «العلم ثمرة التقوى» معنى صحيح يستفاد من أدلة أخرى وليس من هذه الآية. يقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «تفسير سورة البقرة» (410/3): «لأنّ تعليم الله لنا حاصل مع التقوى وعدمها، وإن كان العلم يزداد بتقوى الله؛ لكن هذا يؤخذ من أدلة أخرى».



♦ وللعلم فإن بعض المفسرين كابن كثير رحمه الله اقتصر في تفسير الآية على المعنى الذي لا تعطيه الآية، وجعله نفس المعنى الذي دلّت عليه آيات أخرى، وأما غيره فذكره بغير صيغة الجزم التي تدلّ على اعتباره، وإنما ذكره بما ينبئ عن توهينه وعدم رجحانه⁽⁶⁾.

ومن الآيات الدالة على صحة عبارة: «العلم ثمرة التقوى» قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا...﴾ [البقرة: 129]، فالفرقان في هذه الآية العلم الذي يفرّق به بين الحق والباطل⁽⁷⁾، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرُسُلِهِ يُؤْخِذْكُمْ مِنْ ذَمَمِهِ وَيُجْمِلْ لَكُمْ تُرَاثِمَهُمْ يَوْمَ يَعْلَمَ لَكُمْ تَوْرًا تَشْرُونَ يَوْمَ...﴾ [البقرة: 177]، فقوله: ﴿يُجْمِلْ لَكُمْ تَوْرًا تَشْرُونَ يَوْمَ...﴾ يعني علمًا وهدي تفرّقون به بين الحق والباطل⁽⁸⁾.

فالاستشهاد بهاتين الآيتين أولى لبيان أن «العلم ثمرة التقوى» وليست آية البقرة، التي إن جاز الاستشهاد بها على هذا الذي ذكر؛ فإن ذلك من باب ما يتضمنه العطف من معنى الاقتران والتلازم في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾، وليس من العطف الذي يقتضي أن الأول سبب الثاني. وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله⁽⁹⁾.

(6) انظر: «المحرر المحيط» (371/1)، «التسهيل لعلوم التنزيل»

(132/1)، «تيسير الكريم الرحمن» (224/1)

(7) «أصواء البيان» (260/2)

(8) «أصواء البيان» (261/1)

(9) «مجموع الفتاوى» (177/18 - 178)

«وقد شاع في لسان العامة أن قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ من الباب الأول، حيث يستدلون بذلك على أن التقوى سبب تعليم الله؛ وأكثر الفضلاء يظنون في هذه الدلالة؛ لأنه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربطاً الجزاء بالشروط، فلم يقل: «واتقوا الله ويعلمكم»⁽¹⁰⁾، ولا قال: «فيعلمكم»، وإنما أتى بواو العطف، وليس من العطف ما يقتضي أن الأول سبب الثاني، وقد يقال: العطف قد يتضمن معنى الاقتران والتلازم، كما يقال: «زرني وأزورك»، و«سلم علينا ونسلم عليك»، ونحو ذلك مما يقتضي اقتران الفعلين والتعاضد من الطرفين، كما لو قال لسيده: «اعطني ولك علي ألف» أو قالت المرأة لزوجها: «خلّصني ولك ألف» أو «اخلعني ولك ألف»، فإن ذلك بمنزلة قولها: «بألف» أو «علي ألف».

وكذلك أيضاً لو قال: «أنت حرّ وعليك ألف» أو «أنت طالق وعليك ألف»؛ فإنه كقوله: «علي ألف» أو «بألف» عند جمهور الفقهاء، والفرق بينهما قول شاذ، ويقول أحد المتعاضدين للآخر: «أعطيك هذا وأخذ هذا»، ونحو ذلك من العبارات، فيقول الآخر: «نعم»؛ وإن لم يكن أحدهما هو السبب للآخر دون العكس، فقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ قد يكون من هذا الباب، فكل من تعليم الرب وتقوى العبد يقارب الآخر ويلزمه ويتضمنه، فمتى علّمه الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك، ومتى اتّقى زاده من العلم وهلمّ جرّاً أهـ.

(10) هكذا في الأصل، ولعلّ الصواب بدون ذكر الواو.

الحرص على المال

توفيق عمروني

وأما الإرشاد؛ فإنه ﷺ أراد أن يحذر أمته من هذا الحال المهلك الردي، والخلق غير السوي، وأن المسلم لا ينفك عن إيمان يحمله على الخوف من الله تعالى ومراقبته، فيأتي أوامره ويجتنب نواهيه، ويتحرى الكسب الحلال، ويتأى عن المال الحرام.

وبعد هذا الإجمال، يقال تفصيلاً:

إن المال هو عصب الحياة، فكما أن بقاء البشر على هذه الأرض منوط بالنسل، فكذلك قوام العيش والأنفس وعمارة الأرض وبناء الحضارة فيها منوط بالمال، وقد جعله الله تعالى زينة الحياة الدنيا، فقال: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: 146].

وعلى المال قام سوق المروءة، وبه ظهرت صفة السخاء والجود، وبه وقيت الأعراض، وبه اكتسب الإخوان والأصدقاء، وبه توصل الأبرار إلى الدرجات العلى، وكان بعض السلف يقول: «لا مجد إلا بفعل، ولا فعال إلا بمال».

لأجل هذا أمر الله تعالى بحفظه وعدم تبذيره؛ فقال: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَدًا﴾ [آل عمران: 75]، أي قواماً لمعاشكم، وفي «السَّعِيدِينَ» قال

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَتَالِي الْمَرْءُ مَرَّةً بِمَا أَخَذَ الْمَالُ، أَمِنْ خَلَالٍ أَمْ مِنْ حَرَامٍ»^(١).

♦♦♦

فهذا الخبر الصحيح يحمل في معناه كما يقول العلماء: «خبراً وإرشاداً».

أما الخبر؛ فالتبلي ﷺ يخبر عن آخر الزمان وكثرة الفساد وانتشار الباطل وظهور المنكر، فيقل الخير وأسبابه، ويكثر الشر وأسبابه، وتكثر الفتن المضلة، فتن الشبهات والشكوك والإلحاد، وفتن الشهوات والملذات، وينصرف الخلق إلى الدنيا ويتكالبون عليها، وينشغلون بها عن كل شيء فتتحول الهمم إلى جمع المال وتحصيله بكل سبيل، وطلبه من أي طريق، من غير التفات إلى ما يحرم منه وما يحل، وهذا دليل على ضعف الدين وقلة الإيمان، وفي هذا كله بعض دلائل نبوته، إذ الواقع اليوم خير شاهد على ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٧)، والنسائي (٤٤٥٤)



﴿مُسْرٍ﴾: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ».

وفي «المسند» (17763) وغيره بسند صحيح،

قال عمرو بن العاص رضي الله عنه: «بَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: خُذْ عَلَيْكَ ثِيَابَكَ وَسِلَاحَكَ ثُمَّ اثْنَيْي، فَأَثَيْتُهُ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَصَعَّدَ فِي النَّظَرِ ثُمَّ طَأْطَأَهُ، فَقَالَ: إِلَيَّ أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَكَ عَلَى جَيْشٍ فَيُسَلِّمَكَ اللَّهُ، وَيَغْنِمَكَ وَأَرْغَبَ لَكَ مِنَ الْمَالِ رَغْبَةً صَالِحَةً؛ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَسَلَمْتُ مِنْ أَجْلِ الْمَالِ، وَلَكِنِّي أَسَلَمْتُ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَأَنْ أَكُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا عَمْرُو! نَعَمْ الْمَالُ الصَّالِحُ لِلْعَمْرِ الصَّالِحِ».

لذا حملت صحائف الكتب كلمات لأئمة السلف راثقة في التَّوْغِيْب في جمع المال واقتنائه من طُرُقِهِ الْمَشْرُوعَةِ، وطلبه بنفس غير مفزوعة، ليُصَان به العرض والدين، وتُقْضَى به الحاجات والدين، فأثر عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه أنه ترك دنائير، فقال: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَجْمَعْهَا إِلَّا لِأَصُونُ بِهَا دِينِي وَحَسَبِي، لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَجْمَعُ الْمَالَ فَيَقْضِي دِينَهُ، وَيَكْفُ بِهِ وَجْهَهُ»⁽²⁾.

وقال أبو إسحاق الشيباني رضي الله عنه: «كَانُوا يَرُونَ السَّعَةَ عَوْنًا عَلَى الدِّينِ».

وكان سفيان الثوري رضي الله عنه يقول: «المال في هذا الزَّمان سلاح»⁽³⁾.

بل قال ابن الجوزي في كتابه «صيد الخاطر» (ص 165): «ليس في الدنيا أنفع للعلماء

من جمع المال للاستغناء عن الناس، فإنه إذا ضمَّ إلى العلم حيز الكمال»، وقال: «ومن الحزم جمع المال وأدخاره لعارض حاجة من ذلك».

والإنسان قد جُبِلَ على حبِّ المال وجمعه، وتعلَّق قلبه به إذ وصفه خالقه ﷻ فقال: ﴿وَتَجِبُونَ الْمَالَ حِمَاجًا﴾⁽⁴⁾.

قال البغوي رضي الله عنه: «أَيُّ كَثِيرًا، يَعْنِي: تُحِبُّونَ جَمْعَ الْمَالِ وَتَوْلَعُونَ بِهِ».

وقال الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدُونَ﴾⁽⁵⁾.
والخير هنا: المال باتِّساق المنسرين، قال ابن جرير رضي الله عنه: «والمعنى أَنَّ الْإِنْسَانَ شَدِيدَ الْحُبِّ لِلْمَالِ، فَهُوَ ذَمُّ لِحُبِّهِ وَالْحَرَصِ عَلَيْهِ».

وعن أنس رضي الله عنه قال ﷺ: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغِي وَادِيَا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»⁽⁴⁾.

والعجيب في الأمر أَنَّ هَذَا الْحُبَّ يَكْبُرُ وَيَنُمُو في قلب العبد كلما امتدَّ به العمر وتقدَّم به السنُّ، قال النبي ﷺ: «يَكْبُرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبُرُ مَعَهُ اثْنَانِ: حُبُّ الْمَالِ، وَطُولُ الْعُمُرِ»⁽⁵⁾.

ومن هنا كان من أعظم الامتحان للنفس أن يجاهد المرء بماله ويبدله في سبيل إرضاء الله على حساب نفسه التَّوَّاقَّة لهذا المال، ولينفد منه قدر وسعه لينال رضا ربِّه، قال الله تعالى: ﴿لَنْ

تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾⁽⁶⁾ (92)، ومن أحبَّ الأشياء إلى العبد أمواله، ومن لوازم

(4) أخرجه البخاري (6075) ومسلم (1048)

(5) أخرجه البخاري (6421) ومسلم (1047)

(2) «الحث على التجارة والصناعة» للخلال (51)

(3) «الحث على التجارة والصناعة» للخلال (20)

الإيمان أن يكون الله تعالى فوق كل محبوباته، فلا يصرفه حب المال وجمعه والحرص عليه عن ربه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَرْوَاحُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ رَمَنِ يَعْمَلْ ذَلِكَ فَلَوْلِيَّكُمْ هُمُ الْخَائِرُونَ ۝﴾ [التوبة: 1].

ومعاً ينبغي أن يعلم أن هذا الحب للمال على نوعين:

حب لا يؤخذ عليه المرء، وهو الحب الذي جبل عليه ابن آدم، وفطرت عليه نفسه، ولا يستطيع الانفكاك منه؛ فالنفس تعشق المال وتثوق إليه.

وحب يذم عليه صاحبه ويلام، وهو الحب الذي يلهي ويطلق ويُنسي، ويجرُّ إلى الظلم والآثام والمعاصي، ويدفع إلى الشح والبخل والطمع والتعدي، ويسرف عن الخيرات، ويسدُّ عن الطاعات، ويشغل عن القربات، ويحول بينك وبين النجات والصدقات، قال شيخ الإسلام رحمته الله: «فَالَّذِي يُعَاقَبُ الرَّجُلُ عَلَيْهِ الْحُبُّ الَّذِي يَسْتَلْزِمُ الْمَعَاصِي، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الظُّلْمَ وَالْكَذِبَ وَالْفَوَاحِشَ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحِرْصَ عَلَى الْمَالِ وَالرِّيَاسَةَ يُوجِبُ هَذَا» إلى أن قال: «فَأَمَّا مُجَرَّدُ الْحُبِّ الَّذِي فِي الْقَلْبِ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يَفْعَلُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ، وَيَتْرَكَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، وَيَخَافُ مَقَامَ رَبِّهِ، وَيَنْتَهِي النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى، فَبِرُّ اللَّهِ لَا يُعَاقِبُهُ عَلَى مِثْلِ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَمَلٌ؛ وَجَمْعُ الْمَالِ إِذَا قَامَ بِالْوَاجِبَاتِ فِيهِ، وَلَمْ يَكْسِبْهُ مِنَ الْحَرَامِ لَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ»⁽⁶⁾.

(6) «مجموع الفتاوى» (11/ 107 - 108).

والمقلب نظره في أحوال الناس اليوم يجد أن كثيراً منهم، قد تعلقت قلوبهم بالمال ومالت إليه نفوسهم، وأحبوه حباً إلى حد الجنون، حتى ملك عليهم عقولهم، وأخذ بألبابهم، وسيطر على تفكيرهم، وأضحى الغاية التي لا تترك، والأمل الذي يجب أن يدرك، وباتوا أسرى طلبه، وشغلهم الشاغل للظفر به، ممّا دفع بهم إلى السطو على حدود الله ومحارمه، واقتحام كل محذور شرعاً ونظاماً لأجل تحصيله، وصدق رسول الله ﷺ حين قال: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةً، وَفِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ»⁽⁷⁾.

فكم من شاب مستقيم على الجادة جرفه حب المال والافتتان به إلى عالم الموبقات، وكم من امرأة شريفة عفيفة انغمست في عالم الشهوات بسبب المال، وكم من رجلين كانا على ود وحب وصفاء ففرقهما المال، وكم من ابن عتق والدّه وقطع صلته به لأجل ذنبيات حرّمه منها، وكم من أرحام قطعت، وكم من أنفس زهقت، وكم من أعراض انتهكت، وكم من حقوق ضيعت، بسبب الحرص على المال، وكم من موظف أمين حمله حب المال على الخيانة والتزوير، وكم من صانع تعود الفش والخذاع في صناعته لأجل المال، وكم من بائع حمله الحرص على المال على

(7) أخرجه الترمذي (2336)، وقال «حسن صحيح» وأحمد (17506).



الكذب والتدليس؟ وهل جراً.

فالواقع اليوم - وللأسف الشديد - أن كثيراً من المسلمين لا يكثرث أحدهم لشدة حبه المال بأي الطريقين حصل له بالحلال أم بالحرام، بل إن الأمر عنده سيان، واستوى في نظره الأمران، ولم يفرق بين الخبائث والطيبات، والله تعالى يقول في كتابه: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَزَكَّى أَلَا تُهْتَبُونَ﴾ (١٣) [البقرة: ١٦٩]، قال ابن كثير رحمه الله: «يعني: أن القليل الحلال النافع خير من الكثير الحرام الضار، كما جاء في الحديث: «مَا قُلَّ وَكَفَى، خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَالْهَى».

ولا اضلُّ أن مسلماً يخفى عليه أن الشرع الحكيম حث الناس على ألا يأكلوا ويلبسوا ويشربوا ويأخذوا من المال إلا ما كان حلالاً طيباً، قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [البقرة: 14]، وقال النبي ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾» [البقرة: 172]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: 172]، الحديث (٨).

وفي «صحيح البخاري» (6733) عن جندب

ابن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُنْتَنُ مِنَ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ، فَمَنْ

(8) أخرجه مسلم (1015).

اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا فَلْيَفْعَلْ».

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ وَالطَّيِّبَ﴾ [البقرة: 12]، قال مجاهد: «الحلال بالحرام» (٩)، وقال أبو صالح في معناها: «لا تفعل بالرزق الحرام قبل أن يأتيك الرزق الحلال الذي قدر لك» (١٠).

ولما خفت ديانة الناس اليوم، لم يعد وصف الخبث والطيب مؤثراً، ولا وصف الحلال والحرام معتبراً، إذ بات الحلال عند كثير منّا ما حلّ في يده، والحرام ما لم يستطع تحصيله، وهو حريص على إيقاعه في يده، يأخذ المال بالربا، ويستحل الرشوة، ويأخذ المال ثمناً لما حرم الله من السلع، ويطفف في المقاس والكيل والميزان، ويدخل في شركات مشبوهة ومعاملات ممنوعة، ويفرخ بالفوائد والأرباح، ولا يكلف نفسه عناء سؤال أهل العلم عما يباح منها وما لا يباح، بل قد لا يحب أن يصل إلى سمعه كلام أهل العلم خشية أن يفسدوا عليه تلك الأموال، ويسمعوه أن صاحبها لا يحني منها سوى الوبال، والذي تضحك منه الثكلى أن بعضهم يحتج عليك بانتشار هذه المعاملات في الناس، وكأنه يريد أن يقول: لا محذور فيها ولا بأس؛ وما علم الجاهل المسكين أن انتشار الحرام وذيوعه لا يصيره حلالاً، فالحلال ما أحله الله ورسوله ﷺ، والحرام ما حرّمه الله ورسوله ﷺ.

وهذا الحب للمال الذي يصل بالعبد إلى

(9) «تفسير الطبري» (525/7) بسند صحيح

(10) «تفسير الطبري» (526/7).

وإن كانت سبل جمع المال اليوم كثير منها محفوف بالشبهات، بل بالحرام الصريح، لقلة التقوى والورع في الناس، إلا أن الذي يسلي المؤمن في هذه الغربة الحالكة، هو ورود كلمات عن بعض أعلام السلف في القرون الأولى تنبئ على عزة المال الحلال وندرة الدرهم الخالي من الشبهة في تلك الأزمان⁽¹³⁾، روي عن الحسن البصري رحمته الله قوله: «كسب الدرهم الحلال أشد من لقاء الزحف»⁽¹⁴⁾.

وقال يونس بن عبيد رحمته الله: «لو أعلم موضع درهم من حلال من تجارة لا شترت به دقيقاً ثم عجنته ثم خبزته ثم جففته ثم دققته أداوي به المرضى»⁽¹⁵⁾، فإذا كان هذا في زمان الحسن ويونس بن عبيد وأمثالهما رحمهم الله؛ فما نقول عن زماننا!!

وفي «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان (710/2) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ أَبُو سَنَانٍ: «إِنَّ مَائِدَةً بِالْكُوفَةِ يُوَكَّلُ عَلَيْهَا دَرَاهِمُ حَلَالٍ لَغْرِيْبَةٍ».

وَرَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الرُّهْدِ» وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَةِ» (17/3) عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: «مَا أَعْلَمُ شَيْئاً أَقْلَ مِنْ دَرَاهِمٍ طَيِّبٍ يَنْفَقُهُ صَاحِبُهُ فِي

(13) وقد روي في بعض المصنفات حديثاً مرفوعاً: «سَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ لَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ أَعَزُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَعْ» يُسْتَقْسَمُ بِهِ، أَوْ دَرَاهِمٍ حَلَالٍ، أَوْ سَنَةٍ يَفْعَلُ بِهَا». لكن إسناده ضعيف لا يصح، انظر: «الضعيفة» (3713).

(14) «الورع» لابن أبي الدنيا (197).

(15) «الورع» لابن أبي الدنيا (198).

درجة أن يقف ذليلاً أمام الدينار والدرهم لا يستطيع حراكاً مستشرفاً بقلبه وروحه، مشربته عنقه تكاد توقف نبضات قلبه حتى يناله، يغمره الفرح والسرور إذا دخل في حوزته وسكن في جيبه، وتتقبض نفسه إذا خرج من يده، وانتقل إلى غيره، فيخشى على من كان هذا حاله أن يكون له حظٌ وافر من قوله رحمته الله: «تُؤَسَّ عِبْدُ الدِّينَارِ، وَعِبْدُ الدَّرْهَمِ، وَعِبْدُ الْخَمِصَةِ؛ إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخَطَ، تُؤَسَّ وَأَتُكَّسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَاشَ»⁽¹¹⁾، وصدق من قال: «أذل الحرصُ أعناق الرجال».

فالمال لا بد منه للإنسان، يتحسني به حاجاته، ويبقي به عرضه، فيتداوله بيده ولا يسكنه في قلبه، ويأخذه بسخاوة نفس، من غير فزع ولا هلع ولا جزع، مطمئن بأنه نصيبه من رزق الله الذي كتبه الله له وهو في بطن أمه، فالمال وسيلة من الوسائل، وأداة لبلوغ الغايات والوصول إلى المقاصد، «فيكون المال عنده يستعمله في حاجاته، بمنزلة حماره الذي يركبه وبساطه الذي يجلس عليه، بل بمنزلة الكنيف الذي يقضي فيه حاجته من غير أن يستعبد»⁽¹²⁾.

وقال ابن الحوزي رحمته الله في «سيد الخاطر»: (97/1) «لَا يُنْكَرُ أَنَّ الطَّبَاعَ تَحِبُّ الْمَالَ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ بِنَاءِ الْأَبْدَانِ، لِكَثْرَةِ يَزِيدِ حُبِّهِ فِي بَعْضِ التَّلَوُّبِ حَتَّى يَمْسِيرَ مَحْبُوباً لِنَفْسِهِ، لَا لِلتَّوَسُّلِ بِهِ إِلَى الْمَقَاصِدِ»

(11) رواه البخاري (2730).

(12) قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (189/10).



حق، أو أخ يسكن إليه في الإسلام، وما يزدادان إلا قلة»

ومما كان يتمثل به قولهم:

وشيطان معذومان في الأرض درهم

حلال وخل في المودة ناصح

إن المسلم الحق توجب عليه ديانته أن يتحرى الحلال في كسبه وعمله، ويتجنب الحرام ويبذل في ذلك قصارى جهده، ولا يستهن بشيء من ذلك، ولا يحقر منه كبيراً ولا يسيراً، ولا يتحجج بفساد تعامل أهل الزمان، وقلة الأعوان، ولا بقاء المعيشة وارتفاع الأثمان؛ لأن كل هذه الأعذار لا تسوغ إباحة المحظور.

ولو فشئت في الأسباب الحاملة للناس على هذا الحرص المذموم على المال، الذي يعمي ويسم، ويهلك ويحطم، ويجعل صاحبه لا يفرق بين ما يحل وما يحرم، لوجدت أن دافعه أمور من أهمها:

• قلة الثقة في وعد الله تعالى، الذي وعد باستيفاء العبد رزقه في هذه الحياة، فالنبي ﷺ يقول: «أيها الناس! إن أحدكم لن يموت حتى يستكمل رزقه، فلأ تستبطلوا الرزق واتقوا الله، أيها الناس! وأجعلوا في الطلب، خذوا ما حل ودعوا ما حرم»⁽¹⁶⁾.

• خشية الفقر وتصديق وعد الشيطان، قال الله تعالى: ﴿السَّيْطَنُ يُوعِدُكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ

بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَارِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ

ولله در من قال:

ومن ينفق الأيام في جمع ماله

مخافة فقر فالذي فعل الفقر

• التنافس على الدنيا، والمباهاة والمكاثرة، وتعظيم شأنها والاستهانة بأمر الآخرة، مع أن القرآن كله على عكس ذلك تماماً؛ يعظم الآخرة، ويحقر أمر الدنيا، من ذلك قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَهْوٌ وَلَهْوٌ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ الْأُولَى كَذَلِكُمْ أَخْبَأْنَا لِقَاءَ الْكُفَّارِ بَنَانَهُ ثُمَّ رَجِعْ فَذَرْنَهُمْ مَضْغَرًا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ

﴿١٠﴾ [التكوير: ١٠]، لذلك حذر النبي ﷺ من مغبة هذا الشدس المذموم: فقال: «فوالله، ما الفقر أخشى عليكم، ولكني أخشى عليكم أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم فتفاسدوها كما تفاسدوها وتهلككم كما أهلكتهم»⁽¹⁷⁾.

• الطمع وعدم القناعة: ثبت عن عبد الله ابن عمرو رضيه الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قد أفلح من أسلم وزرق كفاهاً، وقعة الله بما آتاه»⁽¹⁸⁾.

(17) رواد البخاري (2988)، ومسلم (2961)

(18) رواد مسلم (1054)

(16) أخرجه ابن ماجه (2135)، وحاكم (5/2)، والبيهقي (10185)

من حديث جابر رضي الله عنه: وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»

وعن حكيم بن حزام قال: سألت النبي ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِيرَةٌ خُلُوةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطَيْبِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِشِرَافِ نَفْسٍ لَمْ يَبَارِكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»⁽¹⁹⁾

• قلّة الارتباط الوثيق بالصلاة والمحافظة

عليها: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ خَلُوعًا﴾⁽²⁰⁾ إِنْفَاقًا سَعَةً الشَّرِّ يَزِيدُهُ⁽²¹⁾ وَإِنَّمَا سَعَةُ الْقَدَرِ مَتْرُوعًا⁽²²⁾ إِلَّا الْمُصَلِّينَ⁽²³⁾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ⁽²⁴⁾ فاستثنى الله تعالى المصلين من عداد من خُلِعَ هُلُوعًا، لكن المصلي الذي لا يضيع منها شيئاً، قال الشيخ السعدي في قوله تعالى: ﴿سَاهُونَ﴾: «أي: مداومون عليها في أوقاتها بشروطها ومكملاتها، وليسوا كمن لا يفعلها، أو يفعلها وقتاً دون وقت، أو يفعلها على وجه ناقص».

• التطلع والتظنر إلى ما خص الله به بعض

عباده من الرزق والسعة في المال، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَطَنَّرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ، فَلْيَتَنَظَّرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ مِمَّنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ»⁽²⁵⁾

وفي «صحيح مسلم» (2963) قَالَ ﷺ:

«النَّظَرُ إِلَى مَنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَا تَتَنَظَّرُوا إِلَى مَنْ

(19) رواه البخاري (1472)، ومسلم (1035)

(20) رواه البخاري (6125)، ومسلم (2963)

هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزِدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ». فعلى المسلم أن يجانب هذه الأخلاق المشينة، والصفات الرديئة، ليُرْزَقَ غنى النفس، وراحة البال، ولا يجعل همه جمع المال وتكثيره فحسب، وليكن همه جعل المال وسيلة لرضا ربه والخلف بجنته، فلا يبارك الله في مال تستمتع به في الدنيا وتشقى به في الآخرة، لذا تهدد النبي ﷺ المكثرين من جمع الأموال إلا أهل الصدقات والإنفاق، فقال: «وَيْلٌ لِلْمُكْثِرِينَ إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا أَرْبَعٌ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ، وَمِنْ قُدَامِهِ، وَمِنْ وَرَائِهِ»⁽²¹⁾ يعني في أبواب الصدقة ووجوه البر.

وليعلم هذا الحريص على المال بطل سبيل حلت أو حرمت، أنه بذلك يهدم أعز شيء عنده وأنفسه، وهو دينه، قال ﷺ: «مَا ذَنْبَانِ جَانِعَانِ أَرْسِلَا فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حَرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ»⁽²²⁾

يقول ابن رجب رحمه الله في شرح هذا الحديث: «فأخبر النبي ﷺ أن حرص المرء على المال والشرف إفساد لدينه ليس بأقل من إفساد الذئبين لهذه الغنم، بل إما أن يكون مساوياً وإما أكثر، يشير أنه لا يسلم من دين المسلم مع حرصه على المال والشرف في الدنيا إلا القليل، كما أنه لا يسلم من الغنم مع إفساد الذئبين المذكورين فيها إلا القليل، فهذا المثل العظيم

(21) رواه ابن ماجه (4129)، وهو في «الصحيحة» (2412)

(22) رواه الترمذي (2376)، وهو في «صحيح الجامع»

(5620)



يتضمن غاية التحذير من شرّ الحرص على المال والشرف في الدنيا»⁽²³⁾.

ورحم الله من قال: «شدة الحرص من سبيل المتألف».

واعلم - أيها الحريص! - أن خير المال ما أكسبَ حمداً وأورث ذكراً، وأن شره ما أكسبَ ذمماً، وأورث يوم القيامة خوفاً وذعراً.

واعلم أن المال الحرام يهدم بيت آكله ويخربه، ويهز أركان عزه ومجده ويبدده، وأن «كُلُّ جَسَدٍ نَبَتَ مِنْ سَحَابٍ فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ» كما قال النبي ﷺ⁽²⁴⁾، وقريب منك اليوم ما يحدث في أسواق المال الكبرى التي ارتجت أركانها، واهترت عروشها، وتوشك أن تسقط على رؤوس أصحابها، فلم تنفعها النُظريات ولا آراء الرجال؛ المخالفة لشرع الله الكبير المتعال، الذي قال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَكُنْزُكُمْ يَكْثُرْ﴾⁽²⁵⁾، فبنوا اقتصادهم على التسوية بين ما حرم الله وبين ما أحل الله، وفتنوا أن صمام الأمان للتعامل الاقتصادي هو الاعتماد على المعاملة الربوية المحرمة، فآل أمرهم إلى خسارة وخراب، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

فاجتنب - أيها الحريص! - في جمعك للأموال

(23) «مجموعة رسائل ابن رجب» (64/1)

(24) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (31/1)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (5759)، وهو صحيح، انظر: «صحيح الجامع» (8648)

(25) «صفوة الصفوة» (92/4)

المسالك المعوجة والطرق الملتوية والحيل المخالفة لأحكام الدين، ولا تقدم على شيء من المعاملات وطرق الكسب حتى تعرف حكم الشرع فيها، ولا تتوان عن سؤال العلماء الموثوقين بحثاً عن الحكم الشرعي الصحيح، فمن اتقى الله؛ وقاه الله ورزقه من حيث لا يحتسب، ومن ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه، وراقب الله عز وجل فيما تأخذ وتدع من الأموال، وتذكر أن لك موقفاً بين يدي الملك الديان عظيم الأهوال، لا تنفع فيه سوى سلامة القلب وحسن الفعل، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾⁽²⁶⁾.

فانت تارك مالك لغيرك، لكن الله سائلك عن دقه وجله، كبيره وصغيره، ورحم الله يحيى بن معاذ لما قال: «مصيبتان للعبد في ماله عند موته لا تسمع الخلائق بمثلهما، قيل: ما هما؟ قال: يؤخذ منه كله، ويسأل عنه كله»⁽²⁷⁾.

اللهم أغننا بحلالك عن حرامك، وبفضلك عمّن سواك، والحمد لله رب العالمين.



مِنْ خَصَائِصِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

حسن آيت علجت

المِلَّةُ وهي: التَّوْحِيدُ، وعبادةُ الله تعالى وحده لا شريك له⁽²⁾.

ومعنى المِلَّةُ في اللغة: السُّنَّةُ، والطَّرِيقَةُ⁽³⁾.

وإبراهيم عليه السلام هو خليلُ الرحمن جلَّ وعلا،

إِذْ قَالَ اللَّهُ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا وَمَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (البقرة: 130).

«والخلَّةُ منزلةٌ تقتضي أفراد الخليل بلحبة، والأ يَكُونُ له فيها مُنْزَعٌ أصلاً، بل قد تَخَلَّلَتْ محبته جميع أجزاء القلب والروح؛ فلم يَبْقَ فيها موضعٌ خالٍ من حبه، فضلاً عن أن يكون محلاً لمحبةٍ غيره»⁽⁴⁾.

لهذا قيل:

قَدْ تَخَلَّلَتْ مَسَلَكَ الرُّوحِ مَنِيَّ

وَبَدَأَ سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا

وإبراهيم عليه السلام هو أبو الأنبياء، فجميع مَنْ

مِنْ الْأَذْكَارِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَقُولَهَا صَبَاحَ كُلِّ يَوْمٍ، مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوصِي أَصْحَابَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقُولُوا: «أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، وَعَلَى كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ، وَعَلَى دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَعَلَى مِلَّةِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»⁽¹⁾.

فجعل النبي ﷺ «الفطرة» للإسلام، لأنه فطرةُ الله ﷻ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ سبحانه: ﴿فَاقْبَلْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَوِيمُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 130).

و«كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ» هي: «شهادة أن لا إله إلا الله».

وجعل «الدِّينَ» للنبي محمد ﷺ، لكَوْنِ دِينِهِ هُوَ الْكَامِلُ، وَشَرْعُهُ هُوَ التَّامُّ الْجَامِعُ.

ثُمَّ جَعَلَ «الْمِلَّةَ» لإبراهيم عليه السلام لِأَنَّهُ صَاحِبُ

(1) صحيح: رواه أحمد وغيره. انظر: «الصحیحة» (2989)

(2) انظر: «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص 210)

(3) «لسان العرب» لابن منطوق (628/11)

(4) قاله الإمام ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (32/2)



جاء من الأنبياء بعده هو من ذريته؛ إذ قال الله
﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ
وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [التوبة: 127].

وقد ذكر الله تعالى في سورة الأنعام ستة
عشر نبياً من ذرية إبراهيم عليه السلام؛ فقال ﴿وَقَالَ
﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا
هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ
وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾
وَرَكَّبْنَا وَنَحْنُ وَصِيَّوْنَ الْبَاشَرِ كُلِّ مِّنَ السَّالِفِينَ ﴿٨٥﴾
وَرَسْمُومِلَ وَالْبَسَمِ وَنُوحُوسَ وَرُكَّابًا وَصَلَاةً مِّنَّا عَلَى
السَّالِفِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام: 84-86].

كما سَمَّى الله ﷺ إبراهيم عليه السلام إماماً،
وأمةً، وقائماً، وخليفةً، فقال ﷺ: ﴿وَأِذَا بَلَغَ
إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَاهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاءُوكَ لِلثَّالِثِ إِمَامًا قَالَ
وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [التوبة: 138].
وقال أيضاً ﷺ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ أُمَّةً قَلِيلًا يَلِدُ
خَلِيفَةً وَلِزَيْدِكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [التوبة: 139].

فالأمة، والإمام هو: القدوة، المعلم للخير.
والقائمت: المطيع لله ﷻ، الملازم لطاقاته.
والخليفة: المقل على الله، المفروض عما
سواه.

وكان نبينا محمداً ﷺ . وهو خيرُ بنيه .
يُجَلُّهُ، وَيُعَظِّمُهُ، وَيُبَجِّلُهُ، وَيَحْتَرِمُهُ، فَقَدْ رَوَى
الإمام مسلم في «صحيحه» عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ!

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاكَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».
ومناقب هذا الإمام الأعظم، والنبي الأكرم
كثيرة جداً، كما قال الإمام ابن القيم في
«جلاء الأفهام»، ووعد أن يُصَنَّفَ كتاباً في
مناقبه عليه السلام⁽⁵⁾.

من أجل ذلك؛ فإنه ما من ملة من الملل
الأخرى إلا وهي تتولى إبراهيم عليه السلام، وتُحِبُّه .
بل تُدْعِيه .؛ فكذبهم الله ﷻ وجعله مسلماً
خفيفاً، فقال: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ
كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧١﴾﴾ [التوبة: 71].

وهذا من إجابة الله ﷻ دعاء خليله إبراهيم
عليه السلام، حيث قال: ﴿وَلَجَلَّ لِي لِسَانُ صِدْقِي فِي الْآخِرِينَ ﴿٨١﴾﴾
[التوبة: 81]؛ وهو الثناء الحسن، والذكر الجميل .
وهذا هو المقصود بالحسنة التي ذكر الله
ﷻ أنه أتاه إبراهيم عليه السلام، وذلك في قوله
ﷻ: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلِلَّهِ فِي الْآخِرَةِ لِمَن
السَّالِفِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [التوبة: 137]، وهو أيضاً الأجر المذكور
في قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَجْرُهُ فِي الدُّنْيَا وَلِلَّهِ فِي
الْآخِرَةِ لِمَن السَّالِفِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [التوبة: 137].⁽⁶⁾

وقد أمر الله ﷻ نبيه محمداً ﷺ بالتباعد
ملة إبراهيم عليه السلام، ولم يأمره أن يتبع ملة أحد من
الأنبياء غيره، فقال ﷻ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ
إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [التوبة: 137].

(5) ومن كتابه هذا «جلاء الأفهام»، نقلت جملة هذه المناقب
مع تصرف يسير، فانظرها فيه: (ص 208 - 218)
(6) انظر لتيان هذا كله: «تفسير الطبري» (493/6)،
و«تفسير ابن كثير» (147/6)

بَلْ أَمَرَ سَبْحَانَهُ سَائِرَ أُمَّتِهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ:
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ مَآمَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا
رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٣) وَحَدَّثَنَا فِي
الْحَقِّ جِهَادُهُ هُوَ اجْتَبَأَكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ
خَرَجَ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴿١٢٤﴾: أَي: اتَّبِعُوا وَالزَّمُوا
مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ^(١)، وَقَالَ أَيْضًا ﷺ: ﴿وَقَالُوا
مَكُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا
كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٣) ﴿١٢٤﴾: أَي: بَلْ نَشُبُّ مِلَّةَ
إِبْرَاهِيمَ ﷺ.

كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذَمَّ مَنْ تَرَكَ هَذِهِ
الْمِلَّةَ الْعَظِيمَةَ، وَأَعْرَضَ عَنْهَا، وَعَدَّهُ مِنَ السُّفَهَاءِ،
فَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾
﴿١٢٤﴾: ١٢٤.

مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ: تَعَيَّنَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مَعْرِفَةُ
بَعْضِ خَصَائِصِ هَذِهِ الْمِلَّةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ لِلزُّومِهَا،
وَالِاسْتِقَامَةِ عَلَيْهَا.

فَالْيَ بَيَانِ ذَلِكَ وَتَفْصِيلِهِ:

♦ التَّوْحِيدُ:

إِنَّ مِنْ أَحْصَى خَصَائِصِ الْمِلَّةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ
تَوْحِيدَ اللَّهِ ﷻ، وَإِفْرَادَهُ بِالْعِبَادَةِ وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ، وَالْإِعْرَاضَ عَمَّا سِوَاهُ،
وَيَشْبِيهِ هَذَا مِنْ خِلَالِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

١- الْأَوَّلُ: مَجِيءُ وَصْفِ مُلَازِمِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ
فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَهُوَ: ﴿حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ﴾، وَقَدْ بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّ تَيْمَّةً فِي

«المجموع» (319/9) مَعْنَى الْحَنِيفِيَّةِ فَقَالَ:
«الْحَنِيفِيَّةُ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ: فَبِنِ الْحَنْفِ هُوَ
إِقْبَالُ الْقَدَمِ، وَمِثْلُهَا إِلَى أُخْتِهَا: فَالْحَنْفُ: الْمِيلُ
عَنِ الشَّيْءِ بِالْإِقْبَالِ عَلَى آخِرِهِ: فَالَّذِينَ الْحَنِيفُ
هُوَ الْإِقْبَالُ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ، وَالْإِعْرَاضُ عَمَّا
سِوَاهُ» اهـ.

لِهَذَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَنْ مَخَاطِبًا نَبِيَّةَ مُحَمَّدًا ﷺ:
﴿قُلْ إِنِّي مَنَّانِي نَبِيًّا إِلَاكَ يَرْجِعُ مُسْتَوْبِحًا وَمَا قَدِمَا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٣) قُلْ إِنِّي صَلَاحِي وَتُسْكِي وَنَحْيَا
وَمَسَافٍ يُلَوِّظُ الْعَالَمِينَ﴾ (٣) لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ (١٢٤) اهـ.

٢- فَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿قُلْ إِنِّي صَلَاحِي وَتُسْكِي وَنَحْيَا
وَمَسَافٍ يُلَوِّظُ الْعَالَمِينَ﴾ (٣): فِيهِ مَعْنَى الْإِقْبَالِ عَلَى
اللَّهِ ﷻ بِطَاعَتِهِ.

٣- وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾: فِيهِ مَعْنَى الْإِعْرَاضِ
عَمَّا سِوَاهُ.

٤- الثَّانِي: تَقْرِيرُ التَّوْحِيدِ، وَبَيَانُهُ، وَالتَّمَثُّلُ
لِمُخَالَفَةِ بَعْثِ السُّوءِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ الَّتِي هِيَ
سُورَةُ الْمِلَّةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ^(٨): هَذِهِ السُّورَةُ الْعَظِيمَةُ
الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ ﷻ فِيهَا الشَّعِيرَتَيْنِ الْخَاصَّتَيْنِ
بِهَذِهِ الْمِلَّةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ وَهُمَا: الْحَجُّ وَالْأَضْحِيَّةُ:
- فَالْحَجُّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ - وَهُوَ الرُّكْنُ
الْخَامِسُ لِدِينِ الْإِسْلَامِ - مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّ اللَّهِ
إِبْرَاهِيمَ ﷺ فَهُوَ الَّذِي بَنَى الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ
الْحَرَامَ، وَأُذِّنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ إِلَيْهِ.

٥- وَالْأَضْحِيَّةُ - أَضْحِيَّةُ الْعِيدِ - هِيَ أَيْضًا مِنْ
سُنَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، فَهُوَ الَّذِي قَدَّى اللَّهُ ﷻ

(8) انظر «فتاوى ابن تيمية» (267/15)

(7) انظر: «تفسير الطبري» (691/18)

وَلَدَهُ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ.

ثُمَّ جَاءَ فِي خَاتِمَةِ هَذِهِ السُّورَةِ الْأَمْرُ بِاتِّبَاعِ
الْمِلَّةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ، وَذَلِكَ بَعْدَ تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ
والتَّحْذِيرِ مِنَ الشِّرْكِ فِي اثْنَتَيْهَا، لِيَبَيَّنَ أَنَّ
التَّوْحِيدَ هُوَ السَّمَةُ الْبَارِزَةُ لِهَذِهِ الْمِلَّةِ الْعَظِيمَةِ.

[illegible]

ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ فِي ذِكْرِ الْأَضْحِيَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ
بِآيَاتٍ: ﴿وَالْبَلَدِ جَعَلْنَاهَا لَكَ مِنْ شَعِيرٍ اللَّهُ لَكَ
فِيهَا خَيْرٌ وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجِئْتَ مِنْهَا
فَكَلُوا مِنْهَا وَالْأَعْمُوا الْقَالِجَ وَالْمُعْتَرِ كَذَلِكَ مَسْرُومًا لَكَ
لَكُمْ تَشْكُرَةٌ ﴿٦﴾﴾ [سجدة: ١٦-١٧].

وَذَكَرَ اللَّهُ ﷻ خِلَالَ ذَلِكَ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ:

﴿فَاذْكُرُونَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ الْأَرْضِ وَلَاحِقَ فِيهَا قَوْلٌ
الْأَرْضِ ﴿٣٠﴾ حَقَّقَهُ اللَّهُ خَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ
فَكُنَّا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ السَّالِمِينَ فَتَخَلَّفَهُ الْقَوْمُ فَأَوْفَى بِوَعْدِهِ
الَّذِي فِي مَكَّانٍ سَعِيدٍ﴾ ﴿٣١﴾ [١٥٤: ١٥٤]

١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١

كَلِمَةً: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بَاقِيَةً فِي ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ: إِذْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوْ قَالَ ابْرَاهِيمُ
وَقَوْمُهُ إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ
سَيَهْدِينِ ﴿٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ
﴿٢٨﴾﴾ (البقرة: ٢٨)؛ قَالَ مُجَاهِدٌ وَهَتَادَةٌ: «يَعْنِي كَلِمَةً
التَّوْحِيدِ، وَهِيَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي
عَقِبِهِ: فِي ذُرِّيَّتِهِ»^(١)

وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» جَمَعَتْ بَيْنَ
النَّفْيِ وَالِاثْبَاتِ:

هـ . «لَا إِلَهَ» : نَفْيٌ لِلْأُلُوهِيَّةِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ
 ﷻ : فَهُوَ نَفْيٌ لِعِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ ﷻ .
 و «إِلَّا اللَّهُ» : إِثْبَاتٌ لِلْأُلُوهِيَّةِ لِلَّهِ ﷻ : فَهُوَ
 إِثْبَاتٌ لِعِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ .

كما أنَّ هذه الآية جمعت . هي الأخرى .
بين النفي والإثبات المذكورين :

فَالْتَمَيَّ فِي قَوْلِهِ **عَزَّ وَجَلَّ** : **﴿وَبَرَاءَ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾** .
وَالْإِبْتِاطُ فِي قَوْلِهِ **عَزَّ وَجَلَّ** : **﴿إِلَّا إِلَهِي فَطَرَنِي﴾** .
فَتَبَيَّنَ حِينَئِذٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ
تَضَمَّنَتْ مَعْنَى **«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»** .
وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا أَنَّ التَّوْحِيدَ لَا يَتِمُّ إِلَّا
بِالْكَفْرِ بِمَا سِوَى اللَّهِ ، وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ⁽¹⁰⁾ .

♦ البراءة من المشركين:

وَمِنْ خَصَائِصِ الْمِلَّةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ الْبَرَاءَةُ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ وَأَعْمَالُهُمُ الْمَخَالِفَةُ لِلتَّوْحِيدِ،

(9) انظر: «تفسير البغوي» (2/210)

(10) انظر: «القول المفيد» للعلامة ابن عثيمين (1/ 150 - ط: ابن الحوري).

واجتنابها ونبتذها.

وهذه الخصيصة هي من لوازم التوحيد، وحقوقه، وقد ذكر بعض أهل العلم أنه ليس في كتاب الله ﷻ حكم. بعد وجوب التوحيد مع تحريم ضده. فيه من الأدلة أكثر، ولا آيتين من هذا الحكم⁽¹¹⁾.

ومن ذلك ما ذكر الله ﷻ من قول إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿قَالَ أَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ۖ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْنَمُونَ ۖ إِنَّمَا عَنْتُمْ إِلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۖ﴾ [البقرة: 173]، وقال عنه أيضاً: ﴿قَالَ يَنْفَرُوا لِي يَرَوْا كَمَا فَتْرَكُونَنِي ۖ إِنَّي رَجَعْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَبِيرًا ۖ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۖ﴾ [البقرة: 258]، وقال أيضاً: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لِأَبْنِهِ إِتْبِعْنِي وَلَا تَكُن مِمَّنْ يَتَّبِعُونَ الْأَوْثَانَ ۖ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ شُكْرًا أَوْ كُفْرًا ۖ وَلَئِنَّكُمْ لَسَّيْتُمْ يَوْمَ الْعَذَابِ أَلْفًا ۖ﴾ [البقرة: 260].

لهذا أمر الله ﷻ المؤمنين بأن يتأسوا في ذلك بإبراهيم عليه السلام والذين معه، فقال ﷻ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ۖ﴾ [البقرة: 135].

وإن تعجب؛ فعجب لقوم نسبوا الدعوة المشبوهة التي ظاهرها التقريب بين الأديان، وباطنها من قبلها تمليح دين الإسلام، وتضييعه

(11) انظر «سبل النجاة والمكاتب» للشيخ محمد بن عتيق (ص 31).

بموالاة الكفار الطغام، والرضا بدينهم؛ نسبوا هذه الدعوة إلى دين إبراهيم عليه السلام، مع أن حقيقة دينه ما ذكرناه من البراءة من المشركين.

♦ مناظرة المشركين وأهل الباطل:

ومن خصائص الملة الإبراهيمية مناظرة المشركين وأهل الباطل، وكسر حججهم، ودحض بطلهم؛ فإبراهيم عليه السلام هو الذي فتح للأمة باب مناظرة المشركين وأهل الباطل⁽¹²⁾.

وقد ذكر الله ﷻ مناظرته إبراهيم عليه السلام في القرآن:

الاولى: مع إمام المعطلين وهو الثمروذ فقال ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ يَبْنِيَهُ اللَّهُ الْمَلَكُ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّهِ أَلَيْسَ إِنَّهُ بِإِيمَانٍ قَالَ بَلَىٰ أَنَّىٰ وَأَمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَاهِيمُ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَأْتِيكَ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْغَيْبِ ۖ فَتَبَتْ أَلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ۖ﴾ [البقرة: 258].

والثانية: مناظرته مع قومه المشركين، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتَعْجَبُونَنِي فِي اللَّهِ وَقَدْ مَدَنِي وَلَا أَعَالِي مَا تَسْكُبُونَ بِهِ ۖ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ۖ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۖ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۖ﴾ [البقرة: 259]، ﴿وَكَيْفَ أَتَىٰ مَا أَنشَرَكُم وَلَا تَحْشُرُونَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ أَلُكَمًا ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۖ﴾ [البقرة: 260]، ﴿سَلَكْنَا فَاثْنَيْنِ وَأَحْنًا وَآلَمِينَ ۖ إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ ۖ﴾ [البقرة: 261]، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ ۖ﴾ [البقرة: 177]، وقوله سبحانه:

(12) انظر: «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص 216).



والعلم» اهـ⁽¹³⁾.

وفي ذلك جاء قول شيخ الإسلام ابن تيمية
رحمه الله في «المجموع» (267/15): «وَمِنْ النَّاسِ مَنْ
يُجَدِّلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ حِلٍّ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ⁽¹⁴⁾ فَإِنَّ
عِلْمَهُ لَيُضِلُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ عَذَابُ الْقَرِينِ⁽¹⁵⁾» إلى قوله: «وَمِنْ النَّاسِ مَنْ
يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ⁽¹⁶⁾» [الجملة 15].

فيه بيان حال المتكلمين، وحال المتعبدين؛
المُجادِلين بلا علم، والعابدين بلا علم، بل مع
الشك؛ لأن هذه السورة سورة العلة الإبراهيمية
الذي جادل بعلم، وعبد الله بعلم؛ ولهذا ضمنت
ذكر الحج وذكر الملل الست.

فقوله: «يُجَدِّلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ حِلٍّ» ذم لكل من
جادل في الله بغير علم؛ وهو دليل على أنه جائز
بالعلم كما فعل إبراهيم بقومه اهـ.
والله تعالى أعلم، والحمد لله رب العالمين.



«وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ⁽¹⁷⁾
إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ الصَّمَائِلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ⁽¹⁸⁾
قَالُوا رَجَدْنَا إِلَى آلِهَاتِنَا الَّتِي عَلَّمُنَا⁽¹⁹⁾ قَال لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ
وَالآلِهَاتُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ⁽²⁰⁾ قَالُوا لَاجِتْنَا يَلْحَقُ أَمْ أَنْتَ
مِنَ السَّاعِينَ⁽²¹⁾ قَالَ بَلْ رَكَّبْتُ رَبِّي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي
فَطَرَهُمْ وَأَنَا مِنْ فَطْرِهِمْ⁽²²⁾ قَالُوا كُنْ عَلَيْنَا آيَةً⁽²³⁾ وَقَالُوا
لَا كِبِدْنَا آصْنَعُكَ بَدَلًا تُولُوا مُتَعِدِينَ⁽²⁴⁾ فَجَعَلْنَاهُمْ جُذَا
إِلَّا كَبِيرًا لَمْ نَلْعَلْهُمُ إِلَٰهًا يُرْجَوْنَ⁽²⁵⁾ قَالُوا مَنْ قَدَّرَ
هَذَا بِإِلَهِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ⁽²⁶⁾ قَالُوا سَوَعْنَا قُلُوبَ
يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ⁽²⁷⁾ قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَمْرٍ النَّاسِ
لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ⁽²⁸⁾ قَالُوا أَنْتَ قُلْتَ هَذَا يَبْطِلُنَا
بَلْ إِبْرَاهِيمُ⁽²⁹⁾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَتَلَوْنَهُمْ
إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ⁽³⁰⁾ فَرَجَعُوا إِلَيْنَا أَنْفُسُهُمْ فَجَاءُوا
إِلَيْكُمْ أَنْتُمْ الظَّالِمُونَ⁽³¹⁾ ثُمَّ لَكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ
حَمَلْتَ مَا عَلَتْهُ مِنْ ثِقَلٍ⁽³²⁾ قَالُوا أَنْتُمْ تَقُولُونَ مِنْ
دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ⁽³³⁾ أَوْ
لَكُمْ وَلِمَنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَتَّقُونَ⁽³⁴⁾ قَالُوا
حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ⁽³⁵⁾ فَلَمَّا يَنْتَازِ
كُونِي بَرًا وَسَلَمًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ⁽³⁶⁾ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمْ
الْأَخْسَرِينَ⁽³⁷⁾» [الجملة 16].

«فَكَسَّرَ حُجَجَ الطَّاغُوتَيْنِ بِأَحْسَنِ مُنَاطَرَةٍ،
وَأَقْرَبَهَا إِلَى الْفَهْمِ وَحُصُولِ الْعِلْمِ؛ لِهَذَا قَالَ اللَّهُ
تعالى: «وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ
مَرَجَتِ مَنْ لَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ⁽³⁸⁾»
[الجملة 17]، قال زيد بن أسلم وغيره: «بالحجة

(13) قاله العلامة ابن القيم في «جلاء الأفهام» (ص 217).

حكمُ بيعِ حليٍّ الذهب والفضة بالتقسيط - الجزء الأول -

فؤاد عطاء الله

طالب في مرحلة الماجستير بكلية العلوم الإسلامية، جامعة الحران

في البيع والشراء والاستصناع والشفعة والشركة والصراء، وغير ذلك من العقود.

ونظراً لجهل كثير من الناس - إلا من رحم الله سبحانه - بالطرق الشرعية المباحة في بيع الذهب والفضة، فقد وقعوا في محاذير شرعية كثيرة، ومزالق ربوية خطيرة، لعل أعظمها خطراً، وأكثرها ذيوغاً بيع حلي الذهب والفضة بالتقسيط؛ لذا أحببت أن أسهم - ولو بجهد المقل - في تبين الحكم الشرعي لهذه المعاملة استناداً إلى نصوص الكتاب والسنة ومتاسد الشريعة العامة واجتهادات الأئمة الأعلام، مثبناً في ذلك كله الخطوات الآتية:

المطلب الأول: صور بيع الذهب والفضة.

المطلب الثاني: تحقيق قول الإمامين شيخ

الإسلام ابن تيمية وابن القيم، رحمهما الله.

المطلب الثالث: أدلة الجمهور على وجوب

الثقابض والثمائل في بيع الحلي ومناقشتها.

المطلب الرابع: أدلة شيخ الإسلام وتلميذه

ابن القيم - رحمهما الله - ومناقشتها.

المطلب الخامس: سبب الخلاف، والتول المختار.

الحمد لله القائل في محكم التنزيل:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٤٠]، والصلاة والسلام على الصادق المصدوق، القائل - وهو المبلغ الأمين -: «الرِّبَا سَبْعُونَ حَوْبًا أَيْسَرُهَا أَنْ يَنْكَحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ» (١)، أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية مبنية على جلب المصالح وتكميلها، ودرء المفسد وتقليلها، ومن أعظم تلك المصالح التي حرصت الشريعة الغراء على حفظها؛ مصلحة حفظ المال، لذلك جاءت بسد جميع الوسائل المفضية إلى أكل أموال الناس بالباطل، فمَنَعَتِ المعاملات والبيوع المتضمنة للغرر والغش والربا والظلم والاحتيال، ووضعت جملة من القيود والضوابط المحكمة التي تنظم المعاملات المالية وتصلحها؛ من ذلك ما ورد في الكتاب والسنة من نصوص توضح الطرق الشرعية المباحة للتعامل بالذهب والفضة

(١) ابن ماجه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، رقم: (2274)، (ص 390 - مشهور)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح لجامع» رقم: (3541)

• **وشروط الصِّرف:** عامة وخاصة، فالعامة: هي شروط البيع، التي تتعلق بالعاقدين، والثمن، والمثلن، وصيغة العقد، وغيرها، وهي مقررة في مظانها في كتب الفقه الإسلامي.

والخاصة: هي التي تميز بها عقد الصِّرف عن عقد البيع، وهو ما قصدت عرضه هنا. وبناءً على ما تقدم؛ فإن هذه الصورة من البيع جائزة بأربعة شروط، هي:

الشرط الأول: تقابض البدكين في مجلس العقد.

والتقبض في اصطلاح الفقه هو: حيازة الشيء. والثمكن من التصرف فيه، سواء أكان مما يمكن تناوله باليد أم لم يمكن، وقد غلب عند المالكية التعبير عن التقبض بالحوز والحيازة، فالتقاضي أن يأخذ كل من المتعاقدين عوضاً، وهو تناول البدكين باليد، فيتسلم المشتري من البائع بيده، ويتسلم البائع من المشتري بيده، في مجلس العقد، قبل الافتراق، سواء أكان البدلان من جنس متحد، كذهب بذهب، أو من جنسين مختلفين، كذهب بنضة، والأكان عند الصرف باطلاً.

والمقرر عند الفقهاء أن التقابض في عقد الصرف شرط مستحق لله تعالى، لا يسقط بتراضي المتعاقدين على إسقاطه⁽³⁾.

واشتراط تقاض البدكين من الجانبين في المجلس قبل افتراقهما؛ محل اتفاق بين الفقهاء، بل نقل الإجماع على ذلك عدد من الأئمة كابن

(3) لمريعي، «الهداية مع فتح القدير» (132/7)، الكسائي، «دلائع الصنائع» (456/4).

المطلب الأول صور بيع الذهب والفضة

بيع الذهب والفضة له صور كثيرة، يمكن إجمالها في ثلاث صور هي:

إما أن يباع الذهب بجنسه من الذهب، وإما أن يباع بغير جنسه من الأثمان، وإما أن يباع الذهب بالعروض.

ولكل صورة شروط يجب توفرها حتى يكون البيع صحيحاً بعيداً عن مواطن الرِّبا والرِّيبة.

○ **الصورة الأولى:** بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، كبيع الحلي الجديد بالقديم، أو الجيد بالرديء، أو الصحيح بالمكسر، أو المصوغ بالتبر، أو الخالص بالمغشوش.

هذا البيع صورة من صور عقد الصرف، لذا يشترط لصحته شروط صحة عقد الصرف، والصرف عند مشروع، دل على مشروعيته الكتاب والسنة وعمل الصحابة وإجماع المسلمين.

• **أما تعريفه:** فجماهير الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة، يعرفون الصرف بأنه: «بيع أحد النقيدين (الذهب أو الفضة) بجنسه، أو بغير جنسه».

وخالف المالكية، وبعض الشافعية، فاصطلحوا على تعريف آخر⁽²⁾.

(2) انظر تعريفات الفقهاء لعقد الصرف، وأدلة مشروعيته في: «دائع الصنائع» للكاساني (459/4)، و«مواهب الجليل» للحطاب (9/6، 10)، و«تكملة المجموع» للسبكي (166/10)، و«المغني» لابن قدامة (177/4).

حزم، وابن رشد الحفيد، وابن قدامة، والنووي، والشوكاني، وغيرهم. رحمهم الله جميعاً..

قال الإمام ابن المنذر رحمته الله: «أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم: أن المتصارفين إذا اختلفوا، قبل أن يتقابضوا، أن الصرف فاسد»⁽⁴⁾.

ومع ذلك فقد خالف إسماعيل بن عليّة رحمته الله الإجماع، فجوز التفرق قبل التقابض عند اختلاف الجنس، قال الإمام النووي رحمته الله: «وهو محجوج بالأحاديث والإجماع، ولعله لم يبلغه الحديث، فلو بلغه لما خالفه»⁽⁵⁾.

ودلّ على وجوب التقابض نصوص كثيرة من السنة النبوية المطهرة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: قال أبو الميثال: سألت البراء بن عازب، وزيد بن أرقم، عن الصرف، فقالا: كنا تاجرَيْن على عهد رسول الله ﷺ، فسألنا رسول الله ﷺ عن الصرف، فقال: «إن كان يداً بيد، فلا

(4) ابن المنذر، «الإجماع» (ص79)، ابن رشد، «مبادئ المجتهد» (2317)، الماجي، «المستقى» (4/271)، ابن الهمام، «فتح القدير» (7/129)، النووي، «شرح صحيح مسلم» (11/13)، ابن قدامة، «المغني» (4/177)، الشوكاني، «نيل الأوطار» (5/193).

(5) ابن عليّة (110هـ - 193هـ): إسماعيل بن إبراهيم ابن مقسم، الأسدي بالولاء، البصري، أبو بشر، من أكابر حفاظ الحديث، كوفي الأصل، كان حجة في الحديث ثقة مأموناً، ولي الصدقات بالبصرة، ثم المظالم ببغداد في آخر خلافة هارون الرشيد، وتوفي ببغداد سنة 181هـ لحبيب البغدادي: «تاريخ بغداد» (6/229)، الذهبي: «تذكرة الحفاظ» (1/322).

(6) «شرح صحيح مسلم» (11/18).

بأس، وإن كان نساءً، فلا يصلح»⁽⁷⁾.

ومحلّ الشاهد من الحديث قوله ﷺ: «إن كان يداً بيد»، قال الإمام النووي رحمته الله: «قوله ﷺ: «يدا بيد»، حجة للعلماء كافة، في وجوب التقابض، وإن اختلف الجنس»⁽⁸⁾.

ثانياً: حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد»⁽⁹⁾.

قال الإمام الخطابي معلقاً على حديث عبادة رضي الله عنه: «وفيه بيان أن التقابض شرط لصحة البيع، في كل ما يجري فيه الرّبا، من ذهب، وفضة، وغيرهما، من المعلوم، وإن اختلف الجنسان»⁽¹⁰⁾.

وحتى يتضح معنى التقابض؛ بيّن الفقهاء كيفية القبض في المبيعات حسب تصنيفها إلى عقارات أو منقولات، والذهب والحلي مصنّف ضمن المنقولات التي تتناول باليد عادة، وقد ذهب عامة الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، إلى أن التقابض في الصرف، إنما يكون بتناول البدلين باليد، فيشترط

(7) البخاري (1955)، مسلم: (1589).

(8) «شرح صحيح مسلم» (11/18).

(9) مسلم (1584).

(10) «معالم السنن» (5/21).

القبض الحقيقي⁽¹¹⁾، والأبطل العقد⁽¹²⁾.

وأما عن صفة القبض؛ فقد اختار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله أن مردّها إلى العرف، فقال ما نصّه: «الأسماء تُعرف حدودها تارة بالشّرع كالصّلاة والزّكاة والصّيام والحجّ، وتارة باللّغة كالشمس والقمر والبرّ والبحر، وتارة بالعرف كالقبض والتّشريق»⁽¹³⁾.

ومن القواعد الفقهيّة المقرّرة عند الفقهاء أن «القبض في كلّ شيء بحسبه»⁽¹⁴⁾، ومعنى القاعدة أن الأشياء تختلف بطبيعتها، لذلك يختلف نوع القبض فيها، كما يختلف نوع حرز كلّ منها، فقبض الدّابة غير قبض الثوب، وقبض الذهب غير قبض البستان، وهكذا.

وأما عن حدّ الافتراق المانع من صحّة عقد الصّرف، فهو محلّ خلاف بين فريقين من العلماء:

الأول: جمهور الفقهاء من الحنفيّة، والشافعيّة.

(11) القبض قسّان: قبض حقيقي وقبض حكمي، أما القبض الحقيقي؛ فهو الذي يتم فيه تبادل البدلين باليد، أما القبض الحكمي فمثاله: قبض المنتولات بالتخلية والتمكين، ومثاله أيضاً: إذا اتّحدت يد القايض والمقبض وقع الإقباض بالنية، انظر: «الموسوعة الفقهيّة الكويتيّة» (263/32).

(12) ابن الهمام: «فتح القدير» (129/7)، ابن عابدين: «ردّ المحتار» (521/7)، سحنون بن سعيد: «المدونة» (91/3)، لرملي: «نهاية المحتاج» (425/3)، ابن قدامة: «المغني» (220/4)، المرداوي: «الإنصاف» (470/4).

(13) ابن تيمية: «مجموع الفتاوى» (448/29).

(14) محمّد صدقي البورنو: «موسوعة القواعد الفقهيّة» (132/7).

والحنابلة، ذهبوا إلى أن الافتراق المانع من صحّة الصّرف؛ هو افتراق المتعاقدين بأبدانهما عن مجلسهما، فيأخذ هذا في جهة، وهذا في جهة أخرى، أو يذهب أحدهما، ويبقى الآخر، فلو أطلاّ المكث في مجلسهما، ولم يبرحاً عنه؛ لم يكونا مفترقين؛ لانعدام الافتراق بالأبدان⁽¹⁵⁾.

الثاني: الإمام مالك رحمته الله ذهب إلى أن طول البقاء في المجلس قبل التّقباض يعدّ افتراقاً، وإن لم يفترقا بالأبدان⁽¹⁶⁾.

والظاهر - والله أعلم - أن القول الأول أقوى؛ لما ثبت عن أبي الوضيء، قال: غزونا غزوة لنا، فنزلت منزلاً، فباع صاحبّ لنا فرساً بعلام، ثمّ أقما بتيّة يومهم، وليلتهم، فلما أصبحنا من الغد، حضّر الرّحيل، فقام إلى فرسه يسرّجه، فنّدم، فأثى الرّجل، وأخذته بالبيع، فأبى الرّجل أن يدفّعه إليه، فقال: يئني ويئتك أبو برزة، صاحب الثّبيّ رحمته الله، هاتب أبا برزة في ناحية العسكر، فتلاّ له هذه القصّة، فقال: اتّرضين أن أقضي بينكما بقضاء رسول الله

(15) المرغيناني: «الهداية مع فتح القدير» (130/7، 131)،

المرخسي: «المسوّط» (3/14)، الإمام الشافعي: «الأم»

(56/4)، الثّوي: «شرح صحيح مسلم» (16/11)، ابن

قدامة: «المغني» (177/4).

(16) سحنون بن سعيد: «المدونة الكبرى» (91/3)، ابن رشد

الحفيد: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (320/2)، ابن

شاس: «عقد الجواهر الثمينة» (635/2)، الحطّاب:

«مواهب الجليل» (128/6)، «حاشية الدسوقي مع الشرح

الكبير» (47/4).

ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»، قَالَ هِشَامُ بْنُ حَمَّانٍ: حَدَّثَ جَمِيلٌ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَرَاكُمْ افْتَرَقْتُمَا»⁽¹⁷⁾.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وفيه دليل على إثبات خيار المجلس، وقد منى قبل بيب أن ابن عمر حملة على التفرق بالأبدان، وكذلك أبو برزة الأسلمي، ولا يُعرف لهما مخالفة من السَّحابة»⁽¹⁸⁾.

الشروط الثاني: الخلو من خيار الشرط.

عرف ابن عابدين رحمه الله خيار الشرط بقوله: «إن خيار الشرط مركَّبٌ إضافيٌّ، صار علماً في اصطلاح الفقهاء على ما يثبت بالاشتراط لأحد المتعاقدين؛ من الاختيار بين الإمضاء، والفسخ»⁽¹⁹⁾. والقاعدة أن خيار الشرط لا يدخل كل عقد، قبض عوضه شرط لصحة العقد، ومعنى ذلك أنه لا يدخل الصَّرف، والسَّلم، وبيع الربوي بريوي⁽²⁰⁾.

واشتراط الخلو من خيار الشرط في عقد الصَّرف فرع عن اشتراط التقابض في مجلس العقد، إذ أن ثبوت خيار الشرط ناقض لحصول التقابض في مجلس العقد.

(17) أبو داود: (3457)، ورواه ابن ماجه مختصراً دون ذكر القصة (2182)، وصحَّحه الإمام الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (2951).

(18) «فتح الباري» (4/469 - دار مصر للطباعة).

(19) ابن عابدين: «رد المحتار على الدر المختار» (7/109)، وانظر: «حدود ابن عرفة» (1/365)، ولخيار الشرط أسماء أخرى يستعملها الفقهاء كخيار التروّي، والخيار الشرطي، وبيع الخيار.

(20) الفتاوى: «معونة أولي النهى» (4/114).

وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفيَّة، والمالكيَّة في المشهور، والشافعيَّة في المذهب، إلى أن عقد الصَّرف لا يصحُّ مع خيار الشرط، فإن شُرط الخيار فيه لكلاً العاقدين، أو لأحدهما، ففسد الصَّرف⁽²¹⁾؛ وذلك لأنَّ القبض في الصَّرف شرطٌ صَحَّة، أو شُرط بقاءه على الصَّحة، والخيار يمنع انعقاد العقد في حقِّ الحكم، فيمنع صحَّة القبض، قال أبو الوليد الباجي رحمه الله: «ووجه القول الثاني: أن الصَّرف يناهض الخيار، وهو المشهور عن مالك؛ لأنه مبنيٌّ على المناجزة، والنقد في المجلس، والخيار لا يكون إلا فيما يدخله التأخير؛ لأنه إنما يكون في مدة تتأخَّر عن حال العقد»⁽²²⁾، وذهب الحنفيَّة إلى أن صاحب الخيار، لو أبطل خياره قبل الافتراق، انقلب العقد إلى الجواز، خلافاً لزفر رحمه الله.

وذهب الحنابلة، وأبو ثور، إلى أن خيار الشرط، لا يبطل عقد الصَّرف، كسائر الشروط الفاسدة في البيع، فيصحُّ العقد، ويلزم بالتفرق، ويعتبر خيار الشرط لاغياً⁽²³⁾.

(21) السمرقندي: «تحفة الفقهاء» (3/28)، الكاساني: «بدائع الصنائع» (4/459)، الباجي: «المنتقى» (4/272)، ابن رشد الجد: «البيان والتحصيل» (6/440)، ابن شمس: «عقد الجواهر الثمينة» (2/631)، ابن جزري: «القوانين الفقهية» (ص251)، الإمام الشافعي: «الأم» (4/278)، الرملي: «نهاية المحتاج» (3/427).

(22) «المنتقى» (4/272).

(23) الفتاوى: «معونة أولي النهى» (4/220).

الشُّرْطُ الثَّالِثُ: الْخُلُوءُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْأَجْلِ.

يُشْتَرَطُ فِي عَقْدِ الصَّرْفِ الْحُلُولَ، فَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُ الْأَجْلِ لِلْعَاقِدِينَ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا، فَإِنْ اشْتَرَطَاهُ لَهَا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا، فَسَدَ الصَّرْفُ: لِأَنَّ قَبْضَ الْبَدَلَيْنِ مُسْتَحَقٌّ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ، وَالْأَجْلُ يَنْوِتُ التَّبَضُّعَ الْمُسْتَحَقَّ بِالْعَقْدِ شَرْعًا؛ فَيُفْسِدُ الْعَقْدَ⁽²⁴⁾.

وذهب الحنفية إلى أنه إن اشترط، ثم أبطل صاحب الأجل أجله قبل الافتراق، فنقد ما عليه، ثم افترقا عن تقابض، ينقلب العقد جائزاً عندهم. استحساناً. خلافاً لزهر رحمته الله⁽²⁵⁾.

ولعلَّ سائلاً يسأل: ما فائدة اشتراط الحلول؟ وقد اشترط التقابض في مجلس العقد، والتقابض يفني عن اشتراط الحلول، فالجواب: صحيح أن التقبض يفني عن الحلول، ولكن قد تأتي صورة يحصل فيها القبض، ولا يحصل فيها الحلول، مثل أن يبيع عليه ذهباً بذهب مؤجلاً لشهر، ويقول: خذ هذا عندك وديعة، وإذا جاء الشهر فاقبضه، فهذا ممكن، ففيه قبض وليس فيه حلول⁽²⁶⁾.

(24) السمرقندي: «تحفة الفقهاء» (28/3)، الكاساني: «بدائع الصنائع» (459/4)، سحنون بن سعيد: «المدونة الكبرى» (89/3)، ابن رشد الجدي: «البيان والتحصيل» (440/6)، ابن رشد الحفيد: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (320/2)، الدردير: «الشرح الكبير» (47/4)، الإمام الشافعي: «الأم» (54/4)، الرملي: «نهاية المحتاج» (425/3)، ابن قدامة: «المعنى» (123/4).

(25) السمرقندي: «تحفة الفقهاء» (28/3)، الكاساني: «بدائع الصنائع» (459/4)، ابن الهمام: «فتح القدير» (131/7).

(26) محمد بن صالح العثيمين: «الشرح الممتع على زاد المستقنع» (703/3).

الشُّرْطُ الرَّابِعُ: التَّمَاثُلُ بَيْنَ التَّمْنَيْنِ.

انعقد الإجماع على وجوب التَّمَاثُلِ فِي الْوِزْنِ بَيْنَ التَّمْنَيْنِ، إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا بَاعَ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، أَوْ الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ، فَيُجِبُ التَّمَاثُلُ فِي الْوِزْنِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْجُودَةِ، وَالصِّيَاغَةِ، وَنَحْوَهُمَا، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ، وَسِوَاهُ أَكَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ جِنْسِهِ، أَوْ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا⁽²⁷⁾، وَزَادَ الْحَنَفِيَّةُ أَنَّ التَّمَاثُلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْوِزْنِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِهِ عَدَدًا، وَالشُّرْطُ التَّسَاوِي فِي الْعِلْمِ، لَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ فَقَطْ، فَلَوْ لَمْ يَعْلَمَا التَّسَاوِي، وَكَانَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مُتَحَقِّقًا، لَمْ يَجْزَ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ فِي الْمَجْلِسِ.

وقد وقع الاختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في اشتراط المماثلة، في عقد الصَّرْفِ، ثُمَّ انْقَرَضَ الْخِلَافُ، وَاسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى اشْتِرَاطِهَا.

هذه هي الشُّرُوطُ الَّتِي يَجِبُ تَوْفُّرُهَا فِي بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَهِيَ إِجْمَالًا التَّقَابُضُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ، وَالْخُلُوءُ مِنْ خِيَارِ الشُّرْطِ، وَالْحُلُولُ، وَالتَّمَاثُلُ بَيْنَ الْبَدَلَيْنِ.

○ الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: بَيْعُ الذَّهَبِ بِغَيْرِ جِنْسِهِ

من الأثمان، كبيع الذهب بالفضة، أو ببيع الذهب بالأوراق النقدية المعاصرة.

(27) السمرقندي: «تحفة الفقهاء» (27/3)، الكاساني: «بدائع الصنائع» (454/4)، ابن رشد الحفيد: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (317/2)، ابن شاس: «عقد الجواهر الثمينة» (659/2)، ابن جزى: «القوانين الفقهية» (ص251)، الإمام الشافعي: «الأم» (54/4)، الرملي: «نهاية المحتاج» (425/3)، وحكي ابن رشد الحفيد: الإجماع على ذلك.

المقررة للذهب، والفضة، من حيث أحكام الربا، والزكاة، والسلم، وسائر أحكامهما⁽³⁰⁾. والنقد الورقية تعتبر نقداً قائماً بذاته، كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان، وأنها أجناس تتعدد بتعدد جهات الإصدار، بمعنى أن الدينار الجزائري جنس، والريال السعودي جنس، وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته⁽³¹⁾.

○ **الصورة الثالثة: بيع الذهب بالعروض،** كبيع الذهب بالقماش أو الثياب، وهو عقد بيع عادي، لا صلة له بالصرف، فيراعى فيه الشروط الشرعية لعقد البيع، ويجوز فيه التفاضل والنساء.

المطلب الثاني،

تحقيق قول الإمامين

شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم
رحمهما الله.

ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتبعه تلميذه ابن قيم الجوزية. رحمهما الله. إلى أن الذهب

(30) وهو ما أكدته «المجمع الفقهي الإسلامي» في قراره رقم: (21) (3/9) بشأن أحكام النقود الورقية وتغير قيمة العملة، مجلة المجمع، العدد الثالث، (3/1650)، والعدد الخامس (3/1609).

(31) وهو ما قرره مجلس اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، انظر: «مجلة البحوث الإسلامية»، المجلد الأول، العدد الأول: (ص 188، 210).

هذا البيع أيضاً سورة من صور عقد الصرف، ويشترط لصحته شروط الصورة الأولى، إلا أنه يسقط شرط التماثل بين البديلين؛ لانتفاء المجانسة بين الذهب والفضة، وشروطه الثلاثة هي:

الشرط الأول: التماثل في المجلس قبل الافتراق، لحرمة ربا النساء في جميع أنواع الصرف، لقوله ﷺ: «الذهب بالورق ربا إلا ماء وماء»⁽²⁸⁾.
الشرط الثاني: الخلو من خيار الشرط، وقد سبق شرحه في الصورة الأولى.

الشرط الثالث: الخلو من اشتراط الأجل. لذلك اتفق الفقهاء على جواز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً في الوزن والعدد، أو متساوياً، كما اتفقوا على جواز بيع الذهب بالفضة جزافاً، بأن لم يعلم أحد العاقلين أو كلاهما قدر ووزن البديلين، وذلك لعدم المجانسة بين الذهب والفضة، وقد جاء في «الصحيحين» عن أبي بكره رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ، وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ، كَيْفَ شِئْتُمْ»⁽²⁹⁾.

وأما بيع الذهب بالأوراق النقدية المعاصرة؛ فيأخذ جميع أحكام بيع الذهب بالفضة، كجواز التفاضل، إلا أنه يجب التقبض في مجلس العقد، كما في صورة بيع الذهب بالفضة؛ وذلك لأن الأوراق النقدية نقود اعتبارية، فيها صفة الثمنية كاملة، ولها الأحكام الشرعية

(28) البخاري (2065)، مسلم (1586).

(29) البخاري (2066)، مسلم (1590).



في ذلك شأن جميع السلع العادية من العروض التجارية.

ونسبة هذا القول لشيخ الإسلام صحيحة، لا يضرها تشكيك بعض الباحثين المعاصرين⁽³³⁾، فقد صرح شيخ الإسلام بمذهبه في كتابه «تفسير آيات أشكلت»⁽³⁴⁾، وبين أدلته التي استند عليها، وأجاب عن بعض أدلة جمهور العلماء على وجوب التقابض، والثمائل في بيع حلي الذهب، كما نسب إليه هذا القول جمع من الأئمة منهم ابن منلح الحنبلي، وابن رجب الحنبلي، والمرداوي، والبهوتي. رحمهم الله جميعاً⁽³⁵⁾.

وجاء في «الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية» أن من المسائل التي انفرد بها شيخ الإسلام ابن تيمية، عن الأئمة الأربعة «القول بجواز بيع ما يتخذ من الفضة للحلي وغيره، كالأخاتم ونحوه، متفاضلاً، وجعل الزيادة في الثمن في مقابلة الصنعة»⁽³⁶⁾.

(33) علي أحمد السالوس، تعليق على بحث: «أحكام بيع وشراء حلي الذهب والفضة»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، (م12)، (1420هـ، 2000م)، (ص: 142-147).

(34) تَمَامُ العنوان: «تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول بالصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ» تحقيق: عبد العزيز بن محمد الحليفة، الرياض: مكتبة الرشد، (ط: 1) (1417هـ، 1996م).

(35) ابن منلح: «المروع» (4/149)، ابن رجب الحنبلي: «مجموع رسائل ابن رجب»، «أحكام الحوائيم» (2/716)، «المرداوي: الإنصاف» (5/14)، البهوتي: «كشف القناع» (3/253).

(36) البعلي، «الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية»، (ص127)، ابن تيمية: «الفتاوى الفقهية الكبرى» (4/161).

الذي تجري عليه أحكام الربا، ويشترط فيه شروط الصرّف؛ إنما هو الذهب الذي يكون من جنس الأثمان، كاللّثانير الذهبية، والسبائك الذهبية، والذهب الخام الذي لم يُعالج بالصياغة، والذي كان يؤدي قديماً وظيفه النقود.

أما الحلي والذهب المصوغ؛ الذي دخلت عليه الصنعة المباحة؛ فإنه يصير من جنس الثياب، والسلع، لا من جنس الأثمان، ولهذا لا يجري فيه الربا كالأثمان، وليس له أي خصوصية ربوية، فيجوز بيع الحلي بأكثر من وزنها ذهباً، ويكون الرائد في مقابل الصنعة والصياغة، بل ويجوز الأجل فيه، إذا لم يتسد إلا الانتفاع بالحلية، ولم يقصد كونها ثمناً، كما يجوز بيع سائر السلع إلى أجل، فإن الذهب المصوغ سلعة من السلع التي ليست ربوية⁽³²⁾.

وبناءً على هذا القول يصح بيع حلي الذهب بالذهب أو الفضة، أو بالأوراق النقدية المعاصرة، دون اشتراط تقابض في مجلس العقد، ولا ثمائل بين البذكين عند اتحاد الجنس، ويصح بيع الحلي بالتقسيط، ويثبت لشرائها خيار الشرط، شأنها

(32) انظر: ابن تيمية: «تفسير آيات أشكلت» (ص622). (632)، ابن القيم: «أعلام الموقعين عن رب العالمين» (3/405 وما بعدها - مشهور).

انضم لمذهب الإمامين في هذه المسألة من المعاصرين رفيق ابن يونس المصري (أستاذ مساعد في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية) ونشر بحثه في: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، (م9)، (ص: 37-68)، (1417هـ، 1997م)، تحت عنوان: «أحكام بيع وشراء حلي الذهب والفضة».

وصرح الإمام ابن القيم رحمه الله بمذهبه، واستدل له، ودافع عنه في كتابه المعطار «أعلام الموقعين عن رب العالمين»⁽⁴¹⁾.

أما سلف شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه - رحمهما الله - من المتقدمين عنهما القائلين بمذهبهما، فقد قال الإمام ابن رشد الحفيد رحمه الله: «وأجمع الجمهور على أن مسكوكه، وتبره، ومصوغه، سواء، في منع بيع بعضه ببعض متفاضلاً؛ لعموم الأحاديث المتقدمة في ذلك، إلا معاوية فإنه كان يجيز التفاضل بين التبر، والمصوغ، لمكان زيادة الصياغة، وإلا ما روي عن مالك، أنه سئل عن الرجل يأتي دار الضرب بورقه، فيعطيه أجره الضرب، ويأخذ منهم دنائير، ودراهم وزن ورقه، أو دراهمه، فقال: إذا كان ذلك؛ لضرورة خروج الرقعة، (أصحابه في السفر)، ونحو ذلك، فأرجو أن لا يكون به بأس، وبه قال ابن القاسم من أصحابه، وأنكر ذلك ابن وهب من أصحابه، وعيسى بن دينار، وجمهور العلماء»⁽⁴²⁾.

فهل يمكن أن نعتبر الصحابي الجليل معاوية رضي الله عنه، وإمام دار الهجرة مالكا سلفاً للإمامين فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة؟

أما معاوية رضي الله عنه فالظاهر أنه لا يوجد نص صريح يبين مذهبه بدقة، ووضوح، فلا يمكننا - والحال هذه - أن نعتبر قوله سلفاً لما ذهب إليه

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: «يجوز بيع المصوغ من الذهب، والفضة بجنسه، من غير اشتراط التماثل، ويجعل الزائد في مقابل الصنعة، سواء أكان البيع حالاً، أو مؤجلاً، ما لم يقصد كونهما ثمناً»⁽³⁷⁾.

وفي المقابل نقلت لشيخ الإسلام ابن تيمية أقوال يفتي فيها بمذهب الجمهور، ويصرح بربوئية حلي الذهب، خلافاً لمذهبه، من ذلك أنه «سئل عن امرأة باعت أسورة ذهب بثمن معين، إلى أجل معين، هل يجوز، أم لا؟ فأجاب: إذا بيعت بذهب أو فضة إلى أجل، لم يجز ذلك باتفاق الأئمة، بل يجب رد الأسورة إن كانت باقية، أو رد بدلها إن كانت فائتة.

كما سئل هل يجوز بيع الحياصة⁽³⁸⁾ بنسيئة بزائد على ثمنها؟ فأجاب: أما الحياصة، التي فيها ذهب، أو فضة، فلا تباع إلى أجل بفضة أو ذهب، لكن تباع بعرض إلى أجل»⁽³⁹⁾، وقد حمل بعض الباحثين هذا النص على أنه القول القديم لشيخ الإسلام، والجديد هو المخالف للجمهور، والله تعالى أعلم⁽⁴⁰⁾.

(37) البعلي: الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص 127)

(38) الحياصة: سير طويل يشد به حزام الدابة. لابن منظور: «لسان العرب»، (مادة: حيص)، (20/7).

(39) ابن تيمية: «مجموع الفتاوى» (425/29)

(40) رفيق بن يونس المصري: «أحكام بيع وشراء حلي الذهب ولفضة»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: «الإقتصاد الإسلامي»، (مجلد: 9)، (1417هـ، 1997م)، (ص 46)، صالح بن زابن لمرووقي «تحررة الذهب»، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، الدورة التاسعة، (ع 9)، (1417هـ، 1996م)، (163/1)

(41) (405/3) وما بعدها - مشهور

(42) ابن رشد الحفيد: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (2/318)

دفتوه في كتبهم، ومسائلهم في الخلاف، قالوا: أنتم تجحدون مذهبكم، وإلى الله عز وجل الشكوى من غلبة الجهل⁽⁴⁶⁾.

وقال ابن رشد الجد رحمته: «ولم يُجزَ مالك، ولا أحد من أصحابه شراء الذهب، والفضة، بوزنه من الذهب، وزيادة قدر الصياغة»⁽⁴⁷⁾.

ومن خلال ما تقدم يتضح على نحو لا يقبل التردد أن الإمامين خالفًا جماهير العلماء في مسألة جريان الربا في حلي الذهب والفضة، ولكن ما الأدلة الشرعية التي استندا إليها؟ وكيف أجابا عن أدلة الجمهور؟ وهل يحوز العمل بمذهبهما، والإفتاء به؟

كل ذلك وغيره سنتطرق للحديث عنه في الجزء الثاني، والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله على نبيينا محمد وسلم تسليمًا كثيرًا.



الإمامان، قال الإمام ابن عبد البر رحمته: «وكان معاوية رضي الله عنه، يذهب إلى أن النهي والتحریم. إنما ورد من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدينار المضروب، والدرهم المضروب، لا في التبر من الذهب، والفضة بالمضروب، ولا في المصوغ بالمضروب، وقيل: إن ذلك إنما كان منه في المصوغ خاصة، والله أعلم...»⁽⁴³⁾، إلى أن قال الإمام ابن عبد البر رحمته: «ويحتمل أن يكون مذهبه، كان كمذهب ابن عباس، فقد كان ابن عباس - وهو بحر في العلم - لا يرى بالدرهم، والدرهمين، يدًا بيد بأسًا، حتى صرفه عن ذلك أبو سعيد»⁽⁴⁴⁾.

كما أن السبكي رحمته عندما بين قول ابن عباس رضي الله عنه في ربا الفضل، لم يجزم بنسبة مذهب ابن عباس رضي الله عنه لمعاوية رضي الله عنه، واكتفى بقوله: «وفيه عن معاوية شيء محتمل»⁽⁴⁵⁾.

وأما مذهب الإمام مالك رحمته؛ فالصحيح أنه لا يتوافق مع قول الإمامين، ذلك أن أقواله تصرّح بالمخالفة، كما أن أصحابه تفوّا عنه هذا القول، ولم يرتضوا نسبته له، قال القاضي عبد الوهاب رحمته: «المصوغ من الذهب، والفضة، لا يجوز بيعه بشيء من جنسه إلاّ مثلاً بمثل، وزناً بوزن، خلافاً لمن أجاز المفاضلة بينهما قدر قيمة الصنعة، وبعض شيوخ المخالفين، يحكي ذلك عنّا، فإذا وافقنا أصحابهم عليه، وقد

(43) ابن عبد البر: «التمهيد» (73/4)

(44) المصدر السابق (74/4)

(45) السبكي: «تكملة المجموع» (26/10)

(46) «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (527/2)

(47) ابن رشد الجد: «البيان والتحصيل» (444/6)

قاعدة منهجية من غزوة الحديبية⁽¹⁾

ياسين طيبي

(إمام خطيب، الجزائر)

الله عليه وعلى نبيّنا وسلّم - لرؤيا رأها، ورؤيا الأنبياء وحي.

فلما أهل هلال ذي القعدة، خرج رسول الله ﷺ ومعه ألف وأربعمائة من أصحابه، «فلما كان بذي الحليفة قلد الهدي وأشعره، وأحرم منها بعمره، وبعث عينا له من خزاعة، وسار النبي ﷺ حتى كان بغدير الأشحاط⁽³⁾، أتاه عينه قال: إن قريشاً جمعوا لك جمعاً، وقد جمعوا لك الأحابيش⁽⁴⁾ وهم مقاتلون وصادقون عن البيت ومانعوك، فقال: «أشيروا - أيها الناس! - عليّ، أترون أن أميل إلى عياليهم، وذراي هؤلاء الذين يريدون أن يصنئونا عن البيت، فإن يأتونا كان الله ﷻ قد قطع عينا من المشركين، ولا تركناهم معروبين⁽⁵⁾».

قال أبو بكر: يا رسول الله! خرجت عامداً لهذا البيت لا تريد قتل أحد، ولا حرب

الحمد لله حقّ حمده، والصلاة والسلام على نبيّه وعبدّه، وعلى آله وصحبه ووفده، أمّا بعد: فإنّ التأمل في سيرة النبي ﷺ لا ينتهي، ولا ينبغي له أن ينتهي، فلا زال علماؤنا مع استجلاء الفوائد والعبر، واستخراج الجواهر والنثر، من سيرته ﷺ، السيرة التي هي بالبركات عامرة، وبالخيرات وافرة.

لقد مرّت سنوات ستّة على هجرته ﷺ، كان قد خرج من مكة وخلف فيها قطعة من قلبه، وترك فيها شقاً من فؤاده، لم لا ١٩ وهي أحبّ البلاد إلى الله، وأحبّ البلاد إليه⁽²⁾، وإذا بالشوق يحدوه، وإذا بالحبّ يعلوه - والمهاجرون من أصحابه في كلّ ذلك معه - هجرة، وحباً، وشوقاً، فنادى فيهم وفي أصحابه جميعاً في العام السادس من الهجرة، أنّه يؤمّ البيت الحرام، متوجّهاً إلى ميراث أبيه الخليل إبراهيم - صلى

(1) الحديثية بتخفيف الياء وتشديد هاء، قال النووي: «وهما وجهان مشهوران»، وأصلها بئر سمّي بها المكان. «تهذيب لأسماء واللغات» (110/1 - 111)، و«مرويات غزوة الحديبية» لحافظ محمد الحكيم (18 - 19).

(2) كما في حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء عن عيسى بن ماجة (3108) والترمذي (3925) وغيرهما بسند صحيح.

(3) موضع قريب من عسفان، وانظر: «الفتح» (409/5).

(4) الأحابيش: جمع أحوش، وهم قبائل تحالفوا مع قريش تحت جمل يقال له «الحشيش» أسفل مكة «وقيل: سموا بذلك لتحششهم أي تجمعهم»، والتحشش التحشع، والحاشنة الجماعة» قاله الحافظ في «الفتح» (410/5).

(5) أي مسلوبين منهوبين، والحديث رواه البخاري (4178، 4179).



أحدر، فتوحه له، فمن صدنا عنه قاتلناه، قال: «امضوا على اسم الله».

فراحوا حتى نزل رسول الله ﷺ بأقصى الحديبية، فسمعت قريش بمكانه، فبعثت برسُلها إليه مستللمين ومحاورين، فجاء عمرو ابن مسعود التثني، فحاوره ورجع، ثم جاءه الحليس ابن عتبة رجل من بني كنانة، فأبسر البدن قد قلدت وأشعرت، فرجع ولم يكلمه، ثم جاءه مكرز بن حنيس، «فجعل يكلم النبي ﷺ، حينما هو يكلمه إذ جاء سهيل بن عمرو؛ قال معمر: فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل بن عمرو، قال النبي ﷺ: «لَقَدْ سَهَلْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ».

قال معمر: قال الزهري في حديثه: فجاء سهيل بن عمرو فقال: هات، اكتب بيننا وبينكم كتاباً، فدعا النبي ﷺ الكاتب⁽⁶⁾، فقال النبي ﷺ: «اكتب باسم الله الرحمن الرحيم». قال سهيل: أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو ولكن اكتب: باسمك اللهم، كما كنت تكتب.

فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم.

فقال النبي ﷺ: «اكتب باسمك اللهم»، ثم قال: «هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ».

فقال سهيل: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن

(6) وهو علي بن أبي طالب عليه السلام؛ كما في روايات كثيرة، كما في «صحيح البخاري» (2698)

اكتب: محمد بن عبد الله.

فقال النبي ﷺ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي، أَكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ».. فقال له النبي ﷺ: «عَلَى أَنْ تُخْلُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَتَطُوفَ بِهِ».

فقال سهيل: والله لا نتحدث العرب أننا أخذنا ضغطة⁽⁷⁾، ولكن ذلك من العام المقبل، فكتب.

فقال سهيل: وعلى أنه لا يأتيك منا رجل - وإن كان على دينك - إلا رددته إلينا، وخليت بيننا وبينه، فصره المسلمون ذلك وامتنعوا منه. قال المسلمون: سبحان الله! كيف يرد إلى المشركين، وقد جاء مسلماً؟

وأبى سهيل إلا ذلك، فكتبه النبي ﷺ على ذلك.

حينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل ابن سهيل بن عمرو، يرسف في قيوده⁽⁸⁾، وقد خرج من أسفل مكة حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين، فقال سهيل: هذا - يا محمد! - أول ما أقاضيك عليه أن تردّه إلي.

فقال النبي ﷺ: «إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدُ»، قال: فوالله! إذا لم أصالحك على شيء أبداً، قال النبي ﷺ: «فَأَجِزْ لِي»⁽⁹⁾، قال: ما أن بمجيزه لك، قال: «بَلَى، فَافْعَلْ»، قال: ما أنا

(7) أي قهر، وعنوة

(8) أي يمشي مشياً بطيئاً بسبب القيد، قاله الحافظ في «الفتح» (423/5)

(9) فعل أمر من الإجازة، أي أمض لي ففعل فيه فلا أردّه إليك له «الفتح» (423/5)

قال الزهري: قال عمر: فعلت لذلك أعمالاً.

قال: فلما فرغ من قضية الكتاب، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: «قُومُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا»، قال: فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرّات، فلما لم يبق منهم أحد، دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس.

فقالت أم سلمة: يا نبي الله! أتحب ذلك؟ أخرج، ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدئك، وتدعو خالقك فيحلقك، فخرج، فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك؛ نحر بدنه، ودعا خالقه فحلقه، فلما راوا ذلك قاموا فتنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غماً... الحديث.

رواه البخاري في (كتاب الشروط) (باب الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب، وكتابة الشروط) (2731-2732).

والسياق المذكور من «مختصر صحيح البخاري» (2 / 234 إلى 237) للألباني؛ وإنما اخترت سياقه لجمعه بين روايات البخاري لهذا الحديث في موضع واحد.

إن نظرة عَجَلَى في هذه القصة الرائعة المهيبة، ورؤية أولى في هذه الوقعة الرائقة الغريبة، تطلعك - أخي - على ما في نصوص الوحيين من العصمة، وعلى ما يتضمنه من وافر الحكمة، وتثبتك مع هذا الاضلاع والنظر، بالنقص والخطأ والحصر المسيطر على عقول

بفاعل، قال مكرز: بل قد أجزناه لك، قال أبو جندل: أي معشر المسلمين! أُرِدُّ إلى المشركين وقد جئت مسلماً؛ ألا ترون ما قد لقيت؟ وكان قد عذب عذاباً شديداً في الله - أفرء يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو، ولم يأت أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة، وإن كان مسلماً.

فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: فأتيت نبي الله ﷺ فقلت: ألسنت نبي الله حقاً؟ قال: «بلى»، قلت: ألسنا على الحق، وعدونا على الباطل؟ قال: «بلى».

قلت: فلم نعطي الدنية⁽¹⁰⁾ في ديننا إذا؟ قال: «إني رسول الله، وكنت أعصيه، وهو ناصري»، قلت: أوليس كنت تحدثنا أنا سنأتي البيت فنطوف به؟ قال: «بلى»، فأخبرتك أنا نأتيه العام؟ قال: قلت: لا، قال: «فإنك آتية ومطوف به»، قال: فأتيت أبا بكر، فقلت: يا أبا بكر! أليس هذا نبي الله حقاً، قال: بلى، قلت: ألسنا على الحق، وعدونا على الباطل؟ قال: بلى، قلت: فلم نعطي الدنية في ديننا إذا؟ قال: أيها الرجل! إنه لرسول الله ﷺ، وليس يعصي ربه، وهو ناصره، فاستمسك بعزري، فوالله! إنه على الحق.

قلت: أليس كان يحدثنا أنا سنأتي البيت ونطوف به؟ قال: بلى، فأخبرك أنا نأتيه العام؟ قلت: لا، قال: فإنك آتية ومطوف به.

(10) هي فعلة من الدماء، وأصلها لهم، قاله السهيلي: «الروض الأنف» (53/4).



البشر؛ كبرت هذه العقول أو صغرت، عظمت هذه الألباب أو حقرت، جلّت هذه الحجى أو دقّت، فالأمر واحد وسيان؛ فلا بدّ أن تخضع عقول بني الإنسان لنصوص القرآن، وكلام سيّد ولد عدنان ﷺ.

إنّ كلّ حدث في هذه القصة يوجد لنا عذراً للصّحابة فيما فعلوا، ويبرز لنا مستنداً للصّحابة فيما قالوا؛ وحتىّ تتضح لك الصورة بجلاء، ويشعّ لك نورها ببهاء، أستعرض معك بعضاً من هذه الأحداث والوقائع، التي كانت للصّحابة فيما فعلوا؛ مبيّناً الأسباب والدوافع. أولها: رؤيا رسول الله ﷺ، وهم يعلمون يقيناً أنّ رؤياه حقٌّ ووحى.

ثانيها: الشّوق الحادي، والحبّ الشّديد. خاصة من المهاجرين. لفجّاج مكة وشعابها، وللكعبة وأركانها.

ثالثها: خروجهم للتّسك والعمرة محرمين وملبّين، لا للمعارك مقاتلين ومحاربين.

رابعها: البنود الظّالمة، والشّروط الأثمة التي ألزمت بها قريش النّبي ﷺ والمسلمين.

خامسها: قصة أبي جندل، التي كانت القطرة التي أفاضت الكأس، وأذهبت اللّب من الرّأس، فذهلت لها العقول، وطاشت من أجلها أحلام أولي النّهى، وقلقت منها القلوب، وانزعجت لها النّفوس.

فهذه خمسة أشياء، لو وقع واحد منها لأحاد النّاس اليوم ربما ردّ بسببه بعض نصوص الوحيين، فكيف بها إذا اجتمعت؟

ولكنّ الجيل الفريد، والطّراز الثّيد، الذي ربّه نبينا محمّد ﷺ، اعتبر ما فعل ذنباً، واعتقد ما قال خطيئة، مع كلّ هذه الأسباب والدوافع، التي يَرجى أن تكون للصّحابة شوافع. وإذا أتى الحبيب بذنب واحد

أنت محاسنه بآلف شفيع ومع كلّ ذلك ندموا على ما فعلوا، و«التّدم توبة»، وتابوا ممّا قالوا، و«التّائب من الذّنّب كمن لا ذنب له».

فكان ممّا قاله عمر رضي الله عنه: «فعلت لذلك أعمالاً»، وفسر ابن إسحاق الأعمال في روايته فقال: «وكان عمر يقول: ما زلت أتصدّق، وأصوم، وأصلي، وأعتق من الذي صنعت يومئذ، مخافة كلامي الذي تكلمت به حتى رجوت أن يكون خيراً».

ما أعظم عمر رضي الله عنه لفعل وعمل كلّ هذا، من أجل أنّه أراد الوقوف على وجه الحكمة، والكشف عمّا لاح من الشّبهة، «وجميع ما صدر منه كان معذوراً فيه، بل هو مأجور؛ لأنّه مجتهد فيه» رضي الله عنه، كما قال الحافظ في «الفتح» (425/3).

عجلاً في مقابل موقف عمر رضي الله عنه، يوجد فينا ومعنا من هو محسوب على الدّعوة والعلم، بل معدود من أهل العلم، بل من عمالقة الفكر الإسلاميّ! من يردّ أحاديث النّبي ﷺ الصّحيحة الثّابتة، بعقله المريض، وفكره المهيض، ولا يستشعر ذنباً، ولا يتفقّد قلباً، بل يخال ذلك من الأعمال الرّجيحة، والمسلّمات المليحة، سبّحان

وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا».

فانطلق عمر متغيظاً فلم يصبر حتى جاء إلى أبي بكر، فقال له مثل ما قال للنبي ﷺ، فقال: إنه رسول الله، ولن يضيعه الله أبداً، فتزلت سورة الفتح، فقراها رسول الله ﷺ على عمر إلى آخرها، فقال عمر: يا رسول الله! أفتح هو؟ قال: «نعم»، رواه البخاري في مواضع متعددة (3181 - 3182) وغيرها، وانظر: «مختصر صحيح البخاري» للألباني (376/2 - 377).

أخي الكريم! أتدري لم قام سهل ابن حنيف خطيباً في الناس مذكراً لهم بصلح الحديبية، منبهاً على ثماره اليانعة الزكية؟

وأجاب ابن حجر رحمه الله قائلاً: «وإنما قال سهل ابن حنيف لأهل صفين ما قال، لما ظهر من أصحاب علي كراهية التحكيم، فأعلمهم بما جرى يوم الحديبية من كراهة أكثر الناس الصلح، ومع ذلك فأعقب خيراً كثيراً، وظهر أن رأي النبي ﷺ في الصلح أتم وأحمد من رأيهم في المناجزة»⁽¹²⁾.

وتأمل قول سهل بن حنيف للناس: «أنهموا أنفسكم»، وفي الرواية الأخرى: «أنهموا رأيكم على دينكم»، فإذا استشعر العبد تعارضاً بين عقله وبين نص من النصوص كتاباً أو سنة، فعليه أن يرجع إلى عقله بالثهمة، وأن يعود إلى رأيه بالخطأ والخطل، فلا عصمة ولا خير ولا

(12) «الفتح»: (338/6)

الله! شتان بين الرجلين، وفارق بين الموقفين، كما هو ظاهر للعين، بلا كذب ولا مین.

هذا، وقد استفاد الصحابة من هذه القصة وأفادوا في قضية مشابهة لقضية الحديبية، وذلك في زمن الخليفة الراشد، والبطل الغالب علي بن أبي طالب⁽¹¹⁾، قال أبو وائل شقيق ابن سلمة الأسدي عنه: «كنا بصفين. وفي رواية عنه: شهدت صفين، وبثت صفون. أقال رجل: ألم تر إلى الذين يدعون إلى كتاب الله؟ فقال علي: نعم، فقام سهل بن حنيف فقال: أيها الناس! أنهموا أنفسكم، فإننا كنا مع النبي ﷺ يوم الحديبية، ليعني الصلح الذي كان بين النبي ﷺ والمشركين، ولو نرى قتالاً لقاتلنا. وفي رواية عنه: أنهموا رأيكم على دينكم! لفلقد رأيته يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر النبي ﷺ لرددته، وما وضعنا أسياقتنا على عواتقنا لأمر يفضلنا إلا أسهلنا بنا إلى أمر نعرفه غير أمرنا هذا لما نسد منها حصماً إلا انفجر علينا خصم، ما ندري كيف نأتي له، فجاء عمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله! السنا على الحق، وهم على الباطل؟ فقال: «بلى»، فقال: اليس قتلنا في الجنة، وقتلهم في النار؟ قال: «بلى»، قال: فعلام نعطي الدنيا في ديننا؟ أنرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم!

فقال: «يَا أَبْنِ الْخَطَّابِ! إني رسول الله،

(11) ولا ينبغي أن يغيب عن بالك أن علياً عليه السلام هو كاتب صلح الحديبية كما جاء مصرحاً في روايات متعددة، وانظر لفائدة «الفتح» (431/5)



تعالى مبشراً للمؤمنين بنصرة الرسول - صلوات الله عليه - على عدوه وعلى سائر أهل الأرض: ﴿هُوَ الَّذِي أَوْحَىٰ إِلَىٰ رَسُولِهِ وَالْهَدَىٰ وَدِينَ الْحَقِّ﴾ [سورة الحديد: 2]، أي: بالعلم النافع، والعمل الصالح؛ فإن الشريعة تشتمل على شيئين: علم وعمل، فالعلم الشرعي صحيح، والعمل الشرعي مقبول، فإخباراتها حق، وإنشاءاتها عدل...»⁽¹⁴⁾.

فالحق فرض تسديته، والعدل واجب تحتيته. وتأمل فيما رواه مسلم (1548) وأبو داود (3395) وغيرهما، والسياق لأبي داود، عن رافع ابن خديج قال: كنا نخابر⁽¹⁵⁾ على عهد رسول الله ﷺ، فذكر أن بعض عمومته أتاه، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعا، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا وأنفع، قل: قلنا: وما ذلك؟ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ فَلْيَزْرِعْهَا أَخَاهُ وَلَا يُكَارِبْهَا بُلْغُ، وَلَا يَرْتِعْ، وَلَا يَطْعَامُ مُسْمًى».

يا لها من كلمة رائعة: «طواعية الله ورسوله أنفع لنا وأنفع»، نعم.. إنها طواعية الجيل القرآني الفريد رحمهم الله، طواعية تعجبت منها الجن، فلقد روى الترمذي (3323) بسند صحيحه الألباني عن الحبر البحر، ترجمان القرآن عبد الله بن عباس

(14) «تفسير ابن كثير» (132/13)

(15) نخابر: من المخابرة: هي المزاولة متقربتان، وهما: المعاملة على الأرض بعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث، والرُّبْع، وغير ذلك من الأجزاء المعلومه...، قاله النووي في شرح مسلم (192/10)، ويتخلل في الفرق سهو وس المزاولة والمحاولة والمزاولة وما يجوز منها وما لا يجوز، عامة كتب الفقه

فلاح إلا في الاعتصام بالكتاب والسنة⁽¹³⁾. قال الفاروق عمر رضي الله عنه: «إياكم والرأي، فإن أسحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت منهم أن يحفظوها فقالوا في الذين برأهم»، إسناده جيد، رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (262/2).

ولقد نقل ابن القيم طائفة من الآثار عن عمر رضي الله عنه، منها هذا، ثم قال: «وأسانيد هذه الآثار عن عمر في غاية الصحة» [الإعلام: 103/1].

فألرضى بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ﷺ، يوجب عليك التسليم والانقياد لأحكام الله ﷻ، وشرائع دينه، وسنن نبيه ﷺ.

ومن بدائع الحكم وروائع الكلم، ما جادت به قريحة الإمام ابن كثير رحمته الله عند تفسير قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَا لَمْ يَكُنْ لَكُمْ دُونِ ذَلِكَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ قَدْ قَرَّبْنَا قُرْبًا﴾ [سورة القصص: 25]، قال: أي: فعلم الله تعالى من الخيرة والمصلحة في صرفكم عن مكة ودخولكم إليها عامكم ذلك ما لم تعلموه أنتم، ﴿قَدْ قَرَّبْنَا قُرْبًا مِنْ دُونِ ذَلِكَ﴾ أي: قبل دخولكم الذي وعدتم به في رؤيا النبي ﷺ ﴿قَدْ قَرَّبْنَا قُرْبًا﴾: وهو الصلح الذي كان بينكم وبين أعدائكم من المشركين، ثم قال

(13) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة من «صحيح المغاري»: باب قال فيه البخاري: (باب ما يذكر من ذم الرأي، وتكلف القياس) «وَلَا تَقْفُ» لا تقل «مَا يَنْهَى عَنْهُ» ﷺ 36، وذكر تحت حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه برقم (7308)

﴿قَالَ: «قَوْلُ الْجَنِّ لَتَوْمِهِمْ: ﴿لَا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ لِنَا ۝﴾﴾﴾، قال: لَمَّا رَأَوْهُ يَسْلِي، وَأَسْعَابُهُ يَسْلُونَ بِسَلَاتِهِ، وَيَسْجُدُونَ بِسُجُودِهِ، قَالَ: تَعَجَّبُوا مِنْ طَوَاعِيَةِ أَسْعَابِهِ لَهُ، قَالُوا لَتَوْمِهِمْ: ﴿لَا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ لِنَا ۝﴾﴾».

نعم.. هكذا كان أصحاب النبي محمد ﷺ في التسليم والانقياد، والطواعية والرضى، لذا أثنى عليهم ربهم سبحانه وتعالى في آخر سورة الفتح؛ فقال: ﴿تَحْمَدُ رُسُلَهُ أَتَقُولُونَ مَعَهُ أَتُؤَدُّونَ عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَةً مِنْهُمْ تَرْتَدُّونَهُمْ رَكْمًا يُجَادِلُونَ فَضْلًا مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيحَاهُمْ فِي رُحْمِهِمْ مِنْ آثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْحِيدِ وَمَثَلُهم فِي الْإِجْمَالِ كَزَرْجٍ أَخْرَجَ مِنْ ثَمَرِهِ مَا لَا يُحِيطُ بِهِمْ الْكُفَّارُ وَهُمْ اللَّهُ فَاسْتَوَى عَلَى سُورِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَهُوَ اللَّهُ الَّذِي مَأْمُونًا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ۝﴾﴾ [البقرة: 255]، ومن عجيب المناسبات أن هذاثناء كان لهم بعد غزوة الحديبية، وهم راجعون إلى المدينة، فإياك أن يذهب بك الظن إلى انتقاص هؤلاء الكرام البررة عندما قالوا ما قالوا، وإياك أن يختلجك ريب في حب هؤلاء السادة الكبراء، عندما فعلوا ما فعلوا، فهاهم يتلقون العطاء الإلهي من الشكر، والوعد العظيم، وحسبهم الرضى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيمًا ۝﴾﴾ [البقرة: 178].

وإن تعجب؛ فعجب ما رواه الدارمي في «سننه» (1/189، رقم 45)، وأحمد في «مسنده»

(15967) (338/25) بسند صحيح بشواهده عن أبي عبيد مولى رسول الله ﷺ أنه طبخ لرسول الله ﷺ قدرًا فيها لحم، فقال رسول الله ﷺ: «نَاوِلْنِي ذِرَاعَهَا» فناولته، فقال: «نَاوِلْنِي ذِرَاعَهَا» فناولته، فقال: «نَاوِلْنِي ذِرَاعَهَا»، فقال: يا نبي الله.. كم للشاة من ذراع؟ فقال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ.. لَوْ سَكَتَ لَأَعْطَيْتَكَ ذِرَاعًا مَا دَعَوْتَ بِهِ»⁽¹⁶⁾.

الله أكبر! كل من على هذه البسيطة يعلم علمًا يتينيًا لا مرية فيه أن للشاة ذراعين، ولكن صاعة نبيك ﷺ تريك العجب، فسلم للشرع تر العجائب، واستكن للامر تلمس الغرائب.

واعلم أن أمر الدين لو صدر عن رأيك لفسد، ولو ورد عن عقلك لنفد، ففعلني وعقلك وعقول البشر جميعًا، كمالها إلى نقصان، وحكمتها إلى هذيان، فما قام بها العلم، إلا وقعد بها الجهل؛ ولا مشى بها العدل، إلا وقف بها الظلم، ولقد قال علي بن أبي طالب عليه السلام: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، ولقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه» رواه أبو داود (162)، قال ابن حجر: «أخرجه أبو داود بسند حسن» [الفتح: (3/353)]. وصححه الألباني في «الإرواء» (103).

هذا هو الاتباع الدقيق، والتسليم العميق، واليتبن الوثيق؛ فوكل نفسك على سلوك هذه الطريق، واعلم أن كثيرًا من السنن تأتي بخلاف الرأي.

(16) وانظر: «المواقيت» (5/396) مع تعليق الشيخ مشهور

السنة الثمانية - العدد الثاني عشر: ذو القعدة/ ذو الحجة 1429 هـ الموافق ١ نوفمبر/ ديسمبر 2008م

هذا إذا لم يوافق، فما بذلك إذا خالف
السنة، وصادم الشرع، وقابل النصوص بالدفع،
لا بما ينبغي لها من التعظيم والرفع؟

ومع كل ما سبق، فلا يعتقده فنان، ولا
يفهم إنسان، أننا نلغي للعقل مكانته، أو
نفسد له كرامته، أو أننا من الذين أماتوا العقل،
وقتلوا المواهب، وكذبوا الصفو، وعكروا
المشارب؛ كلا، وألف كلا! كيف والعقل مناد
التكليف، به ميز الإنسان ومن عليه بالتشريف،
وبه نتعرف على الرأي الشريف من المذهب
السقيم، فنحن لا نتكلم عن هذا العقل
السليم الصريح، الذي يستحيل أن يخالف أو
يصادم النقل المستقيم الصحيح؛ إنما الكلام
عن العقل السقيم، المخالف للنص القويم، وعلى
هذا بنى شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه العظيم
«درء تعارض العقل والنقل» أو «موافقة صريح
المعقول لصحيح المنقول»؛ واسمع منه رحمته مسك
الختام، ولينة الثمام قائلا: «فمن قدم العقل على
الشرع فقد قدح في العقل والشرع جميعاً، وهو
حال الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ لَوْ نَقُولُ مَا كُنَّا بِأَحْسَنَ السَّعِيرِ﴾
﴿١٠﴾ رحمته... ومن قدم الشرع، لم يلزمه
بطلان الشرع، بل سلم له الشرع، ومعلوم أن
سلامة الشرع للإنسان خير له من أن يبطل عليه
العقل والشرع جميعاً...»⁽²⁰⁾.

وأثبت بها من باطل؟ وأميت بها من هدى؟
وأحيي بها من ضلالة؟ وكم هدم بها من معقل
للإيمان؟ وعمّر بها من دين الشيطان؟ وأكثر
أصحاب الجحيم هم أهل هذه الآراء؛ الذين لا
سمع لهم ولا عقل، بل هم شر من الحمير، وهم
الذين يقولون يوم القيامة: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ لَوْ نَقُولُ مَا كُنَّا
بِأَحْسَنَ السَّعِيرِ﴾ رحمته (19).

صدق ابن القيم - والله! -: هم شر من
الحمير؛ فلقد روى ابن عبد البر في «جامع بيان
العلم وفضله» (283/2) وغيره بسند صحيح عن
عبد الرحمن بن مهدي، قال: سمعت حماد ابن
زيد يقول: قيل لأيوب السخيتاني: مالك لا تنظر
في الرأي؟ فقال أيوب: قيل للحمير: مالك لا
تجتر؟ قال: أكره مضغ الباطل.

وكلمات السلف في ذم الرأي، والقول في
دين الله بالظن والخرص أكثر من أن تحصر،
عقد لها الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر
التمري (ت463) باباً في كتابه العظيم «جامع
بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله»
(259/2) فما بعدها؛ قال: «باب ما جاء في ذم
القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على
غير أصل، وعيب الإكثار من المسائل دون
اعتبار» وختم الباب بقوله: «بلغني عن سهل ابن
عبد الله السستري أنه قال: «ما أحدث أحد في
العلم شيئاً إلا سئل عنه يوم القيامة، فإن وافق
السنة سلم وإلا فهو العطب» (291/2).

(19) «إعلام الموقعين» (127/1)

(20) «درء تعارض العقل والنقل» (5/275 - 277)

فقه مقادير الزمان

محمد بن خدة

امام محمد بن عبد الوہاب

وقته لله وبالله؛ فهو حياته وعمره، وغير ذلك ليس محسوباً من حياته، وإن عاش فيه؛ عاش عيش البهائم، فإذا قطع وقته في الغفلة والشهوة والأمانى الباطلة، وكان خير ما قطفه به النوم والبطالة؛ فموت هذا خير من حياته»⁽³⁾.

وفيما نقل عن الحسن البصري: «يا ابن آدم!.. إنما أنت أيام، كلما ذهب يوم ذهب بعضك» لرواه أبو نعيم في «الحلية» (2/148).

وهذا حقيقة واضحة وواقع ملموس؛ فأياكم
السليمة تتقدم بك إلى الهلاك. أي الموت. وصعود
عمرك نزول عن الحياة⁽⁴⁾، وطول بقائك نقص
لمدى المدة، ومع كل هذا فلا تستبطئن الأجل
ولا تحسبته بعيداً؛ فالأمر أعجل من ذلك، فعن
عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: مرّ بي رسول الله

(3) «الحوادث الكافية» (ص 239)

(4) فالعمر على صورة الجبل له سمح ومرتفع، فإذا ارتفعت من
 سمح الجبل إلى قمته فبذلك بعد ذلك تتحدّر إلى سفحه من
 الجانب الآخر ومصدق ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ
 مِن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَيْنِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَيْنِ قُوَّةٍ ضَعْفًا
 وَشِبْهَ بَيْنِ مَائِنَةٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ٥٠﴾ [الأنعام: ٥٠]

الحمد لله الملك المثلان، خَلَقَ الزَّمَانَ وجعله
مدّة حياة الإنسان، وابتلاه بشيء من الخوف
والجوع والزيادة في المال والنقصان.

والصلاة والسلام على أفضل ولد عدنان
محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه
إلى يوم يشيب فيه الولدان، وبعد:

فَإِنْ مَنْ أَوْتِيَ النِّبْتَةَ؛ هَتْدُ أُرِيدَ بِهِ الْخَيْرُ^(١)، وَمَنْ
كَانَ يُعَدُّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ؛ فَإِنْ خَيْرِيَّتُهُ بَاقِيَةٌ فِيهِ إِذَا
فَقَهُ^(٢)، وَالنِّبْتَةُ: النَّهْمُ، وَمَنْ فَتَهُ مَتَدَارَ زَمَنِهِ اغْتَمَمَهُ،
وَمَنْ اغْتَمَمَهُ؛ فَهُوَ حَرِيٌّ بِأَنْ يَرْجَحَ فَلَا يَخْسِرَ.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «فوقت الإنسان هو عمره في الحقيقة وهو مادة حياته الأبدية في النعيم المقيم، ومادة معيشته الضنك في العذاب الآليم، وهو نمرٌ أسرع من مرِّ السحاب، فما كان من

(1) لحديث: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» رواه البخاري (41) ومسلم (1037)؛ من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

(2) لحديث: «خيارُهم في الجاهلية خيارُهم في الإسلام إذا فقهوا» رواه البخاري (3353) ومسلم (2378) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

سبق إلى الجنة⁽⁸⁾.

فلا ينبغي للمسلم أن تمر عليه السنة بعد السنة وهو في الغفلة والسنة⁽⁹⁾، تتعاقب عليه الأعوام وهو غارق في بحر الخطايا والآثام، يشاهد الآيات والعبر، ويسمع الآيات والصور على طول الأعوام والشهور، ومع ذلك لا ينتفع بما يسمع ولا بما يشاهد من عظم الأمور.

وإن تعجب؛ فاعجب ممن يفرح بتوالي الزمن عليه وإضاعة الوقت الذي هو من أفضل ما لديه، فكيف يفرح وحاله أن يومه يهدم شهره، وشهره يهدم سنته، وسنته تهدم عمره، وكيف يفرح من يقوده عمره إلى أجله وحياته إلى موته⁽¹⁰⁾!

أما علم أن ما مضى من العمر - وإن طال وقته وامتدَّ عهده - فقد ذهب لذاته وبقيت تبعاته، وكأنه لم يكن إذا جاء الموت وحضر أجله.

ومن كانت الليالي والأيام مطايا؛ سارت به وإن لم يسر، نُقل عن الحسن البصري رحمه الله: «الموت معقود بنواصيكم، والدنيا تُطوى من ورائكم» [قصر الأمل لابن أبي الدنيا (41)].

نسير إلى الآجال في كل لحظة

وأعمارنا تُطوى وهنَّ مراحل

(8) رواه الحاكم (651/4 - رقم 8800)، وقال: صحيح الإسناد وأقره الذهبي، وانظر: «صحيح الثرغيب والثرهيب» (2352).

(9) السنة بمعنى: الغفلة.

(10) «جامع العلوم والحكم» (ص 382، 383).

﴿وَإِنَّا أَطِينُ حَائِطًا لِي - أَنَا وَأُمِّي - فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عَبْدَ اللَّهِ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! شَيْءٌ أَصْلَحَهُ، فَقَالَ: «الْأَمْرُ أَسْرَعَ مِنْ ذَلِكَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: مَرُّ عَلِيٍّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَعَالِجُ⁽⁵⁾ خَصًّا⁽⁶⁾ لَنَا وَهِيَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقُلْنَا: خَصٌّ لَنَا وَهِيَ، فَتَحَنَّنَ نَصْلَحَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَرَى الْأَمْرَ إِلَّا أَعْجَلَ مِنْ ذَلِكَ»⁽⁷⁾.

وعن أبي عبد الرحمن السلمي قال: «نزلنا المدائن على فرسخ، فلما حضرت الجمعة حضر أبي وحضرت معه؛ فخطبنا حذيفة رضي الله عنه فقال: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ»^(١) [الفتح] أَلَا وَإِنَّ السَّاعَةَ قَدْ اقْتَرَبَتْ، أَلَا وَإِنَّ الْقَمَرَ قَدْ أَنْشَقَّ، أَلَا وَإِنَّ الدُّنْيَا قَدْ أَذْنَتْ بِفِرَاقٍ، أَلَا وَإِنَّ الْيَوْمَ الْمَضْمَارَ وَغَدًا السَّبَاقُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: أَيْسْتَبِقُ النَّاسَ غَدًا؟ فَقَالَ: يَا بَنِيَّ! إِنَّكَ لَجَاهِلٌ، إِنَّمَا يَعْنِي الْعَمَلُ الْيَوْمَ وَالْجَزَاءُ غَدًا، فَلَمَّا جَاءَتِ الْجُمُعَةُ الْآخَرَى حَضَرْنَا فَخَطَبَنَا حَذِيفَةُ رضي الله عنه فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ»^(٢)، أَلَا وَإِنَّ السَّاعَةَ قَدْ اقْتَرَبَتْ، أَلَا وَإِنَّ الْقَمَرَ قَدْ أَنْشَقَّ، أَلَا وَإِنَّ الدُّنْيَا قَدْ أَذْنَتْ بِفِرَاقٍ، أَلَا وَإِنَّ الْيَوْمَ الْمَضْمَارَ وَغَدًا السَّبَاقُ، أَلَا وَإِنَّ الْغَايَةَ النَّارَ وَالسَّابِقَ مِنْ

(5) أي: يصلح.

(6) هو البيت من قصبة والمعنى أن الحائط ضعيف واسترخى [مختار الصحاح] (ص 121).

(7) رواه أبو داود (2235 و 2236) والترمذي (266/3) وابن ماجه (4160) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وهو حديث صحيح.



ترحل من الدنيا ب زاد من الثمى

فعمرك أيام وهن قلائل

فالعمر أيام، وهي قلائل، فمن فته متدارها؛

أحسن اغتنامها، وقد أريد به الخير، ومن فاته الفته؛

فإنه إن لم يضيع الربح كله فإنه يدركه من

الخسارة ما يدركه، وذلك بحسب ما فاته من الفته.

وها هو الإمام ابن القيم رحمه الله يبين لنا كيف

نفقه مقادير الزمان، قال رحمه الله: «هلم إلى الدخول

على الله ومجاورته في دار السلام بلا نصب ولا

تعب ولا عناء، بل من أقرب الطرق وأسهلها، وذلك

أنك في وقت بين وقتين، وهو في الحقيقة عمرك،

وهو وقتك الحاضر، بين ما مضى وما يستقبل،

فالذي مضى تصلحه بالتوبة والندم والاستغفار،

وذلك شيء لا تعب عليك فيه، ولا نصب ولا معاناة

عمل شاق، إنما هو عمل قلب، وتمتع فيما

يستقبل من الذنوب، وامتاعك ترك وراحة، ليس

هو عملاً بالجوارح يشق عليك معاناته، وإنما هو

عزم ونية جازمة، تريح بدنك وقلبك وسرك.

فما مضى تصلحه بالتوبة، وما يستقبل

تصلحه بالامتناع والعزم والنية، وليس للحوارج

في هذين نصيب ولا تعب، ولكن الشأن في

عمرك، وهو وقتك الذي بين الوقتين، فإن

أضعته أضعت سعادتك ونجاتك، وإن حفظته مع

إصلاح الوقتين اللذين قبله وبعده - بما ذكر -

نجوت وفزت بالراحة واللذة والتعظيم، وحفظه

أشق من إصلاح ما قبله وما بعده، فإن حفظه أن

تلزم نفسك بما هو أولى بها وأنفع لها وأعظم

تحصيلاً لسعادتها، وفي هذا تفاوت الناس أعظم

تفاوت، فهي - والله! - أيامك الخالية التي تجمع

فيها الزاد لمعادك، فإما إلى الجنة وإما إلى

النار، فإن اتخذت منها سبيلاً إلى ربك بلغت

السعادة العظمى والفوز الأكبر في هذه المدة

اليسيرة التي لا نسبة لها إلى الأبد، وإن آثرت

الشهوات والراحات واللهو واللعب انقضت عنك

بسرعة وأعقبك الألم العظيم الدائم الذي

مقاساته ومعاناته أشق وأصعب وأدوم من معاناة

الصبر عن محارم الله والصبر على طاعته

ومخالفة الهوى لأجله»⁽¹¹⁾.

وقوله هنا: «...فإن حفظه أن تلزم نفسك بما

هو أولى بها وأنفع لها وأعظم تحصيلاً لسعادتها

وفي هذا تفاوت الناس أعظم تفاوت...».

هذا هو فقه الزمن وفهمه وعلمه، فمن تم

فقهه؛ ازداد سبقه ومن نقص فقهه نقص بذلك

المقدار مقداره، وهذا إلى أن يضمحل فقهه،

والناس في ذلك بين مستقل ومستكثر، وصدق

الإمام ابن الجوزي رحمه الله لما قال: «والعاقل من فهم

مقادير الزمان»⁽¹²⁾.

والخطاب موجه لابن العشرين، وصاحب

الثلاثين، ومن بلغ الأربعين، أو جاوز إلى الخمسين،

ومن أدرك الستين، وفي الحديث عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أعمار أممي ما بين

الستين إلى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك»⁽¹³⁾.

ومن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله

(11) «المواثد» (151 - 152)

(12) «صيد الحامل» (ص 189)

(13) رواه الترمذي (3550) وابن ماجه (4236) بإسناد حسن

﴿مُرْسَر﴾: «أَعَذَّرَ اللَّهُ إِلَىٰ أَمْرِي أَحْرَ أَجَلَهُ حَتَّىٰ بَلَغَهُ سِتِّينَ سَنَةً»⁽¹⁴⁾.

ويعمُّ الجميع قول النبي الشفيع - عليه الصلاة والسلام -: «لَا تَزُولُ قَدَمَا ابْنِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ حَتَّىٰ يُسْأَلَ عَنْ خَمْسٍ: عَنْ عُمُرِهِ فِيمَ أَقْتَاهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيمَ أَبْلَاهُ، وَمَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ؟ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ؟ وَمَاذَا عَمِلَ فِيمَا عَلِمَ؟»⁽¹⁵⁾.
فعمره سُأِلَ عنه، وشبابه سُأِلَ عنه، فاعْتَمَهُمَا فيما ينفعك، وأَفَقَّهُ مَا يلزمك.

وحاصله أن تستدرك ما فات بالتوبة، وما يأتي بالعزيمة على الأوبة، وما هو في الحال بفعل الطاعة وما يغسل الحوبة، قال الفضيل ابن عياض لرجل: «كم أتت عليك؟ قال: ستون سنة، قال: فأنت منذ ستين سنة تسير إلى ربك يوشك أن تبلغ، فقال الرجل: إنا لله وإنا إليه راجعون، فقال الفضيل: أتعرف تفسيره: تقول أنا لله عبد، وإليه راجع، فمن علم أنه لله عبد وإليه راجع؛ فليعلم أنه موقوف، ومن علم أنه موقوف، فليعلم أنه مسؤول، ومن علم أنه مسؤول، فليعد للسؤال جواباً، فقال الرجل: فما

(14) رواه البخاري (6419)

(15) رواه الترمذي (291/3) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وله شواهد من حديث أبي هريرة الأسلمي ومعاذ بن جبل وابن عباس وأبي سعيد وأبي الدرداء وجابر وأنس رضي الله عنهم، انظر: «أنيس الساري في تحريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (6105/9 - 6110) (رقم 4294)، والحديث حسنه الحافظ ابن حجر والإمام المنذري والشيخ الألباني، انظر: «المصباح» (946) و«صحيح الترغيب والترهيب» (162/1 - 163)

(126، 127، 128)

الحيلة؟ قال: يسيرة، قال: ما هي؟ قال: تحسن فيما بقي؛ يفسد لك ما مضى، فأبئك إن أسأت فيما بقي أخذت بما مضى وبما بقي»⁽¹⁶⁾، وفي هذا قال بعضهم:

وإن أماً قد سار ستين حجة

إلى منهل من ورده لقريب

وجماع الأحاديث التي يدرك بها فقه مقدار الزمان إضافة إلى ما سبق:

قوله - عليه الصلاة والسلام -: «نِعْمَتَانِ مَعْبُودُ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ»⁽¹⁷⁾، وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «لَمَّا سُئِلَ: مَنْ خَيْرُ النَّاسِ؟ فَقَالَ: «مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسَنَ عَمَلُهُ» رواه الترمذي (2330)، من حديث أبي بصرة رضي الله عنه، وقال: حسن صحيح.

قلت: وفي سنده ضعف؛ لكن له شواهد يتقوى بها، انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» رقم (3361 و 3362 و 3363 و 3364).

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يَتَقَارَبَ الزَّمَانُ؛ فَتَكُونُ السَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَالشَّهْرُ كَالْجُمُعَةِ، وَتَكُونُ الْجُمُعَةُ كَالْيَوْمِ، وَتَكُونُ الْيَوْمُ كَالسَّاعَةِ، وَتَكُونُ السَّاعَةُ كَالضَّرْمَةِ»⁽¹⁸⁾ بِالنَّارِ⁽¹⁹⁾

(16) «جامع العلوم والحكم» (383/1)، حديث رقم (40)

(17) رواه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنه برقم (6412)

(18) بفتح الضاد ومكون الراء ويعتج، وهي لهب النار أو ما

يوقد به النار، والمراد سرعة انتدائها وانقضائها، انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (535) و«تحفة الأحوذى»

(265/3)



وقال . عليه الصلاة والسلام .: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ».

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول: «إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك»⁽²⁰⁾ وقوله . عليه الصلاة والسلام . وقد خطَّ خطاً مربعاً، وخطَّ خطاً في الوسط خارجاً منه، وخطَّ خطاً صغاراً إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط وقال: «هَذَا الْإِنْسَانُ، وَهَذَا أَجَلُهُ هَذَا أَحَاطَ بِهِ، وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ أَمَلُهُ، وَهَذِهِ الْخُطُوطُ الصِّغَارُ الْأَعْرَاضُ، فَإِنْ أَخْطَأَ هَذَا، نَهَشَهُ هَذَا، وَإِنْ أَخْطَأَ هَذَا، نَهَشَهُ هَذَا»⁽²¹⁾.

وحاصل ما أفادته هذه الأحاديث:

1 - بيان نعمة الوقت.

(19) رواه الترمذي (2332) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه

وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه

قلت: في سنده مقال، وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث حسن، وقد نسبه الحافظ ابن حجر في «الفتح» لمسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً، انظر: «الفتح» (415/11)، «وأنيس الساري» (4356، 4364)

(20) رواه البخاري من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما برقم (6416)

(21) رواه البخاري من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه برقم (6417)، ورواه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه برقم

(6418)، ولفظه: فخط النبي ﷺ خطوطاً، فقال: هذا

الأمَلُ وهذا أجله، فبينما هو كذلك إذ جاءه الخط الأقرب

وقد رسم صورة هذا الخطوط الحافظ المنذري في كتابه

الترغيب والترهيب، انظر: «صحيح الترغيب والترهيب»

(9344)، وذكر الحافظ ابن حجر ثلاثة لهذه الصورة خمسة

أشكال، انظر: «الفتح» (276/11)

2 - حسن اغتنام الوقت بإحسان العمل فيه دليل على خيرية الإنسان، وكلما طال الوقت مع إحسان العمل فيه كان صاحبه خيراً من غيره، ويدلُّ لذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رجلان من بني - حيٍّ من قضاة - أسلمًا مع رسول الله ﷺ فاستشهد أحدهما وأُخِّرَ الآخر سنة، فقال ملحة بن عبيد الله: فَأَرَيْتُ الْجَنَّةَ؛ فَرَأَيْتُ فِيهَا الْمُؤَخَّرَ مِنْهُمَا أُدْخِلَ قَبْلَ الشَّهِيدِ، فَعَجِبْتُ لَذَلِكَ، فَأَصْبَحْتُ؛ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ . أو ذكر ذلك لرسول الله ﷺ . فقال رسول الله ﷺ: «أَلَيْسَ هَذَا صَامَ بَعْدَهُ رَمَضَانَ وَصَلَّى سِتَّةَ آلَافِ رَكْعَةٍ أَوْ كَذَا وَكَذَا رَكْعَةَ صَلَاةِ السُّنَّةِ»⁽²²⁾.

3 - أن الزَّمنَ سرعان ما يذهب ويولِّي.

4 - والأجل قريب، فلا تأمن؛ فإنك إن أصبحت قد لا تمسي، وإذا أمسيت فقد لا تصبح.

الأجل محدود وأمل الإنسان بعيد فليحسن عمله الآن وليأمل في الإصلاح أكثر فيما يستقبل من الزمان حتى إذا جاءه الأجل كان على خير العمل رزقنا الله جميعاً الإخلاص في الأعمال والصدق في الأقوال ومن علينا بحسن الختام وعلى السنة والإسلام

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(22) رواه أحمد (333/2) بإسناد حسن كما قال الإمام المنذري رحمته الله، وانظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (372).

فتاوى شرعية

د.أ/ محمد علي فرحكوس

استاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

بالنظر إلى تغير الأزمان وفسادها، وخلوته بها في أماكن التهم التي تنعكس سلباً على عموم الملتزمين من جهة، ومن جهة أخرى فسح المجال له لتضام متأربه قد يورثه بغضاً وكرهية لها، ومن استعجل الأمر قبل أوانه عوقب بحرمانه، الأمر الذي يجعل في انحلال الزواج القائم بينهما.

وقد أفتى بعض علماء الأحناف بناءً على جواز تغيير الحكم بتغير الزمان؛ بأنه لا تخرج المرأة إلى الصلاة في المساجد خشية الافتتان.

ومما يؤكد ذلك: أن النبي ﷺ تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست مكتملة وداخله في السابعة، وكانت بنت تسع سنين⁽¹⁾ حين دخل بها النبي ﷺ في سؤال في السنة الأولى من الهجرة⁽²⁾، ولم يعلم عنه ﷺ أنه خرج معها أو اختلى بها، وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

هذا كله في حالة ما إذا حدث قبل الخلوة بها والخروج معها، أما إذا قام بالفعل؛ فيُنصَحُ ألا يعود، ولا يترتبُ على فعله إثم لوجود العقد الرابط بينهما شرعاً.

(1) أخرجه البخاري (4841)، ومسلم (1422)

(2) أخرجه مسلم (1423)، من حديث عائشة رضي الله عنها

في اكتمال

العقد الشرعي بالعقد المدني

* السؤال:

هل يكفي العقد الشرعي للخروج مع الزوجة أو الخلوة بها بدون عقد مدني؟ أفيدونا.

* الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فالذي يقتضيه الواجب أن يقال بعدم كفاية العقد الشرعي أو العرفي إلا إذا اكتمل بالعقد المدني أو الاكتفاء بالعقد المدني؛ ليكون منتجاً لآثار العقد، ذلك لأن العقد الشرعي مجرد خطبة في نظر القضاء الجزائري، فلا يكون للمرأة الحصانة القضائية الكافية للمطالبة بحقوقها؛ فيما إذا توفّي أحدهما أو حدث نزاع بينهما أدّى إلى الفراق بعد أن اختلى بها واختلط، لذلك يجب إتمام العقد الشرعي بالعقد المدني، ومع ذلك لا يجوز له الخروج معها



والحاصل أن العقد يُجيز له ما لا يحوز لغير العاقد، لكن يُمنع مما يُباح له أصالةً تأسيساً برسول الله ﷺ، وخشيةً تضرُّ المرأة بعدم الحصانة، وما يترتب عليه في ظلِّ فساد الزَّمان، والعلم عند الله.

شراء السلعة

وبيعها في السوق نفسه

* السؤال:

تاجر يشتري سلعة ويدفع عليها عربوناً، ثم يبيعها في نفس السوق بسعر أغلى، وهي لا تزال عند البائع، فهل هذه الصورة جائزة شرعاً؟ وجزاكم الله خيراً.

* الجواب:

إن هذه الصورة من البيع غير جائزة؛ لعدم حيازة المشتري سلعته إلى رحله، وهو المكان الخاص به، ودليله حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: «ابْتِئْتُ زَيْتًا فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهُ؛ لَقِيَنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِنِزَاعِي، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتِئْتَهُ حَتَّى تَحْوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تَبْتَاعَ حَتَّى يَحْوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ»⁽³⁾. ولأنَّ المشتري إذا لم يحزها أو يقبضها لا تدخل

(3) رواه أحمد (21160) وأبو داود (3499)، وابن حبان (4984)،

والحاكم (2271)، انظر: «صحيح أبي داود» (3499)

تحت ضمانه إذا تلفت ويكون الضمان على حساب مال البائع، وفي ذلك ربحٌ للمشتري لم يضمنه، وقد نهى النبي ﷺ في حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده: «عَنْ رِيحٍ مَا لَمْ يَضْمَنْ»⁽⁴⁾ والربح الذي يضمنه الغير ظلمٌ، والظلم منهى عنه شرعاً، والله أعلم.

في حكم

التداوي بزيت الحية وبيعها

* السؤال:

تباع في السوق زيت، تسمى بزيت الحية، وتُستعمل للتداوي من الصلح أو سقوط الشعر، فما حكم هذه المادة؟ وبارك الله فيكم.

* الجواب:

إذا كانت الزيت مستخرجة من الحية حقيقة، فإن الحية كالفأرة والحشرات، معدودة من الحيوانات المستخبثة المستقذرة، يحرم أكلها بالإجماع، وكذا التداوي بها؛ لقوله تعالى: ﴿رَجُلٌ لَهُمُ الْعَيْنُكَ وَمُحَرِّمٌ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾⁽¹⁾ الآية: 1157، جرياً على قاعدة: «التحريم يتبع الخبث والضَّرَر»، قال ابن قدامة رحمته الله: «أكل الخبائث وأكل الحيات والعقارب حرامٌ بإجماع المسلمين، فمن أكلها مستحلاً لذلك؛ فإنه يستتاب، فإن تاب والأقتل، ومن اعتقد التحريم

(4) رواه النسائي (4630)، وأحمد (6879)، انظر: «الإرواء»

وأكلها؛ فإنه فاسقٌ عاصٍ لله ورسوله»⁽⁵⁾.

هذا، وإذا ما حُرِّمَ ملابسته كالنَّجاسات حُرِّمَ أكله والانتفاع به بالدهن والتداوي، وإذا حُرِّمَ الله الانتفاع بشيءٍ حُرِّمَ الاعتياضُ عَنْ تِلْكَ المنفعة⁽⁶⁾؛ لقوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَجَمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ، إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»⁽⁷⁾.

أما إذا أضيفت الزَّيت إلى الحيَّة من باب التسمية لا الحقيقة؛ بأن تكون مستخرجة من عموم الحليَّات، كالزُّيُوت الثبتيَّة أو الحيوانيَّة الطاهرة التي لا مضرة فيها، فيجوز الانتفاع بها في التغذية والتداوي والأدهان والبيع؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ كُلُّ حَيٍّ﴾ [البقرة: 14]، ويجوز الاستعانة بها على الطاعة دون المعصية؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ مِنَ الدِّينِ أَمْتَأُوا مَوْلَاكُمْ﴾ [النساء: 93]، مع الشُّكر عليها؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَسْتَلُنَّ يَوْمَئِذٍ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ [البقرة: 261]، أي: عن الشُّكر عليه، والعلم عند الله تعالى.

(5) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (609/11).

(6) «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (125/3)، «إعلام الموقعين»

لابن القيم (146/3).

(7) أخرجه أبو داود في «سننه» (3488)، وأحمد في «مسنده»

(2673)، وابن حبان في «صحيحه» (4938)،

والدارقطني في «سننه» (2852)، من حديث ابن عباس

رضي الله عنه، والحديث صحيحه أحمد شاكر في تحقيقه لمسند

الإمام أحمد (347/4)، والألباني في «غاية المرام»

(318).

في حكم

الحلف بـ: «حق ربي» أو «حق الله»

* السؤال:

ما حكم الحلف بـ: «وحيق الله»، «وحيق ربي»؟
وجزاكم الله خيراً.

* الجواب:

الحلف بـ: «حق الله» أو بـ: «حق ربي» تُعدُّ يميناً مكفَّرةً على مذهب مالك والشافعي وأحمد، خلافاً لأبي حنيفة⁽⁸⁾؛ لأنَّ الحقَّ اسمٌ من أسماء الله تعالى وصفةٌ من صفاته يستحقُّها في ذاته، ولا يصحُّ أن يوصف بضدِّه، فالله تعالى هو الحقُّ في ذاته وصفاته، فهو كما لو قال: والله الحقُّ، أو قال: وجلال الله، وعظمة الله، فكأنَّه قال: والله الجليل، والله العظيم، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَبَدُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: 22]، وقال تعالى: ﴿فَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [البقرة: 177]، فإِذَا مَدَّ الْحَقُّ إِلَى الْفُلْكِ [البقرة: 132]، وهذا كله

إذا ما اقترن عُرِف الاستعمال بالحلف بهذه الأوصاف التي هي حقوقٌ يستحقُّها الله لنفسه من البقاء والعظمة والجلال والعزَّة، فتتصرَّف إلى صفة الله تعالى، أمَّا إن نوى القسم بمخلوق

(8) انظر: «المنهاج» لابن قدامة (393/8)، «المقنع» لابن قدامة

(559/3)، «الدَّخِيرَةُ» للقرافي (8/4)، «الهدية» للمرغيناني

(357/2)، «روضَةُ الطَّالِبِينَ» للثَّووي (13/8).



مثل طاعته التي أوجبها والعبادات التي فرضها فهي حق الله، ولا تكون على الصحيح يميناً مكفرة؛ لظهورها في المخلوق، والقسم به غير جائز، قال ابن قدامة: «إلا أن احتمال المخلوق بهذا اللفظ أظهر»⁽⁹⁾.

وعليه، فينبغي العدول عنه لوجود هذا الاحتمال إلى قسم لا احتمال فيه حفظاً للدين وجناب التوحيد، والعلم عند الله تعالى.

في حكم

الموعظة التي تلقى عند القبر

* السؤال:

ما حكم الموعظة التي تلقى في المقابر بعد الدفن؟

* الجواب:

الذي ثبت من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: أن النبي ﷺ خرج في جنازة رجل من الأنصار فأنتهى إلى القبر لم يَلْحَظْ بَعْدُ، فجلس يحدث أصحابه من حوله عن مراحل انتقال الميت وأحوال نعيم القبر وعذابه⁽¹⁰⁾، كما ثبت أنه كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه، فقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسْكَوْا لَهُ التَّثْنِيتَ فَإِنَّهُ الآنَ

(9) «المغني» لابن قدامة (693/8)

(10) أخرجه أبو داود (4753)، وأحمد (18186)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، والحديث مسنده الألباني في «صحيح أبي داود» (4753)، وحسنه الوائلي في «الصحيح للسند» (150)

يُسْأَلُ»⁽¹¹⁾، كما أنه ﷺ حدثهم قائماً على قبر إحدى بناته وهي تُدْفَنُ⁽¹²⁾، وهذه الحالات المنقولة عنه ﷺ إنما صدرت منه على وجه تعليم حكم، أو نصيحة بفعل، أو إخبار بغيب، أو إرشاد إلى اعتقاد، فلم تجز على هيئة الخطب الدنيئة التي شأنها البسط والإيضاح، ولا الموعظة المنبرية؛ لذلك لم ينقل عن السلف من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين أنهم جعلوا محل القبر مقام خطبة الناس ووعظهم عند الدفن أو في اثائه أو بعده، والعلم عند الله تعالى.

في ناقض الإيمان القول: سب الله ﷻ

* السؤال:

نحن جماعة من طلبة العلم، نسأل عن أمر عظيم يكثر فيه الجدل عندنا، ألا وهو مسألة سب الله ﷻ. والعياذ بالله.. وقبل السؤال نطرح عليكم هذه المقدمة:

هذا الجرم العظيم منتشر عندنا بكثرة منذ زمن بعيد حيث شب عليه الصغير، وشاب عليه الكبير، وهرم عليه الشيخ. إلا من رحم ربي. فعموم الناس إذا ما وقع بينهم شجار

(11) أخرجه أبو داود (3221)، والحاكم (1372)، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (4760)

(12) أخرجه البخاري (1277)، والحاكم (6853)، وأحمد (11866)، والبيهقي في «السنة الكبرى» (7146)، من حديث أنس رضي الله عنه

يتفعلون بألفاظ فيها سبُّ الله! بل منها ما هو أشدُّ من سبِّ الله ﷻ، حتى ممن هم مواظبون على الصلاة، وإذا سكنت عنهم الغضب وسئلوا صرَّحوا بأنهم نادمون عما قالوا، وأنهم ما كانوا يقصدون سبَّ الله ﷻ، ولكنهم تَرَيُوا على هذه الألفاظ منذ الصَّغر.

فخرجو منكم تفصيلاً شافياً عن حكم سبِّ الله ﷻ، وعن حكم هؤلاء النَّاس الذين يقولون: لم نكن نقصد سبَّ الله ﷻ، وبارك الله فيكم.

* الجواب:

السُّبُّ شتمٌ، وهو كلُّ قبيح يستلزم الإهانة ويقتضي النقص، وضابطه العُرفُ، فما عدَّ أهلُ العُرف سبًّا وانتقاصاً أو عيباً أو طعناً ونحو ذلك فهو من السُّبِّ، وحكم سبِّ الله تعالى طوعاً من غير كره كافر مرتدُّ قولاً واحداً لأهل العلم لا اختلاف فيه، سواء كان جاداً أو مازحاً، وهو من أقبح المكفَّرات القولية التي تدقُّض الإيمان، ويكفر ظاهراً وباطناً عند أهل السُّنة الثَّلاثين بأنَّ الإيمان قول وعمل، وقد نقل ابن عبد البر المالكى في «التمهيد» عن إسحاق ابن راهويه قوله: «قد أجمع العلماء على أنَّ مَنْ سَبَّ الله ﷻ، أو سَبَّ رسوله ﷺ، أو دَفَعَ شيئاً أنزله الله، أو قتل نبياً من أنبياء الله، وهو مع ذلك مُقرُّ بما أنزل الله أنه كافر»⁽¹³⁾.

وقال القاضي عياض المالكى: «لا خلاف

(13) «التمهيد» لابن عبد البر: (4/226)

أنَّ سبَّ الله تعالى من المسلمين كافرٌ حلالُ الدَّم، واختلفوا في استتابته»⁽¹⁴⁾.

وقال ابن قدامة المقدسي الحنبلي: «ومَنْ سَبَّ الله تعالى كَفَرَ سواء كان مازحاً أو جاداً»⁽¹⁵⁾.

ومثله عن ابن تيمية قال: «إنَّ من سَبَّ الله أو سَبَّ رسوله كَفَرَ ظاهراً وباطناً، سواء كان السَّبُّ يعتدُّ أنَّ ذلك محرَّم أو كان مستحلاً أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهبُ النُّسابة وسائر أهل السُّنة الثَّلاثين بأنَّ الإيمان قول وعمل»⁽¹⁶⁾.

ذلك؛ لأنَّ في سبِّ الله تنقيصاً لله تعالى، واستخفافاً واستهانة به سبحانه، وانتهاكاً وتمرداً على ربِّ العالمين، ينبعث من نفس شيطانية معتلة من الغضب، أو من سفيه لا وقار لله عنده، فعاله أسوأ من حال الكافر، إذ السَّبُّ مظهرٌ للشَّقْص ومفرطٌ في العداوة ومبالغٌ في المحادة، بينما الكافر يعظُم الرُّبَّ، ويعتقد أنَّ ما هو عليه من الدِّين الباطل ليس استهزاءً بالله ولا مسبةً له.

وهو - أيضاً - من جهة أخرى أسوأ حالاً من المستهزئ؛ لأنَّ الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر بنصِّ قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوشُ وَلَقَدْ قُلْنَا لِلَّهِ وَمَلائِئِهِ وَرُسُلِهِ كُفْرًا فَسَتَهْزِئُونَ﴾ لا تَسْتَدْرِبُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بِمَا إِسْمَرْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ مِنْ طَائِفَةِ طَائِفَةٍ

(14) «الشُّفَا» للقاضي عياض: (2/229)

(15) «المغني» لابن قدامة: (10/103)

(16) «الصَّارم المسلول» لابن تيمية: (5/12)

الشركون الله؛ مع كونهم لم يزالوا على
الشرك، فعلم أن محذور سب الله أغلظ من
محذور الكفر به» (18).

هذا، والمُخْلِصُ الوحيد الذي يمحو اللهُ تعالى به الكُفْرَ بعد ثبوته هو توبة المُنِيب، وذلك بَرَجُوع العبد إلى الله تعالى، ومفارقته لصراطِ المَغضُوب عليهم والضَّالِّين، واللهُ تعالى يَقْبَلُ توبَةَ العبدِ من جميع الدُّنُوبِ: الشُّرُكِ هُما دونه، لقوله تعالى:

﴿قُلْ يَكْبَرُ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ سَجْعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾

وَقَسَّيْزُوتُكَ وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ رَحِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴿١٧٤﴾

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلِلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النحل: 138].

ومن شَرَفِ التَّوْبَةِ أَنْ يُخْلَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَيَتَحَسَّرَ عَلَى فِعْلِهِ، وَيَنْدِمَ عَلَى مَا اقْتَرَفَهُ، وَأَنْ يُتْلَعَ عَنْهُ وَلَا يُسَبَّرَ عَلَيْهِ، وَيَعَزِّمَ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ فِي الْمُسْتَتَبِلِ، وَأَنْ تَكُونَ تَوْبَتُهُ فِي زَمَنِ تَنْتَعِ فِيهِ التَّوْبَةُ⁽¹⁹⁾.

(18) «الصائم المصلو» لابن قيمية: (557)

(19) بموت وقت قبول التوبة فلا تنفع التوبة فيها في ثلاث حالات:

الأولى: إذا ملفت الروح الحلقوم، وحضر الأجل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْوَبْرُكُ بِالْوَبْرُكِ كَمَا تَعْتَقِدُونَ لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلَتِ الْجِبَالُ أَوَاقِدًا مِنْ مَّعْيَقٍ إِذْ أَمَرْنَا الْمُتَنَبِّئِينَ أَنْ نُنْزِلِ السَّيْلَ فَأَنْزَلْنَاهُ يُتَذَكَّرُ﴾ [الأنبياء: 18]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يَغْشَهِ الْيَمُوسُ﴾ أخرجه الترمذي (3537)، وابن حبان (628).

والحاكم (7659)، وأحمد (6372)، من حديث ابن عمر
 رحمه الله، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (6132).

بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٧﴾ وَإِذَا كَانَ
الاستهزاء كُفْرًا؛ فَالْسَّبُّ الْمَقْصُودُ مِنْ بَابِ
أُولَى، وَالْآيَةُ دَلَّتْ عَلَى مَسَاوَاةِ الْجَدِّ وَاللَّعِبِ فِي
إِظْهَارِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ، وَضَمِنَ هَذَا الْمَعْنَى يَقُولُ
ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ: «لَا يَخْلُو مَا قَالُوهُ . أَيِ:
الْمُنَافِقُونَ . مِنْ ذَلِكَ جَدًّا أَوْ هَزْلًا، وَهُوَ كَيْفَمَا
كَانَ كُفْرًا، فَإِنَّ الْهَزْلَ بِالْكَفْرِ كُفْرٌ لَا خُلْفَ
فِيهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ، فَإِنَّ التَّحْقِيقَ أَخُو الْحَقِّ وَالْعِلْمِ،
وَالْهَزْلُ أَخُو الْبَاطِلِ وَالْجَهْلِ»^(١٧).

فالحاصل، أنَّ أصلَ الدين مبنًى على تعظيم الله تعالى وإجلاله، وتعظيم دينه ورسله، فإذا كان الاستهزاء بشيء من ذلك يُناقض هذا الأصل وينافيه، فإنَّ السُّبَّ يناقضه أشدَّ المناقضة، بل يتضمنُ قدرًا زائدًا على الكفر؛ لأنَّ الله تعالى نهى المسلمين أن يسبُّوا الأوثان ثلاً يسبُّ المشركون الله تعالى وهم على شركهم وتكذيبهم وعداوتهم لرسوله، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

سبَّ الله تعالى أعظم من الشُّرك به وتكذيب
رسوله ومعاداته، قال ابن تيمية في «الصارم
المسلول»: «ألا ترى أنَّ قريشًا كانت تقارهُ . عليه
الصَّلَاة والسَّلَام . على ما كان يقوله من
التَّوْحِيد وعبادة الله وحده، ولا يقارونه على
عيب آلهتهم والطَّعن في دينهم وذمُّ آبائهم، وقد
نهى الله المسلمين أن يسبُّوا الأوْثان لئلاَّ يسبُّ

(١٢) «أحكام القرآن» لابن العربي: (٩٧٦/٢)

وَلَكِنْ يُوَاحِدُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴿١٨٩﴾
 وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ،
 وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٩٠﴾﴾
 [البقرة: ١٨٩-١٩٠].

فمن هنا يتقرر أن مَنْ وَقَعَ فِي الكُفْرِ فلا
 يلزم وقوع الكُفْرِ عليه لوجود مانع إلحاق
 الكُفْرِ به ابتداءً، بخلاف من وقع الكُفْر عليه
 لانتفاء المانع، فإنَّ التَّوْبَةَ تمنع إضلاق الكُفْرِ
 عليه بعد رجوعه عنه، والعلمُ عند الله تعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،
 وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
 وإخوانه إلى يوم الدين، وسلم تسليماً.



أما إذا سبَّ الله تعالى وهو مغلق على قلبه؛
 كمن تكلم بكلمة الكُفْرِ وهو على غضبٍ
 شديد لا يدري ما يقول ولا يعي، وإذا دُكِّرَ لا
 يتذكر ولا يستحضره، أو صدرت منه كلمة
 الكُفْرِ وهو في حالة جنون أو إغماء أو غيبوبة أو
 نطق بها خطأ لم يقصدها؛ فإنَّ ذلك مانع من
 تكفير المعين بسببها لفساد قلبه؛ لأنَّ جميع
 الأقوال والتصرفات مشروطة بوجود التمييز
 والعقل، فمن لا تمييز له ولا عقل ليس لكلامه
 في الشرع اعتبار؛ كما قال ﴿كُلٌّ﴾: «أَلَا وَإِنْ فِي
 الْجَسَدِ مُضَغَّةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ
 وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ
 الْقَلْبُ»⁽²⁰⁾، ولقول الرجل من شدة الفرح: «اللَّهُمَّ
 أَنْتَ عَبْدِي، وَأَنَا رَبُّكَ»، فقال النبي ﴿كُلٌّ﴾: «أَخْطَأَ
 مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»⁽²¹⁾، فإنَّ هذا حصل له الكلام
 من غير قصد منه ولا إرادة، فهو غير مؤاخذ
 عليه، لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ

الثانية: إذا نزل العذاب، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاوَاهُ يَأْتَا قُلُوبَهُمْ
 وَالْوَعْدُ رَسَدٌ وَكَفَرُوا بِمَا كَانُوا بِمُشْرِكِينَ ﴿٢٠٠﴾﴾ فَمَنْ يَكْفُرْ بِنِعْمَةِ رَبِّهِ فَإِنَّمَا يَكْفُرْ
 لِمَا زَاوَاهُ يَأْتَا قُلُوبَهُمْ فَتَحُلَّتْ فِي جَارِهِ ﴿٢٠١﴾﴾ [البقرة: ٢٠٠-٢٠١]

الثالثة: إذا طلعت الشمس من مغربها فلا تقل فيها التوبة؛
 لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكْفُرُ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَانَتْ تَكْفُرُ﴾
 من قبل أو كَسَبَتْ فِي أَيْمَانِهَا خُفَاً ﴿١٥٨﴾، وفي الحديث:
 «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا
 طَلَعَتْ وَرَأَاهَا النَّاسُ: آمَنُوا أَجْمَعُونَ، وَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ
 نَفْسًا إِيْمَانُهَا، ثُمَّ قُرَأَ الْآيَةُ»، أخرجه البخاري (4360)،
 ومسلم (396)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(20) أخرجه البخاري (52)، ومسلم (4178)، من حديث

النعمان بن مشير رضي الله عنه

(21) أخرجه مسلم (6960)، من حديث أنس رضي الله عنه

الشيخ المكي بن عزّوز والقداوة إلى السلفية

سمير سميراد

مأم أسناد - الجزائر

- إلى جنوب تونس؛ فاستقرّ في «نقطة» بالجريد، وقد أنشأ بها زاوية، وصار ينشر العلم والطريقة الرحمانية، فولد له في «نقطة» ابنه «المكي بن عزّوز»⁽²⁾.

وتولّى والدّه تربيته وتعليمه وتوجيهه، وكانت «نقطة» و«توزر» يومئذ أهلتين بالعلم، زاخرتين بالأدب، ناشطتي حركة التدريس والحوار والتأليف حتّى اشتهرتا باسم: «الكوفة» و«البصرة».

﴿علمه ومعارفه﴾

فكان مترجماً بما أوتي من المواهب وما اكتسبه من جميل النشأة وطيب التوجيه، مقراً لتلقّي نتائج العلم التي استقرّت عند المشار إليهم من علماء الجريد، أمثال عمّه الشيخ محمد المدني بن عزّوز والشيخ النوري بن بلقاسم النقطلي، والشيخ إبراهيم البختري التوزري.

ثم ارتحل إلى تونس مكتمل التحصيل كما يرتحل الطلاب إلى العواصم الجامعية

(2) محمد علي دبور: «نهضة الجزائر الحديثة» (1/145).

﴿نشأته ونسبه﴾

هو محمد المكي بن مصطفى بن محمد ابن عزّوز... البرجي أصلاً؛ أصلهم من قرية تسمى «البرج» من صحراء بسكرة، النقطلي مولداً ومنشأ؛ حيث كانت ولادته بنقطة في 15 رمضان 1270 هجرية، حوالي 1850 م.

جدّه هو: الشيخ محمد بن عزّوز الشريف الحسني الإدريسي (ولد بالبرج من صحراء بسكرة في حدود سنة 1170، وتوفي سنة 1233...، رحل لزيارة الشيخ الأكبر سيدي محمد بن عبد الرحمن الأزهري لدفن الجزائر، وأخذ عنه الطريقة الرحمانية، وهو الذي نشرها في الصحراء... وقد أنشأ زاوية لنشر الطريقة في قريته «البرج»، وترك تلاميذ أنشؤوا زوايا. منهم الشيخ علي بن عمر صاحب زاوية طولقة الشهيرة...» اهـ⁽¹⁾.

والدّه هو: الشيخ مصطفى بن محمد ابن عزّوز، هاجر من الجزائر - أثناء الاحتلال الفرنسي

(1) «مهرس الفهرس» لعبد الحي الكشاني (2/482 - 486)، و«نهضة الجزائر الحديثة» لمحمد علي دبور (1/145).

القاسم»، كما أُلّف «الرحلة الهاملية»، كما ذكرت جريدة «الرّشاد» - الطّرقية (العدد 6) (سنة 1938م) أن للشيخ المكي قصائد «خصّ بها أستاذه... الشيخ محمد بن أبي القاسم الهاملي، ووعدت بنشرها!...».

واتّصل بعلماء الجزائر وأخذ عنهم، ثمّ رجع إلى تونس مكتمل الصّبغة الصّوفية السّنيّة الأدبيّة (9) اهـ⁽²⁾.

ويقول محمد دبور: «كان الشيخ المكي ابن عزّوز يزور الجزائر في كلّ عام من مقرّه في تونس فيقتضي فيها شهوياً يروي الحديث وسنده من علمائها، ويلقي دروساً في المعهد الهاملي، ويعظ النّاس ويرشدهم...»⁽³⁾.

❖ تَوَلَّيْتُهُ المناصب:

يقول الأستاذ الجيلالي⁽⁴⁾: «وفي سنة (1297) لوعمره عامين سبّع وعشرون سنةً ولّي بلا طلب منه خطّة الفتيا ببلد سكّناه «نقطة»... ثمّ في عام (1305) وكوّه القضاء بها بالإلزام مع الإلحاح، فوقف لنسر المحسّن وقهر المبطلين وإقامة الحدود الشرعيّة بحدّ الإمكان، لويذكر «أرنولد» (ص 234) أنّه «عمل في خطّة مفتي «نقطة» من (1880) إلى (1888)، وفي السّنة الأخيرة وحسب ما

الكبرى، فأخذ بجامع الرّيتونة الأعظم عن أعيان أعلامه شيخ الإسلام محمد الشاذلي ابن صالح، وشيخ الإسلام أحمد بن الخوجة، وشيخ الإسلام سالم بوحاجب، والعلماء الكبار: عمر ابن الشيخ المفتي المالكي، ومحمد الثّجار المفتي المالكي، ومصطفى رضوان، وشيخ الإقراء محمد البشير الثّواتي.

فتأصّل علمه وعلّت منزلته واشتهر بامتيازته بالثّفوق في الفنون الأدبيّة والبراعة في العلوم الرّياضيّة»⁽¹⁾.

قال «أرنولد. هرين» في كتابه «العلماء الثّونسيون» (ص 234): «كان من نوابغ طلبة جامع الرّيتونة، وقد أُلّف ونشر كتابين، وهو لا يزال طالباً لأحوال على: العديدين (60) و(68) من مجلة «إبلا» اهـ.

❖ اتّصّاله بمؤسّس «زاوية الهامل»:

يقول الفاضل بن عاشور: «ودعاه إلى القطر الجزائري نازع العرق ورحم الخوولة وصلة العرين؛ فسافر متردداً عليه، واتّصل هنالك بالأستاذ المرّبي الأشهر الشيخ محمد بن أبي القاسم [الخلوتي الرّحمانى طريقة] صاحب زاوية بوسعادة بين سلسلة جبال الرّباب والسّبخة المعروفة بـ«زاوية الهامل»، فاتّخذته شيخ سلوك وتربية وتوجيه لوقال الكتّاني: «هو شيخ سلوكه وإليه ينتسب»، وقد أُلّف فيه: «برق المباسم في ترجمة الشيخ سيدي محمد بن أبي

(1) «تراجم الأعلام» لمحمد الفاضل بن عاشور (ص 189 - 191)

(2) «تراجم الأعلام» لمحمد الفاضل بن عاشور (ص 191)

(3) محمد علي دبور: «نهضة الجزائر الحديثة» (1/ 144)

(4) عبد الرّحمن الجيلالي: «ترجمة العلامة الأستاذ الشيخ

المكي...» مجلة «الشّهاب» (م 11، ج 6، ص 665).



تورده الوثائق الرسمية وقع فصله من منسبه بسبب خصومة بينه وبين حاكم «الجريد» اهـ.

ثم في عام (1306) استعفى من القضاء والقوم متأسفون، وفي سنة (1307) خرج قاصداً بلد الجزائر، فلقق بالشيخ الإمام المعمر المحدث سيدي علي بن الحفاف مفتي المالكية بعاصمة الجزائر؛ فأخذ عنه... «صحيح الإمام البخاري» ورواه عنه بالمسند العالي المشهور اهـ، وقد ألف الشيخ المكي: «الرحلة الجزائرية».

وقال فيه الكتّاني: «الإمام العلامة المحدث المقرئ الفلكي الفرضي الصوفي المسند الشهير الشيخ أبو عبد الله سيدي محمد المكي...، هذا الرجل كان مسند إفريقية ونادرتها، لم نر ولم نسمع فيها بأكثر اعتناء منه بالرواية والإسناد والإنقاذ والمعرفة ومزيد تبخر في بقية العلوم والاطلاع على الخبايا والغرائب من الفنون والكتب والرحلة الواسعة وكثرة الشيوخ، إلى طيب منبت وكريم أرومة...» اهـ⁽¹⁾.

✽ ارتحاله إلى تونس العاصمة:

«وفي سنة (1309) ارتحل هو وأله من «نحلة»:

فسكن تونس واشتغل بإلقاء الدروس بجامعها الأعظم، فابتهجت به صدور المحبين لنشر العلوم والمعارف... واشتهر في غالب الأقطار بالعلم الواسع، والفضل الجامع، حتى إنه تأتية الأسئلة والاستفتاءات بكثرة من الأمصار القريبة

(1) «فهرس الفهارس» (856/2)

والبعيدة فيجيب عنها بما يشفي ويكفي⁽²⁾ اهـ. قال الفاضل: «...وكانت إقامته بتونس سامحة له بتوسيع خزانة كتبه التي ضمت النقائس التي آلت إليه من كتب جدّه ووالده، ثم اقتنى هو من الفرائد التي كانت تصل إلى يده بالجزائر أو بالجنوب التونسي» اهـ⁽³⁾.

✽ تلاميذه المتخرجون به، وعلاقته بعلماء عصره:

يقول الجيلالي: «تخرج عليه جم غفير من سائر الأقطار الإسلامية في العلوم العقلية والنقلية بتونس والجزائر، وطرابلس الغرب، وابن غازي، والأساتنة، وانتشرت تلامذته في الحواضر والبادي، حتى صار علماء المدن التي دخلها كالجزائر وقسنطينة ونجباؤها وكبراؤها تلاميذ له، وبعضهم يقنع بالانتساب إليه ولو بالإجازة.

وامتدحه كثير من أدباء العصر بقصائد لو جمعت لكانت من الدواوين المعتبرة، وأجازه نحو الخمسين من أشياخه والمعاصرين له بتونس والجزائر والحرمين الشريفين ومصر وغيرها كالمغربين، فاجتمعت عنده في جميع الكتب والفنون المتداولة والغريبة إجازات سامية وأسانيد عالية، قل أن توجد عند غيره...» اهـ⁽⁴⁾.

(2) عبد الرحمن الجيلالي: «ترجمة العلامة الأستاذ الشيخ المكي...»، مجلة «الشهاب»، (م 11، ج 6، ص 665)

(3) «تراجم الأعلام» (ص 192 - 193)

(4) عبد الرحمن الجيلالي: «ترجمة العلامة الأستاذ الشيخ المكي...»، مجلة «الشهاب»، (م 11، ج 6، ص 664).

❦ عداوته للاستعمار الفرنسي:

يقول «أرنولد» (ص234) وهو يتحدث عن الشيخ المكي: «مقدم الزاوية الرحمانية»: «ثم تفرغ لمن سنة (1888م) (حوالي سنة 1307هـ) حتى (1896م) لحوالي سنة 1315هـ لجمع الزيارات وهي الهبات أو الموارد نقداً وعيناً من زوايا الطريقة الرحمانية بالحريد وشرق الجزائر، وقد كان أخوه الأكبر شيخها الأول في البلاد التونسية.

ورغم أنه تردّد على تونس العاصمة المرّات العديدة وأقام فيها لبضعة أشهر خلال التسعينات قبل الهجرة إلى اسطنبول... فإن الأدلة المتوفرة جميعها تشير إلى أنه كان على الأرجح معادياً للفرنسيين، ولكنه كان أيضاً معارضاً للسلفية، وهذا يعني أنه كان مؤيداً للطريقة ومناهضاً للإصلاحات... عن وثائق رسمية أحال عليها...».

كان «المكي بن عزوز» في أثناء زيارته إلى الجزائر: «يدعو الناس إلى النهوض والأخذ بأسباب القوة للتحرّر من الاستعمار، وكان شخصية علمية هذة، واعظاً مؤثراً بدروسه، فأقلق الفرنسيين، فطارده في أنحاء الجزائر ليعتقلوه فأجاء الله،... كان الشيخ المكي يزور الجزائر في كلّ عام فتوجّس فرانساً منه خيفة، وتراقبه في رحلاته، فأفتى مرةً بتحريم كلّ الموادّ السّامة التي تردّ من فرانساً كالسّابون والشّمع، والشّحم، وكان يقصد أيضاً محاربة

فرانساً اقتصادياً... فسعت للقبض عليه ذات زيدة، وأرسلت إلى القائد زروق في «أزريبة الواد» في جنوب أوراس وكان نازلاً فيها ليقبض عليه، فأندره القائد الوطني؛ فارتحل إلى «نقطة»، ثم إلى تونس، ووجد الاستعمار يطارده، فضاق ذرعاً بالمغرب الذي يخيم عليه الاستعمار، فرحل إلى الآستانة...» اهـ⁽¹⁾.

❦ هجرته إلى المشرق:

ارتحل إلى «الآستانة» في سنة (1316)، فتولّى تدريس الحديث والفقه في «دار الفنون» ومدرسة الواعظين.

يقول الأستاذ الهادي السنوسي الزاهري: «...حالت أحوال واعترضت دون مكثه بالجزائر عوارض؛ فاضطرّ إلى مغادرتها وهو الشّغوف بها»، غادرها إلى الآستانة حيث رعى جانبه وحضت به السّعادة... ووجد فسحاً من الحرية لبث ما نيط به من أمانة العلم⁽²⁾، وقال قبل ذلك: «عامل في الجامعة الإسلامية»

وذكر «أرنولد» (ص298) أنه «انتقل إلى المدينة في (1912) للتدريس في الجامعة الإسلامية بها، وفي الحجاز أسّس جمعية الشّرفاء التي يروى عنها أنها قامت بحملة دعائية مناهضة للفرنسيين بتونس والجزائر⁽³⁾، وقد اشتبه في

(1) محمد علي دوز: «نهضة الجزائر الحديثة» (1/144 و146).

(2) شعراء الجزائر في العصر الحاضر» (1/138).

(3) وذكر مثلاً ذلك الدكتور أبو القاسم سعد الله في «تاريخ الجزائر الثقافي» (5/603).

الشيخ ابن عزوز نفسه بأنه يقوم بزيارات سرّية إلى صهره الشيخ مصحفى بوخريص في تونس وإلى ابنه كامل بن عزوز الشيخ الأكبر للطريقة الرحمانية في «سوق اهراس» بالجزائر لأحال على تقارير من القنصل الفرنسي في القاهرة إلى وزير الخارجية بريان» اهـ.

أمّا الأستاذ أبو القاسم سعد الله؛ فقد ذكر أنه «تردّد على الجزائر قبل وبعد رحيله إلى المشرق»⁽¹⁾، وكانت للشيخ المكّي مصاهرة مع أهل الديس (قرب «بوسعادة») لتزوّج من نواحي «بوسعادة»، وأنجب ولده الكامل في الجزائر، وقد اتخذ هذه المصاهرة وسيلة لتكثير الزيارات وتشر أفكاره التي كان يأتي بها من المشرق⁽²⁾.

وترك الشيخ أبناء، منهم الشيخ الكامل الذي أكثر هو أيضاً من الزيارات والتشتّل بين الجزائر والمشرق إلى أن استقرّ ناحية العين البيضاء ثم سوق اهراس، وكان الفرنسيون يتتبعون حركات الشيخ المكّي وابنه الكامل⁽³⁾...

✽ مرضه ووفاته:

«واستمرّ الشيخ في دروسه على طريقته الحسنة إلى أن أصابه في سنة (1333) مرض أعيا الأطباء علاجه... ولازمه مدّة أربعة أشهر من

(1) لم يُشير إلى كون هذه الزيارات سرّية أو علنية؟

(2) توفي الشيخ الكامل (سنة 1347هـ/1929م)، إثر اصطدام القطار بسيارته. انظر: «الشهاب» (جزء ذي لقعة 1347هـ/أبريل 1929م)

(3) «تاريخ الجزائر الثّقيلة» (5/574-575)

شوّال إلى صفر، فوافاه الأجل المحتوم عند غروب الشمس من يوم الخميس ثاني صفر من سنة (1334)... وكان فقدّه عظيماً في قلوب سائر النّاس وخصوصاً أصحاب العقول السليمة والأرواح النقيّة؛ فقاموا لثرائه لو ذكر محاسنها بنظم القصائد الطّوال... وقد بلغنا من هذه قصيدة الأستاذ المؤيد بالتّوفيق الشيخ الطيّب العقبي؛ فإنّها من أبلغ الرّثاء» انتهى كلام الأستاذ الجيلالي⁽⁴⁾.

وقد قال في الهامش إثر ذلك: تراجعها في كتاب: «شعراء الجزائر» (1/138)، ولولا ضيق المقام لأدرجناها اهـ، ونحن نقطف منها هذه الأبيات، من الكتاب المذكور:

✽ مرثية «الشيخ الطيّب العقبي» لـ «الشيخ المكّي»:

يقول الشيخ الطيّب العقبي: «و هذه قصيدة قتلها وأنا بالمدينة المنورة أرثي بها الأستاذ العلامة الشيخ المكّي بن عزوز دفن دار السّعادة لما بلغني خبر وفاته، وكان ممّن يعزّ عليّ كثيراً لما بيني وبينه من الموانسة وعظيم الوداد ولم أرث أحداً قبله فهي أوّل مرثية لي»، ومن أبياتها:

أما «ابن عزوز» وأودت علومه

أم الركن ركن الدين أمسى يهدم؟

وقال:

«محمّد» يا «المكّي» مالك راحل

أزهداً بنا أم في سبيلك مقنم؟

(4) عبد الرحمن الجيلالي: «ترجمة العلامة الأستاذ الشيخ المكّي...»، مجلة «الشّهاب»، (م12، ح6، ص725)

إلى الله أشكو ما لفقدك مسني
من البؤس والضراء والقلب يكلم
فقد كنت لي ركنًا شديدًا فخانني
زمانني وأمر الله في الخلق مبرم
فلو نظرت عيناك ما بي رحمتني
كما كنت لي عهد المودة ترحم
ندمت على التفريط فيما نويته
وكل فتى مثلي غدا يتندم⁽¹⁾

«الشيخ المكي»: بين «ابن باديس» السلفي
وجماعة الطرقيين:

نشر الشيخ ابن باديس تلكم الترجمة
الوافية التي أعدها الأستاذ عبد الرحمن
الجيلالي، في مجلته «الشهاب» لسنة (1930)
و(1931)، وكان الصراع بين السلفيين
والطرقيين قد بلغ ذروته، ثم هدأت نوعًا ما
تلكم الحملات الشديدة التي شنتها المصلحون
على ضلالات الطرقيين؛ والتي تصايحوا لها
وانزعجوا أيما انزعاج...

ومن ذلك جريدة «النجاح»، التي أعلنت أنها
تدافع عن أولياء الله الصالحين، وترد تهجمات
المصلحين عليهم؛ ومن عجيب استدالات كتاب
الطرقيين؛ أنهم يعمدون إلى تسمية جمع من
الأعلام الذين أقرؤا ما هم عليه أو شاركوهم

(1) علق الأستاذ الشاعر الهادي السنوسي الزاهري: جامع
كتاب «شعراء الجزائر في العصر الحاضر» بقوله: «كان
شاعرنا نوى الارتحال إلى القسطنطينية ليرى الأستاذ،
فتراخي ومات ولم يره؛ فندم على هذا التراخي ندامة
لكسعي، ولات مدم» اهـ.

في أعمالهم، وانتمسبوا إلى طرائقهم؛ فكتب
أحدهم، وهو يرد على المصلحين في إنكارهم
في حد زعمه: للزيارة يقول: «فدوئك أسماء
العلماء الذين تشدد لهم الرجال للتعليم والفتوى
وجاءوا لزيارة أولياء الله بالصحرَاء، منهم الشيخ
المكي بن عزوز والشيخ... والشيخ عبد الحميد
ابن باديس... قد زار المذكورون أولياء الله بنية
التبرك، والتوسل إلى الله بجاههم، ومن المواطن
التي قصدوها للتبرك سيدي عقبة وسيدي عبد
الرحمن الأخضرسي وسيدي محمد بن عزوز
وسيدي علي بن عمر... إلخ، إلخ، ولبعض الزائرين
المذكورين قصائد وتقريرات منها أن الشيخ
المكي جعل درسًا بزاوية طولقة موضوعه سورة
«الضحى»، وبعد الدرس أنشأ قصيدته التي
مدح بها سيدي علي بن عثمان ومطلعها:

حمدا لباسط الأنام في الوري
ما دامت الأشراف في الدنيا ترى
لا سيما من حاز مع ذاك الشرف
ولاية كبرى وبالمعلم أصف

إلى أن قال متوسلاً فيها:
فكم له في الناس من إغائه
ممن دعاء عاجلاً أغائه
وفي التوسل به إلى الإله
يبلغ من توسل به مناه⁽²⁾

(2) هذا الذي سمي الطرقيون إغاةً وتوسلاً هو الشرك المحض
بعبه! فلا أحد يقدر على إغاة الناس فيما هو خارج عن
الأسباب العينية، إلا الله تعالى كما أنه لا يدعي إلا الله،
ولا يرتضى أحد سواه، وهذا هو التوحيد الحالص الذي يدعو
إليه السلفيون، ومنهم ابن باديس وإخوانه



عنه كتابة حافلة في أحد الأجزاء الماضية وتضمنت تلك الكتابة ما يفيد ما ذكرنا من سلفيته وإصلاحه، وقد أطلعنا هذه الأيام عند أخينا الشيخ حمزة بوكوشة على كتابين من الشيخ المكي إلى السيد البشير أبي الشيخ حمزة رحمته، فنقلنا منهما الكلمتين الآتيتين تخليداً لأثار الأستاذ وتذكيراً لإخواننا الطرقيين بكلام من كان ضالاً متلهم ثم هداها الله، لعل أن يهديهم كما هداها، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم:

«التوحيد في التوجه إلى الله.

«ومن أراد أن يستجاب له سريعاً فليجعل التوجه إلى الله وحده، ولا يدخل فيه ولياً ولا ملكاً؛ لأنه هو التوحيد الخالص»، تاريخ الكتاب: يوم المولد النبوي سنة (1312).

«الاحتجاج على المخطئين من جميع الناس.
«والشريعة المحمدية محفوظة من التبديل والتغيير، وهي مبنية على الأدلة والحجج، فإذا أخطأ فيها أحد من علمائها وصلحائها أقام الله من شاء من خلقه وعلمه والهمه الحجة التي يتميز بها خطأ من أخطأ، وقد قال تعالى: ﴿إِنْ تَصَرَّفُوا إِلَى اللَّهِ يَتَصَرَّفْكُمْ وَيَكُنْ لَكُمْ آيَاتٌ﴾ [آية 140] وقال: ﴿وَلَا تَصْرَفُوا إِلَى اللَّهِ مِنْ يَمِينِهِ﴾ [آية 140]، ومنذ بدء الإسلام لم تنهزم راية محق في المناظرة قط تصديقاً لوعده الله المصريح به في الآية، وقال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاكَ لَهُمُ الْعَالَمُونَ﴾ [آية 140]، تاريخ الكتاب: في 8 شعبان سنة (1328) اهـ.

أهؤلاء الزوّار غير علماء عاملين أو على الحقيقة غير مطلعين، كلاً...؟ ولو تحقّقوا بأنّ الزيارة والتوسّل والتبرّك عبث ما فعلوه⁽¹⁾؛ لأنّ أفعال العقلاء تُصان عن العبث ولا عنز لهم مع وجود العلم إن أنكروا ذلك، بل إنهم جازوا بنية خالصة للتبرّك والتوسّل جازمين بقبول الأعمال المقرونة بالنية، نعم.. فإن كان... المكي... ومن معهم ضالّين وأنكرتم عليهم ما فعلوه وفنهر لكم أنّهم على غير هدى، فنحن نقول لكم حشرنا الله في زميرتهم، آمين» اهـ⁽²⁾.

أمّا الجواب على كلام هذا الطرقي الأخير؛ وهو بعبارة أخرى: هل كان «الشيخ المكي» ضالاً؟ وغير عالم وغير مطلع؟

فالأول منه أجاب عنه الشيخ ابن باديس، بعد سنين من نشره في مجلته ترجمة للشيخ المكي، فقد كتب في «الشهاب»، (ج1، م13، محرم 1356هـ / 14 مارس 1937م / (ص26 - 27) ما يلي:

«من آثار علمائنا المصلحين في هذا العصر الحديث: العلامة الأستاذ الشيخ المكي ابن عزوز رحمته.

كان هذا العالم الجليل - قبل رحلته إلى الشرق - من أساطين الطرقية، فلما رحل للشرق ومضاع كتب السنته أصبح سلفياً مصلحاً من اكابر السلفيين المصلحين، وقد كنّا نشرنا

(1) بل هو بمفاهيم الطرقيين شرك!

(2) «النجاح»: العدد (272)، 29 رجب 1344هـ / 12 فيفري

1926 / ص1 و2 / «الضالة المنشودة»

﴿ اهتداء بعد ضلال! ﴾

فهنا صرّح ابن باديس بأن «الشيخ المكي» كان ضالاً ثم هداه الله، حيث صار سلفياً موحّداً: «يَقَرُّرُ أَنْ التَّوْحِيدَ الْخَالِصَ إِنَّمَا يَكُونُ بِدَعَاءِ اللَّهِ وَحْدَهُ.. بعد أن كان مُرَقِّياً.. يدعو إلى الاستغاثة بالأولياء وَيُرَغِّبُ فِي دَعَائِهِمْ!.. كما شهد ابن باديس على نفسه؛ بأنه كان ضالاً، يقول الشيخ حمزة بوكوشة في مقاله «الشيخ ابن باديس والطرقية»: «ولقد ضلَّ بعض أنصار الطرق والزوايا من الفقهاء أنه يستطيع إضحام عبد الحميد، فقال له: أنت تتقد علينا اليوم ما كنت تُقرُّه بالأمس ولا تُتكرِّه، فما هذا الانقلاب؟ فما كان من عبد الحميد ﷺ إلا أن قال له: كنت ضالاً فهداني الله؛ ونسأل الله لك الهداية» اهـ⁽¹⁾.

كما كتب الشيخ الطيّب العقبي عن «الشيخ المكي»، أثناء تولّيه إدارة جريدة «البصائر» [العدد (159)، 9 صفر 1358هـ/ 31 مارس 1939م، (ص2) تحت عنوان «الإصلاح الديني وأبناء الزوايا الجزائرية في المشرق»:

«قليل من يجهل الشيخ المكي بن عزّوز وكونه عالماً عظيماً وابن زاوية جزائرية كبيرة، وقليل ممن يعرف علمه ونسبه من يجهل مُرَقِّيَّته وهو في وطنه وتوبّته منها في المشرق...» اهـ.

وقد حذا الشيخ العقبي؛ محرّر «البصائر»، حذو الشيخ ابن باديس في مجلته «الشهاب»،

(1) جريدة «الشعب»، العدد (2280): الخميس 10 صفر 1390هـ / 16 أبريل 1970م/ (ص7)

فأثبت رسالة للشيخ المكي إلى الشيخ البشير أبي الشيخ حمزة بوكوشة؛ «البصائر»، العدد (68)، 10 ربيع الأول 1356هـ/ 21 ماي 1937م/ (ص1) تحت عنوان: «من آثار المصلحين: كتاب من الشيخ المكي بن عزّوز ﷺ إلى بعض أحابه في «بتكرة» يتضمّن الجواب عن مسائل يكثر الأخذ والردّ فيها حتى اليوم:

«اتّلعنا على هذا الكتاب فأحببنا نشره لما تضمّنه من رأي الأستاذ الصريح في مسائل الخلاف بين المصلحين والطرقين عسى أن يتضح به سبيل الهدى لمن أراد الله به الخير، ولكي نلقم به حجراً من قال: إن العلماء قبل اليوم لم ينهوا عن مثل ما نهى عنه المصلحون» «البصائر».

افتتح الشيخ المكي كتابه بقوله: «الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، كتب يوم الخميس 15 في رجب عام 1331 من الأستانة العلية إلى أخينا الفاضل سيدي البشير بن سعد، بشره الله برضاه يوم لقاء، آمين؛...سألتهموني عن مسائل تحيرتم فيها حيث إن بعض الطلبة أتوكم من مصر وأنكرتم ذلك، فأنا أخبركم - إن شاء الله - بالحقيقة التي لا تسألون عنها أحداً بعدي... وكذلك عند علماء بلادنا المغربية والتونسية والجزائرية أمور كثيرة مغالفة للسنة مصادمة للدين ولا يشعرون بها، قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْلِكُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿١﴾ ولنتكلّم



الآن في المسائل التي سألتكم عنها...
منع الزيارة الشريكية:

أما زيارة قبور الأولياء... فالآفة الكبرى التي يعملها العامة وهو قولهم لصاحب القبر: يا سيدي اشفني واغفر لي واغنني وأعطني الثرية وأعطني القرآن والعلم ونحو ذلك... هذه المطالب دعاء لا يجوز طلبها إلا من الله؛ فتنبهوا لذلك... اه المراد منه، والسلام من أخيك محمد المكي بن عزوز بتاريخ أعلامه.

بهذه الطريقة يكون الشيخ ابن باديس والشيخ العقبي وجماعة المصلحين، قد ردوا على احتجاج الطرقيين، بأمثال الشيخ المكي؛ ممن عاشوا دهرًا في الطريقة، ثم صاروا يكتبون في الرد على ضلالتهم! وبمثل هذه الطريقة أرادوا دعوتهم وردتهم إلى الحق، الذي رجع إليه أولئك، أو أرادوا إفحامهم، وقطع متعلقاتهم، فما على ذلك الطرقي! الذي ذكر أنه يقتدي بأمثال «الشيخ المكي». زمان صرقيته.. إلا أن يتوب منها كما تاب «الشيخ المكي»!

أما جواب الشبهة الأخرى؛ وهي: هل أولئك الشيوخ لم يكونوا علماء ومُحلِّلين؟ حتى أقرُّوا بتلك الأوضاع، وقاموا بتلك الأفعال التي ينكرها المصلحون الآن؟

يجيبُ عنها «الشيخ المكي»؛ وهو يذكر توبته، في كتاب بعث به إلى أحد العلماء السلفيين في دمشق الشام؛ وهو الشيخ عبد الرزاق البيطار، وفي كتاب آخر، إلى الشيخ عبد العزيز الرشيد؛ صاحب مجلة «الكويت».

وقد بين في كل ذلك: حقيقة المذهب السلفي، الذي هداه الله إليه، ومعالمته التي جهلها الخاصة، بل العامة، فعادوها! - غربة الدين والعلم:

يقول في الأول: «وما أشرتُم إليه في مكتوبكم من السير على منهاج الكتاب والسنة وعقيدة السلف، فأنفث نفثة مصدور مغتم القلب بما يرى ويسمع من قلب حقائق الأمور، أنتم من الله عليكم بجلساء موافقين لمشربكم في التماس الحقائق، والتزام أقوم الطرائق، ذوق وإنصاف، وأنصاف بأجمل الأوصاف، كرفقاتكم الذين شرفوا منزلنا معكم، وأكرمونا بتلك الأخلاق الكريمة، وكالاستاذ الجمال القاسمي وغيرهم... وأما الحقيير هنا - أي في الأستانة - فكما قال القائل:

ما أكثر الناس لا بل ما أقلهم

الله يعلم أنني لم أقل فندا

إني لأفتح عيني حين أفتحها

على كثير ولكن لا أرى أحدا

فلا أجد من أطارحه مسائل العلم الصحيح؛

لأن الناس بالنظر إلى هذا المقام على قسمين:

جاهل لم يزاوِل العلم أصلاً، فهو لا يفقه

ما نقول، وحسبه إن سأل أن أجيبه بزبدة

الحكم، وهو أحب إليّ ممن عرف بعض العلم

إن لم يفتنه فائق؛ لأنه وإن لم استفد منه

مذاكرة تفكه عقلي، وتتمخ نقلي، فقد

أفادني من الله أجراً، وقد يكون لغيره سلسبيل

تلك الإفادة أجرى.

١٠. لطرح التقليد:

وإني أحمد الله تعالى على أن أنقذني من أسر التقليد، وصيرت إذا رأيت ثعنتهم واتخاذهم أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله أتلو قوله تعالى مذكراً لنفسي آلاء الله: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ كَفَرَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [١٩٥]، لأنني كنت أرى قول فقيه: المعتمد كذا، أو استظهر شيخنا كذا، كأنه بين دفعتي المصحف، والله بل أكد «استغفر الله»؛ لأنني أقول: الآية لا أفهمها مثله، ونظن كل كلمة قالها مالك في من مقولات مالك أو حنفي فأبو حنيفة أو شافعي... إلخ، والخروج عن الأربعة كالكنز ولو أيده ألف حديث، والحمد لله الذي عافانا مع بقاء احترامهم ومحبتهم في قلوبنا.

«الشيخ المكي» يُبصر الحقيقة (سنة 1316هـ):

وأخبركم أنني لما بدأت في الاستضاءة بنور الحديث ووزن خلافات الأئمة والفقهاء بالأدلة، وصرت أصلي بالقبض والرفع... إلخ، وذلك سنة ست عشرة وثلاثمائة وألف، التي لي في المنام قوله تعالى: ﴿سَيَمُوتُ الشُّعْرَاءُ مِنَ الْآثِسِ مَا وَلَّهُمْ مِنْ قَلْبِهِمْ أَنْ يَكُونُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ...﴾ [١٤٢]، وقمت بها من المنام على لساني... في ذي الحجة سنة 1327... اهـ.

«اهتداء» الشيخ المكي: «نصرت للسلفيين: أطلع الجمال القاسمي هذا الكتاب صديقه

والقسم الثاني: طالب علم زاول العلم فشتم رائجته، وجمد على ما عهد من شيخ مثله، فهذا أحسن أخلاقه أن لا يسمع لقولك ولا يتحدث بما يؤذي، وإنما قلت أحسن؛ لأن غيره من أهل العناد الحمقى يضللون من خالف ما اعتادوه.

١١. لا يستغاث إلا بالله:

سئلت مرة في مجلس: هل تجوز الاستغاث بأولياء الله؟ فقلت: لا يستغاث إلا بالله، وفي المجلس شيخ كبير ممن يعاني تدريس العلم عارضني بأنه يجوز، فقلت له: ما دليلك؟ فقام مغضباً قاتلاً وهو ذاهب: دليلي قول اللقاني:

وأثبتن للأوليا الكرامه

ومن نضاها فانبتن كلامه

فانظروا الدليل وتمزيكه على الاعتراض، هؤلاء لا يفرقون بين معنى الاستغاث، ومعنى الكرامة، وهو من الضروريات.

ومما أعجب منه وأتأسف، ما رأيته في نتائج مغالطاتي لأهل العلم ومناظراتي ومذاكراتي: أنني أجد الشبان والطلبة الصغار أقرب قبولاً للحق، وذوقاً للصواب، وسروراً بالدليل من الشيوخ، وأكثر الشيوخ جامدون على ما ألفوه، ومن أحبارهم ورهبانهم عرفوه، ولا أدري: هل ذلك لطول قعودهم في أرض التقليد صاروا كمن وقت له أوتاد التهمت تلك الأوتاد بالأرض، فلا يستطيعون النهوض منها؟ أم لأن غالب الشيوخ أكبر مني سناً؟ فهم يأنفون من أن يستفيدوا ممن هو أصغر منهم؟...

الألوسي (سنة 1327هـ)، يبشره بانضمام الشيخ المكي إلى السلفيين؛ يقول: «حضرة العالم التحرير، سليل العلماء الأفاضل السيد محمد المكي بن عزوز التونسي، نزيل الأستانة، كان من أشداء المتعصبين للجهميّين والقبوريّين، ثم بصره الله تعالى الحق فاعتقه، وأصبح يدافع عنه، وهذا الفاضل لشهرة بيته ونباهة أمره يُعدُّ بألوف...»، وذكر القاسمي أنه أرسل بكتاب ابن عزوز: «النكّز به جيش العلماء العصريّين في مغالبة الجهميّة»⁽¹⁾، والتمس من الألوسي أن يكتب ابن عزوز؛ قال: «عساء يزداد بصيرة ونوراً، فالحمد لله على توفيق هذا السيد وهدايته لما هديّ له...».

✽ بين الشيخ محمود شكري الألوسي والشيخ المكي،

كشف الشيخ الألوسي عن علاقته القديمة بالشيخ المكي، عن طريق المكاتبة، كما أشار إلى بعض الأسباب التي تجعل الكثير من الفضلاء يقبعون في أودية الضلال؛ حيث قال: «...هذا الرجل أعرفه منذ عدة سنين، فإن كتابه «السيف الرباني» لي في عنق المعارض على الجيلاني»؛ لما طبع في حضرة تونس لسنة 1310هـ أرسل منه لنقيب بغداد عدداً كثيراً من نسخته، فأعطاني النقيب يومئذ نسخة منه،

(1) هم أهل التعليل لصفات الله تعالى، يقول ابن باديس في «العقائد الإسلامية» (ص 73): «المعتلون: هم الذين ينفون الصفات الإلهية... والتعليل تعليل اللفظ عن دلالة معناه لحقيقي أو الخروج به إلى معنى آخر...» اهـ.

فطالعتها فرأيت الرجل من الأفاضل.

لعمري موانع الإهتداء!

غير أنه لم يقف على الحقائق، فلذلك استحكمت الخرافات في ذهنه، فتكلم على السلفيين، وصحح بعض الأكاذيب التي يتعلّق بها مبتدعة السوفيّة وغير ذلك من تحوير الاستغاثة، والتوسّل بغير الله، وإثبات التصرف لمن يعتقد فيهم الولاية، والاستدلال بهذين ابن دحلان⁽²⁾ ونحوه...

لعمري جهود العلماء السلفيين في تبصير المخالفين!

فأرسلت له كتاب «منهاج التأسيس» في الردّ على ابن جرجيس⁽³⁾ مع التثمة المسماة ب«فتح الرحمن»⁽⁴⁾، وذلك سنة اثني عشرة وثلاثمائة

(2) قال الشيخ محمد بن العابد الجلاّلي - تلميذ الشيخ ابن باديس - وهو يقرّط كتاب السهسواني: «لذي ردّه على إفك دحلان، قال: «ودحلان هذا هو أحد رؤوس الضلال الذين أعادوا لوثيّة القصور ماضي شياها بما ألفوه وكتبوه من الوسوس والضلالات... وقد كان هذا المخلوق «دحلان» مفتياً بمكة في أوائل القرن الحالي الهجري، وبواسطة علماء السوء أمثال دحلان والشهاني انتشر كثير من الفتن التي ما زالت الأمة الإسلامية تعاني وتلاتها» إلخ (الشهاب) جزء شوال 1352، ص 85-86.

(3) في الردّ على شبهات الجوّرين للاستغاثة بغير الله! أُلهم الشيخ عبد الحليف بن عبد الرحمن آل الشيخ في الردّ على دود بن جرجيس النقشبدي، فمات ولم يتمه، فاتمه العلامة الألوسي بكتاب عنوانه: «فتح المناس تيمم مسيح التأسيس» رد صلح الإخوان، فرغ منه في 1306هـ، وطبع في الهند سنة 1309هـ.

(4) لعلها: «فتح المناس».

وأما غيره فما أشبه بالضلالات وزلقات الهفوات...

لن آثار التَّمْلِيد الأعمى، والعصبية المنهجية:
إننا نجد فقيهاً تقياً محباً للسنة ومبغضاً للبدعة.. حسن النية؛ لكنه جاهل بعبادات النبي (ﷺ) وما كان عليه في شؤونه كلها، وقد يكون عارفاً بها أو ببعضها ويترك المتابعة النبوية عمداً؛ لأنها خالفت قول فقهاءه، ولو تخبره بإصلاح عبادة أو تحرير حكم شرعي بنص نبوي ينفر منك نفرتة من العدو وراك مخادعاً له، ولربما اتخذك عدواً مبيناً بعد المحبة والصحبة ويحكم بضلالك، كل ذلك لغلوه في التقليد ولا يخفى أن أولئك لا يقال لهم علماء إلا مجازاً لا خلاف في ذلك، كما قاله ابن عبد البر وغيره... لوبعد أن ذكر قسم الإفراط، تكلم عن:

السلفيون وفقه الأئمة:

القسم الثالث: وهم الأوسطون الذين تفقهوا بفقهاء الأئمة - رضوان الله عليهم - واعتوا بالحديث الشريف مع تفنن في الأصول والعلوم العربية ودققوا مسائلهم الدينية فما كان من الفقه سالمًا من مصادمة سنة بقوا عليه وما صادمها تبنوه وعنوا قتله بعدم بلوغ الخبر له، هذا فيما يتعلق بالعلم العملي.

الطريقة السلفية في أخذ العقائد:

وأما الاعتقادي فهو معذور في الابتداء في

وآلف، وكان إذ ذاك في تونس لم يهاجر بعد، ولم أعلمه بالمرسل، ويخطر لي أنني كتبت له كتاباً أيضاً التمسست منه أن يطالع الكتاب كله مع التمسك بالإنصاف، ولم أذكر اسمي ولا ختمته بختمي، وأرسلت كل ذلك إليه مع البريد الإنكليزي، وبعد ذلك بمدة هاجر إلى القسطنطينية، وكان يجتمع كثيراً مع ابن العم علي أفندي⁽¹⁾ ويسأله عن كتب الشيخين ويتشوق إليها، وقد اجتمع به ابن العم في هذا السفر الأخير وأخبرني عنه أنه الآن تمذهب بمذهب السلف قولاً وفعلًا وأصبح يجادل أعداءه ويخاصم عنه... 5 محرم الحرام 1328هـ.

وفي كتابه إلى الشيخ «عبد العزيز الرشيد» قال: «دخل علي من السُرور ما الله به عليم في التعرف بكم وضمري بصاحب مثلكم وذلك أن قلبي موجه من غربة العلم والدين وأهله وقلته أنصاره، وإيضاح هذا أنني لست أعني بالدين الدين الذي هتق به أكثر طلبة العصر والمنتسبين إلى العلم في الشرق والغرب...

لما هو العلم، على الحقيقة:

ولكنني أعني بالعلم والدين علم السنة، وما الدين إلا أتباعها وإثارها على عصارات الآراء وهجومه المتفحمة.

لما هو التوحيد:

وما التوحيد إلا توحيد السلف الصالح،

(1) هو الشيخ علي بن العلامة نعمان الأوسي، عالم، مشارك،

توفي سنة (1340هـ)



لنشأة خلفية [1]

..فأنا قد ربيت في مهد العلم من صغري،
وقد وسع الله علينا من رزقه ما سهل به القراءة
زمان التعلم والإقراء على شيوخ عديدة على
اختلاف مشاربهم وتفاوت درجاتهم تفننا
وأخلاقاً وارتحلت إلى بلدان عديدة؛ فجمعت
بعض ما كان متفرقاً من العلوم، والحمد لله،
ولكن لهو الشباب حال بيني وبين الاستكمال
في العلم والشهيد.

لعداوة الخلف لمذهب السلف، مع الجهل به [2]
وأيضاً لا تعرف في بلادنا المغربية إلا
التقليد الأعمى، فقد كنا نعد الفتوى بحديث
البخاري ومسلم ضلالاً وكما شدد علينا
شيوخنا في ذلك شددنا على تلامذتنا هناك،
فالتاجر كما اشترى يبيع ويزيد المكسب، فمن
ذلك أتى عند سفري إلى المشرق استعار مني ابن
أختي الأخضر بن الحسين.. «نيل الأوطار»
للشوكاني، فما تركته حتى أقسم لي بالله أنه
لا يتبعه فيما يقول، ومن ذلك أتى وجدت في عام
(1300) كتاب «الرؤضة الندية» للسيد صديق
حسن خان يباع عند كتبي في مكسرة اسمه
الشيخ الأخضر السنوسي العقبي، فنهرته
وزجرته، وقلت له: حرام عليك تبيع «الرؤضة
الندية»، فصار يعتذر بمسكنة، كأنه فعل
خيانة، أما تصانيف ابن تيمية وابن القيم،
فوالله ما نخلت فيها سطرًا لنفرة قلوبنا منها،
ومن جهل شيئاً عاداه.

كتب المتكلمين⁽¹⁾ ثم يترقى بطريقة السلف ولا
تؤخذ حقيقتهم إلا من كتب شيخ الإسلام ابن
تيمية وصاحبه... الشمس ابن القيم، فيعتقد ما
هناك بأدلة متينة وإيمان راسخ؛ فيصبح من
الفرقة الناجية التي عرفها النبي (ﷺ) بأنهم
على ما كان عليه المصطفى (ﷺ) وأصحابه،
وهذا القسم الثالث الذي هو على الصراط
المستقيم... قليل الوجود مع الأسف... أحبابنا
غروكم بالعاجز، فكما أنه لا يقبل قدح العدو
في عدوه فكذلك لا يقبل إطراء الحبيب لحبيبه،
والذي نفسي بيده إني لخالٍ مما تظن ويظنون،
فلا علم ولا عمل ولا صلاح ولا خلاص، والله ما
هو من هضم الأفاضل أنفسهم تواضعاً، بل
الإنسان على نفسه بصيرة وأحس الناس من ترك
يقين نفسه لظن الناس، وأنا أحكي لكم مقدار
بضاعتي تحقيقاً كأنكم ترونني رأي العين،
والله على ما نقول وكيل.

(1) بل يوجد ما يُعني عنها - والحمد لله - من الكتب السلفية،
مما يصلح الاندفاع بها، وقد بدأ الشيخ ابن باديس في أول
أمره يُدرّس لطلابه العقائد والتوحيد في مكتب «الجوهرة»!
صعادة علماء بلاده وأساتذته! ثم ما لبث أن وضع لهم
مدسرة من إملائه في العقائد السلفية، البعيدة عن مسالك
المتكلمين، حيث قرّر فيها مسائل العقيدة على طريقة
السلف، في إثبات والتزييه، والتغلب عن التعطيل، يقول
الشيخ أحمد حماني في مشهاده مهدي بن باديس الشيخ
الصناديق حماني... (ص15): «درستنا «جوهرة التوحيد»، ولم
يقتنع الشيخ بما في «الجوهرة» بل أملى علينا من عنده
إملاءات دعمها بالأحاديث الصحيحة والآيات... لقد نخلت:
«العقائد الإسلامية» إملاء الشيخ ابن باديس، بغاية تلميد.
الشيخ محمد الصالح رمضان

[الاهتداء إلى السلفية:]

ولكن في العاجز رائحة استعداد وشوق
للدليل، فلما ارتحلت إلى المشرق سنة (1316)
واطلعت على كتب أهل هذا الشأن باستغراق
الوقت، لا واشي ولا رقيب، وأمعنت النظر بدون
تعصب؛ فتح الله على القلب بقبول الحقيقة
وعرفت سوء الفشاوة التي كانت على بصري
وتدرجت في هذا الأمر حتى صارت كتب
الشوكانى وصديق خان وشروح «بلوغ المرام»
وما والاها أراها من أعز ما يطالع، أما كتب
الشيخين ابن تيمية وابن القيم فمن لم يشبع
ولم يرو بها فهو لا يعرف العلم، ويلحق بها
كتب السفارينى، و«جلاء العينين» للسيد نعمان⁽¹⁾
وآثار إبراهيم الوزير ونحوهم، ومنذ عرفت
الحقائق استردلت الحكم بلا دليل والحمد
لله، «وإننا لنرجو فوق ذلك مظهرا»، ومن
اللطائف أن في الشهر الأول والثاني من انفتاح
البصيرة ألقى إلي في مبشرة منامية قوله تعالى:
﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتُمْ آلَ أَبِي تَالُوتَ أَنِّي حَاوَاكُمْ﴾
﴿قُلِ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ...﴾ (البقرة: 142)...



(1) هو الإمام نعمان أفندي الألوسي؛ مفتي بغداد لت:
1317هـ، وصاحب كتاب «جلاء العينين» في محاكمة
لأحمد بن، وهما أحمد ابن تيمية، وأحمد ابن حجر
البيهقي

قصيدة في ذم الدنيا ومدح السنة وأهلها وذم البدعة وأربابها وشرحها

للإمام المفسر الفقيه: عز الدين أبي محمد عبدالرازق بن رزق الله الرُّسَعَنِي
المتوفى سنة (661هـ)

قرأها وعلق عليها: عمار ثماليت

باحث بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض

بالسنة عند المخالفين من الرافضة وغيرهم.
وكتب عدة مصنفات تشهد له بالعلم
والفقه، اشتهر منها تفسيره الكبير «رموز
الكنوز»⁽³⁾ الذي نهج فيه منهج الأثر مع مناقشة
بعض المفسرين كالأزمخشري في بعض المسائل
النحوية وغيرها.

توفي ليلة سنجار⁽⁴⁾ سنة (661هـ)⁽⁵⁾.

وهذه القصيدة النادرة التي أنشرها في هذا
العدد من هذه المجلة الغراء قد جاءت بأسلوب
أدبي رائع، وهي من بحر الخليل؛ بدأها الإمام

(3) طبع مؤخراً في تسعة مجلدات

(4) تقع قريباً من مدينة الموصل

(5) انظر في ترجمة الرُّسَعَنِي: «عقود الجمان» لابن الشَّعَار

(131/4)، و«مجمع الآداب» لابن الفُوطِي (1/214)،

و«تاريخ الإسلام» للذهبي (وفيات 661 - 670هـ/

ص72)، و«الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب

(77/4)

منشئ هذه القصيدة⁽¹⁾ هو: الإمام العالم
المحدث الفقيه المفسر الأديب الشاعر، عز الدين
أبو محمد عبد الرزاق⁽²⁾ بن رزق الله بن أبي
بكر بن خلف بن أبي الهيثم الرُّسَعَنِي.
وُلِدَ في بلدة رأس عين . وإليها ينسب .
الواقعة شمالي حلب الشهباء سنة (589هـ).

وسمع الحديث في بداية طلبه بدمشق
وحلب، ورحل إلى بغداد؛ فسمع من بعض
علمائها ومحدثيها، وسمع ببلدانٍ أخرى.
وعُني بالفقه الحنبلي ودراسة المصنفات
فيه؛ خاصة «المقنع» لابن قدامة، وقرأ علوم
العربية والأدب وبرع فيها.

وولي مشيخة دار الحديث بالموصل.

وكان متمسكاً بالسنة والآثار، ويصدع

(1) وشارحها لم يُنص في النسخة الحليّة على اسمه، لكن

يظهر أنّه صاحب القصيدة نفسها

(2) في بعض المصادر: «عبد الرزاق»

[illegible][illegible]

وقد وقع النَّاسُخُ في أخطاء واضحة وتصحيفات حاولتُ إصلاحها حتى تبدو القصيدة مستقيمة في اللغة والمعنى، كما أضفت بعض الكلمات بين معقوفتين [] أرى أنها سقطت سهواً من قلم النَّاسِخِ.

وهذا نصّها مع شرحها:



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزِّ

قال الشيخ الإمام العالم العامل عز الدين،
زين المحدثين، تاج العلماء، أبو محمد عبد الرزاق
ابن رزق الله بن أبي بكر بن خلف بن أبي
الهيّجاء الرستغني الحنبلي، قدس الله روحه:

إِلَامَ التَّمَادِي فِي بَوَادِي الْجَوَاهِلِ

وسعيًا إلى ما لا يعود بطائِلِ

«إِلَامَ» ههنا استفهام، وحذفت ألفها لدخول
حرف الجر عليها؛ فرفقًا بينها وبين «ما» التي
بمعنى الذي، ومنه قوله عز وجل: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾

[سورة النازعات، ١٣] و﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾ [سورة النازعات، ١٤]

و«التَّمَادِي»: التَّطَاوُلُ والامتداد.

و«البوادي»: جمع بادية.

و«سعيًا» و«هجرًا» و«وصلاً» مصادر.

وهجرًا لما يُجدي ويهدي إلى النقي

ووصلاً لما يُردي ويُلهي بباطلِ

وقد نصب الموتُ المُطيفُ حباتلاً

وأرواحنا صيدٌ لتلك الحباتِلِ

«المُطيفُ»: المُحيطُ من كلِّ جانب.

«الحباتِلِ»: جمع حبالة، وهي شَرَكُ الصَّائِدِ.

فيا نفسُ ما الدنيا بدار إقامةٍ

فلا تخطبي منها عروسَ الرذائلِ

مواليقُها محلولةٌ لا تقي بها

مخاريقُها محضوفةٌ بالفوائلِ

«المخاريقُ»: جمع مخراق، وهو أن يخرج

الباطلُ في صورة الحق، يُمَوِّه به على الضعفة.
و«الفوائلُ»: جمع غائلة، وهي الخصلة التي
تقول، أي: تهلك في خفية.

صنائعُها معروفةٌ مع صحابِها

وقائعُها موصوفةٌ في الأوائلِ

فكم قصمتَ مُلْكًا رفيقًا عمادُه

وكم قصمتَ مُلْكًا منيعَ الجحافلِ

و«الفصمُ»: قطع الشيء المستدير.

و«القصمُ»: كسر الشيء من طوله.

و«الملِكُ» بسكون اللام: الملك، وبه قرأ
عبد الوارث عن^(٦) أبي عمرو من طريق القصبِي
وأبي معمر: «مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ»^(٧).

«الجحافلُ»: جمع جَحْفَل، وهو الجيش.

وكم جدكُ ذا نَجْدَةٍ بعواقِلِ

وكم عقلتَ مُسْتَفْصِماً بالمعاقِلِ

و«جدكُته»: رمته بالجدالة، وهي الأرض،

ومنه قول الشاعر^(٨):

قد أركبُ الآلةَ بعد الآلةِ

وأتركُ العاجزَ بالجدالِته

ومنهُ سُمِّيَ الجدالُ جدلاً؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ

من الخصمين يقصدُ العُلُوَّ على صاحبه بالحجةِ

(٦) في النسخة: ابن أبي عمرو، وهو تصحيف مظهر، وعبد

الوارث هو ابن سعيد، روى القراءة عن أبي عمرو النصري

انظر: «غاية النهاية» لابن الجزري (١/٤٧٨)

(٧) وهي قراءة شاذة، انظر: «مختصر شواذ القرآن» لابن

خالويه (٩)

(٨) هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري

وتركّه بالحدالة، وقيل: سُمِّيَ بذلك من جدلتُ الحبلَ إذا قتلته وأحكمته، فالمتناظران كلُّ واحدٍ منهما يقتل صاحبه بالحجة إليه.

و«النُّحْدَةُ» بفتح النون: القوة.

و«العواقل»: جمع عاقلة، والعاقلة جمع عاقل، وهو الذي يدفع الدية من أقارب الشخص، عقلت: قيّدت.

«مُسْتَعَصِمًا»: مُسْتَمْسِكًا.

و«المعاقل» جمع معقل وهو الحصن.

وكم قد أرت في غدرها وجه غدرها

وأصمت بسهم الوهم من فهم عاقل

وكم سفكت في حبها دم عاشق

فأنوثته شلّوا⁽⁹⁾ في الثرى والجنادل

«سفكت»: أراقت، والسفك مخض الدم،

والسفح والصب والإراقة يستعمل في الدم وغيره.

«أنوثته»: أسكنته، ومنه لقوله [عزّ]:

«لئن لويتهم من الجنة غرقاً» [الجنّة: 158] في

قراءة حمزة والكسائي.

و«الشلّو»⁽¹⁰⁾: الجسد لا روح فيه، ومنه قول

الشاعر⁽¹¹⁾:

وذلك هي ذات الإله وإن يشأ

يبارك على أوصال شلّو ممزّع

و«الثرى»: التراب.

(9) كتب النسخ «يتلو»، والظاهر أنها مصحفة، بدليل ما

استشهد به في الشرح من بيت خنّيب

(10) كتبها النسخ مصحفة: «التلو»

(11) هو الصحابي الجليل خنّيب

و«الجنادل»: جمع جندل، وهو السخر، وأحدثه جندلة

وكم أيتمت من ذي تمائم أزهر

وكم ائكلت أو أرملت من حلائل

واليتيم من ابن آدم: موت الأب، وموت الأم في غيرهم.

«التمائم»: الرقى.

«الأزهر»: من الزهرة، وهي البياض.

و«أو» هنا بمعنى الواو، فيكون التقدير:

وأرملت، وهذا جائز الاستعمال، قال الله تعالى: «ولا

تطلع بينهم وإنما أوكفروا» [الأنعام: 110]، معناه: وكفروا،

كذا قال أرباب التفسير، ثم⁽¹²⁾ قال جرير:

نال الخلافة أو كانت له قدراً

كما أتى ربّه موسى على⁽¹³⁾ قدر

معناه: وكانت له قدراً.

و«الحلائل»: جمع حليلة، وهي الزوجة.

فيا غبرات الموت جئوا وشمروا

ولا تفضلوا هاموت ليس بغافل

«الغبرات»: البقايا، وهو من الأضداد، يقال:

غبر بمعنى: ذهب وبقي.

وما غرض الأوقات إن سهامه

مفوقة ترميكم في المقاتل

و«الغرض»: ما ينسب في الهواء من ورق ونحوه.

و«تفويق السهام»: أن يجعل فوقها في الأوتار

(12) كذا في النسخة

(13) كتب النسخ هنا: «له»، وهو من أخطائه



للرّمي.

فَوَالله لو لم تلقَ غيرَ انتقامنا

إلى جَدَتِ في صَحْصَحَ غيرِ أهل

«الحدَثُ»: القبر.

«الصَحْصَحُ»: الصحراء.

«الأهل»: ذو الأهل، كما يقال: رجلٌ ثامر،

أي: ذو ثمر، ونابل أي: ذو نبل.

وَيُسَلِّمُنَا لِلدُّودِ أَهْلٌ وَدَادُنَا

وَتُثْرَكَ أَكْلًا لِلهُوَامِ الْقَوَاتِلِ

«يُسَلِّمُنَا»: أي يخلّي بيننا وبين الدود.

«الأكل»: بسكون الكاف وضمّها - وبكسر

قُرئ -: الشّيء المدكول.

و«الهوامُ» بالتّشديد: جمع هامة، وهو الدّيب،

يقال: همّ هميمًا إذا دبّ.

«القواتل»: جمع قاتلة، وما كان على فاعلة

فهو في الجمع فواعل، كضاربة وضوارب،

وذاهبة وذواهب، وكذا المذكر إذا كان اسمًا

كقادم وقوادم، فإن كان صفة فهو في الجمع

فُعْل وفُعّال، كصائهم وصوّم وصوّم، وقد يُستعمل

في الجمع فواعل في الشّعر، قال الشّاعر⁽¹⁴⁾:

وإذا الرجال رأوا يزيدَ رأيتهُم

خَضَعَ الرّقابَ نواكسَ الأبصارِ

وَنَهَجَرُ بِلْ تُنْسَى كَأَن لَّمْ يَكُنْ لَنَا

وَجُودٌ وَلَمْ يُحْفَلْ بِنَا فِي الْمَحَافِلِ

لَكَانَ جَدِيرًا أَنْ يَطُولَ اكْتِنَابُنَا

وَنَبْكِي نَجِيمًا بَعْدَ طُلُوعِ الْوَابِلِ

(14) هو الفرزدق

«الحديرُ بالشّيء»: الخلقُ به والحريُّ والحقُّ،

وفي معناه: فلانٌ قمينٌ بكذا، وقَمْنٌ بكسر

الميم وفتحها.

و«النّجيعُ»: الدّم الطّري.

و«الحلُّ»: صغارُ المحلّ.

و«الوابِل»: كبارهم، وسمّي بذلك لاشتداد وقّعه،

فكلُّ وابلٍ ثقیل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَخَذْنَا وَابِلًا

﴿١٥﴾﴾ وَيَقَالُ: وبلت السماء، تبلُّ وَبَلًا.

فَكَيْفَ وَمَوْتَ ثُمَّ قَبْرٌ وَمَحْشَرٌ

وَنَارٌ وَعَارٌ مَعَ تَوَالِي ثَلَاثِلِ

«الثلّاتل»: الأمور العظام، ويقال: تراثر.

«النّائل»⁽¹⁵⁾: العطاء.

وَدَارٌ يُجَازِي النَّاسَ فِيهَا بِفَعْلِهِمْ

فَهَذَا بِأَغْلَالٍ وَذَا بِغَلَائِلِ

وَهَذَا بَعْدِلٍ فِي جَحِيمٍ مُعَذِّبِ

وَهَذَا بِفَضْلِ فِي نَعِيمٍ وَنَائِلِ

فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُعْطَى نَعِيمًا مُرَبَّدًا

وَتَسْكُنَ جَنَاتِ ذَوَاتِ خُمَائِلِ

«الخُمائل»: جمعُ خميلة، وهي الرّوضة.

فَدَرَنْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَاتَّبِعْ رِسُولَهُ

فَمَنْهُ الْهَدْيُ لَا مِنْ مَصْلٍ وَبَائِلِ

«الواوُ» في قولنا: «لا من مصلٍ وبائلٍ» للجمع لا

للتّرتيب: إذ الأسْلُ فيها الجمعُ في قول عامّة أهل اللّسان،

فيكون تشديرُ الكلام: لا مَن بالٍ ثُمَّ سَلَى وَلَمْ

(15) هكذا جاءت الكلمة مفسّرة هنا، وموضعها البيت الذي

بعد الآتي

يتوضناً، والإشارة في ذلك إلى أبي الحسن الأشعري، فإنه قد نُقل عنه أنه بال يوم العيد وصلّى ولم يتوضناً، فتبيل له في ذلك قتال: «هذه بؤيلة العيد»⁽¹⁶⁾.

أثيم زعيم مفند معتبر معاً

رجيم لثيم قائل غير فاعل⁽¹⁷⁾

«أثيم» و«رجيم»: فعيل بمعنى مفعول، أي هو مأثوم مرجوم بالطرد عن حرَم السنّة، والمراد بالزّعيم أنه يُعرف بالبدعة والشّر كما تُعرفُ السنّة بزمنيتها.

و«المفند» هنا: المنسب، والنسب النساب، ويكون المفند بمعنى المثبط وبمعنى التوبيخ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ تَنْتَهَوْنَ (١٤)﴾⁽¹⁸⁾.

وآله الله الكلام وأهله

فهم فئة لا يعباون بناقل
يروون بأن الدين نيظاً برأيهم
وأن كلام المصطفى غير فاصل
تواترت الآثار في ذمهم فهم
زنادقة ما آمنوا بالرسائل

(16) حاشا الإمام أبا الحسن الأشعري أن تُنسب له هذه الحكاية، وهو العابد الزاهد، وهي من اختلاق أبي علي الأهوازي عليه، وقد أشار إليها الرّسعي الشاعر هنا تنعاً لبعض الحنابلة الذين ذكروا أشياء من مثالب الأشعري أكثرها لا يصح.
انظر: «تبين كذب المفتري» لابن عساكر (395)
(17) وهذه مبالغة عظيمة من الشاعر في ذمّ الأشعري، ولعله يقصد جس أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة وما أجمل قول شيخ الإسلام ابن تيمية في وصف أبي الحسن الأشعري: «كما في «مجموع الفتاوى» (204/12): «الأشعري سُلبي بطلقتين طائفة تفضله، وضائفة تحبه، كلٌ منهما بكذب عليه»

قضى الشافعي الألمعي بضربهم

واشهارهم كي يعرفوا في القبائل

«الألمعي»: الفطن الذكي، يُقال: رجل ألمعي ويلمعي للمتوقّد ذكاءً، قال الشاعر⁽¹⁸⁾:

الألمعي الذي يظن بك⁽¹⁹⁾ الظن

كان قد رأى⁽²⁰⁾ وقد سمعا

وكل علم أخبار الصفات وآبها

إلى الله⁽²¹⁾ واحذر شر كل مجادل

وإياك والتأويل فهو ضلالة

وحدس وتخمين وخيم المناهل

«الحدس» و«التخمين»⁽²²⁾.

«المناهل»: جمع منهل، وهو اسم للماء الذي ينهل منه، وقد يكون مصدرًا مثل النهل، والנהل: الشرب الأول.

وقل إن ربي في السماء قد استوى

على العرش واقطع كل وهم وزائل

«الزائل»: الفارق⁽²³⁾.

(18) هو أوس بن حجر التميمي

(19) كذا في النسخة، وهكذا في بعض روايات البيت، وفي بعضها الآخر: «لك»

(20) في النسخة: «درى»، وهو تصحيف أو خطأ

(21) ليس مراد المؤلف هنا تقويض علم معاني الصفات ودلالاتها إلى الله تعالى، فهي على ظاهرها ومنطوقها، وإنما مراده تقويض علم كيفياتها وحقائقها التي لا يعلمها إلا الموصوف بها سبحانه

(22) هكذا جاءت الكلمتان في النسخة بدون شرح

(23) في النسخة: فارق



وَأَمْلَقَ جَوَازَ الْإَيْنِ هَانِصٌ ثَابِتٌ⁽²⁴⁾

صحيحٌ صريحٌ ظاهرٌ غيرٌ خامل

«الخامل»: الخفي، ومنه خَمَلُ البساط؛ لأنه يستتر ما خلفه، والروضة خميلة لهذا المعنى.

وَقُلْ إِنْ قَوْلَ اللَّهِ صَوْتُ وَاحِرْفٌ

وهل سألت يا أشعري بمائل

ومن قال «يا موسى أنا الله» غيره؟

فأصبح يُتلى في الضحى والأصائل

«الأصائل»: جمع آسال، والآسال جمع أسل، والأصل جمع أصيل، وهو العشي.

وَأَسْتَدُّ لَهُمْ أَقْصَالَ أَفْضَلِ مَرْسَلٍ

بشرعٍ علا قهراً على كل صائل

فإن عارضوا يوماً بأخطأهم⁽²⁵⁾ فقل

ألا كلُّ شكلٍ يقتدي بالمشاكل

«الشكل»: المثل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَ

مِنْ شَكْلِهِمُ أَنْزِجًا﴾ [الزمر: 16].

وقل لهم إن هم أصرُّوا وعاندوا

ألا يا نفاة الحق هل من مباهل

و«المباهلة»: الملاءمة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

نَبِّهْهُمْ فَتَجْعَلُ لَكُمُ اللَّهُ عَلَى الْعَكَاكِبِ﴾⁽²⁶⁾

[الزمر: 16]، وقال ابن عباس رحمهما: «من شاء

(24) وهو حديث الجارية التي سألت النبي ﷺ بقوله: «أين

الله؟»، وهو في «صحيح مسلم» (537).

(25) الإشارة إلى غياث بن غوث الأخطل، الذي يستشهد

المتكلمون بقوله:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

بأهله أن المسائل لا تعول»، أي: لا عنته.

وبين لهم أخباراً أخبار ديننا

نجوم الهدى والعالمين الأمائل

كسيِّد أهل البصرة الحسن الذي

فضائله أربت على كل فاضل

«أربت»: زادت، قال ابن السكيت⁽²⁶⁾: يقال:

قد أربى على السبعين زاد عليها، ويقال: سابه فأربى عليه أي زاد.

ونعمان والثوري وابن عيينة

ومالك النجم الذي لم يُعادل

وخذني السخا والعلم أعني ابن شافع

وسيم المَحْيَا هاشمي الشماثل

«الخدن»: الصاحب.

«وسيم»: حسن، والوسامة للخصن، وقوم وسام

ونسوة وسام.

«المَحْيَا»: الوجه.

و«هاشم» هو ابن عبد مناف.

و«الشافعي» من أولاد المطلب، لو هوا وهاشم

أخوان.

ومن لم يُجارى في نجارٍ ولم تزل

مناصبه في المرزٍ يكفين وائل

«النجار»: بكسر النون وضمها. والنجر

كلُّ ذلك بمعنى، وهو الأصل.

ومن نُشرت في الناس أعلام علمه

وصيغت يده من سحابٍ هواطل

(26) انظر: «إصلاح المنطق» (242)

وشمسُ سما العلم أعني ابنَ حنبلٍ
نصيرُ كتاب الله يومَ التخاذلِ
ومن بذلَ النفسَ النفيسةَ في العلا
فقصّرَ عنه كلُّ عالٍ وكاملٍ
ومن طبقَ الآفاقَ علماً وحكمةً
ونصّ منارَ الدين بعد التماقلِ
«نصّ»: رفع، ومنه نصت الخبيثة رأسها إذا
رفعت، ومنه المنصة، ومنه سُمي النصُّ لارتفاعه
على سائر الأدلة بقوة الدلالة.
«المنار»: العلم.

ومن أزرَ الإسلامَ حينَ تحاملت
عليه ثباتُ الرّيع أي تحامل
«أزر»: قوى ونصر.
«الثبات»: لجمع ثبّة، والثبّة الجماعة، ومنه
قوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا فِي الْحَنَافِ﴾ [الأنعام: 171].

وسلّ عليه الاعتزالَ سيوفه
وصال عليه بالقنا والقنابل
«صال»: سطا.
«القنابل»⁽²⁷⁾: جمع قنبلة، وهي الجماعة من
الفرسان.

فسلّ فتى شيبانَ صارمَ علمه
وصال عليه صوّن من لم يجامل
«يجامل»: من المجاملة، وهي المداراة لرغبة
أو رهبة.

فبدّدَ شملَ القوم بعد تحاشن
كتبديد أسد الغاب شملَ الفياضل
(27) تصعّف في التّسعة إلى ضائ، وكذا ما بعد إلى قبيلة

«التحاشن»: الاجتماع، يقال: حشد أي جمع.
«الفياضل»: جمع غيثلة، وهو ولدُ البقرة،
والغيثلة أيضاً: الغبار، وهو أيضاً نوعٌ من الشجر.
وغادرهم صرعى بمعترك الردى

وأفناهم قتلى وإن لم يُقاتل
«غادرهم»: تركهم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا
يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الأنعام: 149].
ومنه سُمي الغدير: لأن السيل تركه.
«المعترك»: موضع المعترك في الحرب.

وقام بنصر الحق حتى تألّقت⁽²⁸⁾
كواكبُه وأبلّولجت بالدلائل
«تألّقت»: لمعت.

«أبلولجت»: افلوعلت من البلجية، وهي
الظهور، ومنه بلج القمر إذا ظهر، والبلجة: ما
بين الحاجبين من الشعر⁽²⁹⁾.

وخاض بحارَ الموت حتى أداله
فعاد رفيعَ الشأن بعد التضاؤل
أداله بالدال المهمة: جعل له الدولة.
«التضاؤل»: من قولك: ضئيل، أي: حشير صغير.

فكم أرغبوه بالتضار وباللّهي
وكم أرهبوه بالسيوف النواصل
«التضار»: الذهب.
و«اللّهي»: العطايا.

(28) في النسخة: «تألفت»، بالفاء، وهو خطأ
(29) كذا في النسخة، والأولى أن يقول: «واللّجة» ما بين
الحاجبين إذا كان نقياً من الشعر، انظر: «القاموس»
(ب ل ج)، و«تاج العروس» (427/5)



فلم يُلَفْ يوماً مُرْجَحِيًّا لَسْتِيهِمْ

ولا مُكْفَهَرًا عند فَزَعِ النوازل

«يُلَفْ»: يوجد.

«الْمُرْجَحَنَ»: المائل.

«السَّيِّبُ»: العطاء.

«الأكْفَهَرار»: تغطية الوجه أو تعبيسه.

«النَّوْازِل»: التي تنزل بالناس.

لقد نال مجداً لا يُرامُ وحلَّ مَنْ

بروح المعالي في أعالي المنازل

«المعالي»: جمع مَعْلَاة، وهي الخسلة العالية التدر.

فأحمدنا بين الأئمة كلهم

كأحمدنا في المرسلين الوسائل⁽³⁰⁾

فيا صحبه هُئِيَتْ بِاتِّبَاعِهِ

فأنتم به في مَضْبَةِ لم تُطاول

«الهضبة»: الموضع العالي يهتضم به، جمعه

هضبات.

أعزَّاء صيغت من سنايا نفوسكم

وصينت فلم تكشف قناع المسائل

«السَّنايا» ممدود: الشرف.

«سينت»: من السَّيَّانة، والمعنى أنها لا يظهر ما

يتوم بها من الحاجات، بل يكتُم ذلك غيرَ وعنة.

زهدتم فسئلتهم وامتطيتهم ذرى العلى

على رغم أنف الأكثرين القلائل

(30) الوسائل: جمع وسيلة، وهي في اللغة ما يُتَقَرَّبُ به إلى

الغير، والمعنى أن المرسلين يُتَقَرَّبُ بالإيمان بهم وحبهم

وأنساعهم إلى الله تعالى، وليس المراد التقرب بذواتهم؛

فإنه من الوسائل المحرمة الممنوعة

«الدُّرَى» بضم الدال جمع ذُرْوَةٍ بكسرهما،

وهي أعالي الشيء

«على رُغْمٍ» أي على دُلٍّ، من الرُّغَام وهو الثَّراب

وما زلتُم شَمَّ العرانيين لم يشن

شَرَى عزكم نقص التماس الرذائل

«شَمَّ العرانيين»: طوالها، والعرانيين: جمع

عرنين وهو الأنف، وهذا ضرب من المجاز يُنحى

به نحو العزة والأبهة.

«الشَّرَى»: الزيادة.

ووجودكم زان الزمان وأهله

ووجودكم غوثٌ وغيثٌ لما حل

«الماحل»: المُحَل، ويقال: بلدٌ مُمَحَلٌ وماحلٌ؛

إذا كان مُجَدَّبًا لا نبت فيه ولا أهل.

وأنتم حماة الدين في حومة الوغى

وأنصاره عند اصطفاف المناصل

«الوغى»: الحرب.

«المناصل»: جمع مُتَّصِل وهو السيف.

و«اصطفأه»: تصادمتها.

وأنتم صياريف الحديث وصحبه

فمن لم تُؤكِّوه الرواية لا يلي

وأنتم بحور العلم والناس جدول

وهل يلحق اللاذِي نَقَعَ الجداول

و«الجدول» بفتح الجيم وكسرهما: النَّهْرُ

الصَّغِيرُ.

«اللاذِي»: واحد اللواذِي، وهو معظم البحر.

وعالمكم عالي على كل عالم

وعاملكم⁽³¹⁾ والي على كل عامل

ولله سر فيكم ودليته

ظهوركم مع كثرة المتعامل

وانتم ولآة القلب في كل حالة

وحبكم حشو الشوى والأياطل

«الشوى»: الأظراف، ومنه قوله **﴿رَزَقَ: ﴿رَزَاةٌ**

لِلشَّوَى ﴿٧﴾ [الشوى]، ويكون بمعنى الأمر

الهيّن، وبمعنى رذال المال، والشوى أيضاً: جمع

شواة، وهي جلد الرأس.

«الأياطل»: جمع أياطل، وهو الخاسرة، والإياطل

الخاسرة أيضاً، وقد تُكسر الطاء، والجمع أطلاء.

أرى بفضلكم مرقاة كل ضلالة

وحبكم مرآة وجه الفضائل

وذمكم سيما لكل⁽³²⁾ منافق

ومدحكم مفتاح باب النوافل

«النوافل»: الزيادات.

فيا رب قد أخلصت حبي لأحمر

فلم ين رأبي فيه عدل العواذل

وما جمحت نفسي لخلب مطمع

وما طمحت عيني إلى حال حائل

«جمحت»: أسرعت.

«الخلب»: ما يدل على المطر وما يمطر،

(31) في النسخة: «وعالمكم»، وهو خطأ

(32) في النسخة: «كل»، وزدت اللام خوفاً من انكسار وزن

البيت

وهو البرق، أصله من خلبته، أي خدعته.

ولم أنا عنه راكباً لقم المنى

ولا طالياً لين الملا والمأكّل

«اللقم»: الحريق، سمي بذلك؛ لأنه يلتهم المارين،

كما سمي السراطل؛ لاستراطه المارين فيه.

«الملا»: أصله المد؛ لكن قُسر لضرورة الشعر،

وهو معمول الكشان.

ولم آل ممن يرتضي الشعر شيمة

وإن كنت من أسبابه غير عاطل

«الشيمة»: السجينة والخلق.

ولكنه لما اكتسى فخر مدحه

صرفت إليه همه لم تُحاول

«تُحاول»: من الحول، وهو القوة.

فالبسته ثوب الفصاحة معلماً

وأبرزته في صورة لم تُماثل

ورصمته إذ صغته متجانساً

بذر معاني ما ألت بساحل

فلو كان شخصاً كان في الحسن يوسفاً

وفي الفضل إكليلاً لعقد الأفاضل

وقيس بقيس حلمه وسخاؤه

بحاتم طي إذ يرى وجه سائل

«قيس»: هو ابن عاصم الميثري، وكان

الغاية القصوى في الحلم، حتى قيل للأحنف ابن

قيس: هل رأيت أحلم منك؟ فقال: إي والله،

قيس بن عاصم، لقد كنا نتردد إليه في الحلم

كما نتردد إلى العالم في العلم.

مراحل زمنية للانحراف عن العربية

شير كاسل
تيسميت

وإذا صلبت من العلوم أجلها
فأجلها منها مقيم الألسن
هذا بالنسبة لما يُعرف بعلوم الآلة، أما العلم
الأجل على الإطلاق؛ فالشواهد وفق الكتاب والسنة.
ومن المعلوم أن الحال التي كان عليها
رسول الله ﷺ وصحابته الكرام. رضوان الله
عليهم. خير حال، حيث كانت القلوب مجتمعة
على كتاب الله، والجوارح مجمعة على الاستجابة
لأوامره. جل في علاه.، والألسن مسخرة للنطق
بما يحبه ويرضاه، ولا زالت كذلك إلى أن
دخل في الإسلام من لم يعرف الجاهلية،
وخالط العرب العجم، فزحفت على جزييرتهم
أفواج وشعوب وقبائل وأجناس وأخلاط من
الناس، فيهم العجمة البربرية والرماننة الفارسية
واللكنة الرومية والمطمطة الزنجية وغيرها مما
تطوله اللغة العربية البهيّة.

ومع أنها وردت مواقف لبعض الصحابة
- رضوان الله عليهم - فيها أن منهم من كان
يُحسن العربية وغيرها، كما صح عن أبي
هريرة رضي الله عنه أنه رطن بالحبشية⁽²⁾، وأنه رطن

(2) «صحيح مسلم» (104)

الحمد لله المتفرد الوهاب، القائل في أي
الكتاب: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا رَبِّيَ الْكَلِيمَ ﴿٣٠﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ
الْأَمِينُ ﴿٣١﴾ عَنْ قَلِيلٍ لِيُتْلَىٰ مِنَ السُّورِ ﴿٣٢﴾ وَلِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ
مُشِيْرُهُمْ ﴿٣٣﴾﴾، والقائل سبحانه: ﴿لَكَاتِ
الَّذِي يُلْحِذُونَ لِأَنَّهُ أَفْجَىٰ وَمَعَنَا لِسَانٌ عَكِرٌ
مُشِيْرٌ ﴿١٣﴾﴾، وصلى الله وسلم على نبيه
المصطفى ورسوله المجتبي، خير ولد عدنان،
وأفصح من نطق بالقرآن، وعلى صحابته الخيرة،
الكرام البررة، أفصح الناس، والصابرين عند
الزَّيْغ والالتباس، أما بعد:

فإن العلم أولى ما اشتغل به الإنسان، وخير
ما تفاضل به الثقلان، وأزكى ما تقاضى في صلابه
الجنسان، وإن مما يبدأ به المتعلم وما يصلح به
لسان المتكلم علم العربية، فبه يصلح التَّحاور
والخطاب، وبه يعرف المنطق الصواب، وبه تفهم
السنة والكتاب، قال بعض الشعراء⁽¹⁾:

النحو يبسط من لسان الأكن
والمرء تُكرمه إذا لم يكن

(1) هو إسحاق بن حلف البهراني، كما في «الكامل» للمبرّد
(239/1)

الحال؛ بأن تغير الألفاظ والمعاني والأحكام، فهذا قد تكفل ربنا سبحانه بحفظه، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَمُحِيطُونَ﴾ [الشورى: 1-2].

ومن طريف ما نقل في ذلك: ما حكى عن بعضهم أنه حضر جنازة فسأله بعض الفضلاء، وقال: من المتوفى؟ بكسر الفاء.. فقال: الله تعالى، فأنكر ذلك إلى أن بين له الغلط، وقال: قل: من المتوفى، بفتح الفاء⁽⁶⁾.

ومن الطريف أيضاً ما ورد كذلك في «عيون الأخبار» لابن قتيبة الدينوري (2/160) أن أعرابياً سمع والياً يخطب؛ فلعن مرة أو مرتين، فقال: أشهد أنك ملكك بقدر.

هذا، وإن من أعظم أسباب انحراف من انحرف من الحمية والمعتزلة وغيرهم من أهل الكلام عجمتهم وعدم إدراكهم ومعرفتهم لكلام العرب، فهذا هو ذا أحد رؤوس المبتدعة في زمانه بشر الرئيسي يقول لأصحابه⁽⁷⁾: قضى الله لكم الحواتج على أحسن الوجوه وأهنؤها، فقال قاسم التمار: هذا كما قال الشاعر:

إن سليمان والله يكلوها

ضئت بشيء ما كان يرزوها

«جاء في «العقد الفريد» لابن عبد ربّه (1/296) بعد هذا البيت: وبشر الرئيسي رأس في الرأي وقاسم متقدم في أصحاب الكلام، واحتجاجة لبشر أعجب من لحن بشر».

(6) «معجم المصنف اللفظية» (ص492)

(7) كما في «عيون الأخبار» (2/157-158)

بالفارسية⁽³⁾، وروي عن سلمان رضي الله عنه أنه أراد أن يدعو قوماً فرساً؛ فرطن لهم بالفارسية⁽⁴⁾، وورد عن زيد بن ثابت أنه تعلم اللغة العبرانية في أيام.

ولكن ذلك لم يكن ليؤثر فيهم تأثيراً ذا بال، فقد كانوا أجل من أن ينقادوا لملحنون الأقوال، كما أن مخالطتهم كانت مخالطة تعليم وتوير، لا مخالطة تأثر واتباع وتقرير، وقد كان الناس عامة مؤمنهم وكافرهم يفهمون خطاب الله تعالى لمجيئه بلسانهم العربي، فلا المؤمنون استشكلوا من الفاظه غامضاً، ولا الكافرون قالوا: إنه كان في تراكيبه متناقضاً.

روى عبد بن حميد في «مسنده» عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه بأن قريشاً قالت لعنبة ابن ربيعة بعد خطابه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعدم فقهه له إلا الصاعقة، قالت له: «ويّلك، يكلمك الرجل بالعربية، لا تدري ما قال»⁽⁵⁾.

وقبل أن يتوفى آخر من يستدل بعربيته إبراهيم بن هرمة القرشي تلميذ أبي بكر المزملي تلميذ الشافعي. رحمهم الله. بدأ تبعا لعجمة اللسان ينتشر تصحيف وتحريف القرآن وحديث رسول الأنام، عليه الصلاة والسلام.

المتسود هنا التصحيف في الضبط والشكل، والتحريف في الحروف، كما هو اصطلاح المحدثين، وهذا في لسان المتكلم لا في حقيقة

(3) «سنن أبي داود»: كتاب الطلاق (35) الحديث (2277)

(4) «ضعيف الترمذي» (1604)

(5) «مسند عبد بن حميد» (1123)، انظر: «صحيح السيرة النبوية» للألباني (159-160).



وفي مثل هذه الفترة نشأ من زاد اللام في لفظة «استوى» حتى صارت «استولى»، كما زادت اليهود النون في لفظة «حطة» حتى صارت «حنطة»، ونشأ كذلك من يستدل بكلام الأخطل على أن كلام الله تعالى نفسي فقط لا صفة ثابتة حقيقة له، تعالى عما يقولون علواً كبيراً.

ثم أعقبت هذه الفترة العصبية طائفة للحق غير مصيبة، حيث ألزمت الناس تعلم فنون العربية، وذلك بترتيبها معرفة الحق على وجوه ودقائق الإعراب، وبنيت الدين على معرفة تخريجات ومبهمات اللسان والعباب، وعلى معرفة أسماء السباع والسيوف والوحوش والألقاب، وعلى دراسة شواذ الأبنية وغرائب الألفاظ ونوادير الكنى والأنساب، فأدى هؤلاء تعمقهم في الدين وتكليفهم العباد ما لم يكلفهم به رب العالمين إلى أقوال سيئة وآراء خاطئة، كما هو الحال مع بعض اللغويين والنحاة.

فهذا أبو علي الفارسي وأبو التاسم الزمخشري والجاحظ وابن جنّي والشريف الرضي يتمرغون في أحوال المعتزلة الرديّة، أمّا الأغلبية فأتت عليها النحلة الأشعرية وغيرها من المذاهب الخلفية، والإحصاءات بتعدادهم غير خفية، حيث إنه ليصدق فيهم قول رجل من الصالحين⁽⁸⁾: «لئن أعربنا في كلامنا حتى ما نلحن لقد لحنا في أعمالنا حتى ما نعرب».

وما أصدق ما قل جعفر بن محمد بن علي

(8) كما في «عيون الأخبار» (59/2)

ابن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام⁽⁹⁾:

يموت الفتى من عثرة بلسانه
وليس يموت المرء من عثرة الرجل
فعثرته من فيه ترمي برأسه
وعثرته بالرجل تبرأ على مهل
وقد قيل⁽¹⁰⁾: «أعيا العي بلاغة بعي، وأقبح
اللحن لحن بإعراب».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله⁽¹¹⁾: «قال بعض الناس: أكثر ما يفسد الدنيا نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي، هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان...».

وفي زمننا هذا، وما أدراك ما زماننا هذا! نشأت خلوف أعرضت عن العربية جمعاء، وأرادتها دراسة عصماء، وسامت دارسي العربية بالإزدراء، ففي وسط الثخم المادي وانتشار العلم على الأوراق مع عسر المداومة والاستمرار على طلب العلوم عمومًا وعلى العربية خصوصًا صار يسمع من يقول: إن دراسة العربية بدعة وإن ضبط قواعدها مشغلة وملهية.

والحق وسط بين هؤلاء وأولئك، والله الهادي إلى سواء الصراط.

(9) كما في «العقد الفريد» (293/1)

(10) كما في «عيون الأخبار» (174/2)

(11) «الفتاوى» (118/5).

القول المبين

في العشرة بين الزوجين

(الجزء الثاني)

نجيب جلواح

إمام خطيب، الجزائر

المنزلة والفضيلة والخلق وطاعة الأمر والإنفاق والقيام بالمسالح، وفُضِّلَ عليها في الميراث، والغنيمة، والجماعة، والجمعة، والخلافة، والإمارة، والجهاد، وجُمِلَ الطلاق بيده⁽³⁾.

وجعل الله تعالى القوامة للرجل على المرأة، فتدل سبحانه: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: 34) أي: الرجل قيم على المرأة، فهو رئيسها، وكبيرها، والحاكم عليها، وحكمه نافذ في حقها، وهو مؤدبها إذا عوجت، وهو خير منها، ولهذا كانت الثبوة مختصة بالرجال، وكذلك الملك الأعظم، ومنسب القضاء وغير ذلك.

والمراد: أنه يقوم بالذِّبِّ عنها، ويسعى لمصلحتها، ويمنعها عن مواقع الآفات، كما تقوم الحكام والأمراء بالذِّبِّ عن الرعية، وجاء

(3) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (1/610).

«فتح القدير» للشوكاني (2/135)، و«زاد المسير» لابن

الجوزي (2/74).

هذا هو الجزء الثاني من مقال: «القول المبين في العشرة بين الزوجين»، وكنت ذكرت في الجزء الأول منه: «حقوق الزوجة»، وهذا خصصته للحديث عن:

* حقوق الزوج:

حق الزوج على زوجته عظيم، بل هو من أعظم الحقوق، «وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله أوجب من حق الزوج»⁽¹⁾، وقد أخبر الله تعالى أن حقه عليها أعظم من حقها عليه، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتْلِ الْآزَى عَلَيْهِنَ وَالْمَعْرُوفَ وَالرِّجَالَ عَلَيْهِنَ وَرَبَّهُنَّ﴾ (النساء: 228)، قال الجصاص: «أخبر الله تعالى في هذه الآية أن لكل واحد من الزوجين على صاحبه حقاً، وأن الزوج مختص بحق له عليها، ليس لها عليه مثله»⁽²⁾.

ورفع الله تعالى درجة الرجل على المرأة في

(1) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (275/32).

(2) «أحكام القرآن» (2/436).



اللفظ بصيغة المبالغة . في قوله: ﴿قَوْمُوتُ﴾ :-
ليدل على أصالتهم في هذا الأمر ، ثم قال سبحانه
وتعالى: ﴿وَيْمًا أَنْفَعُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: 134]
أي: وبما ساقوا لهم من المهور ، وصرفوا عليهم
من الأموال التي أوجبها الله عليهم لهم ، فهم
يقومون بما يحتجّن إليه من النفقة في المطعم
والمشرب والملبس والمسكن وغير ذلك ، ولهذا
كان قيام المرأة بخدمة الرجل واجباً مؤكداً ،
رعاية لهذه الحقوق المذكورة ، فناسب . حينئذ .
أن يكون الرجال قوامين على النساء ، قائمين
على تأديبهن في الحق ، والأخذ بيديهن⁽⁴⁾ .

وقد أمر الله تعالى الزوجين بإقامة حدوده ،
وحكم على من تعداها بأنه من الظالمين
المعتدين ، فقال سبحانه: ﴿إِنْ جِئْتُمْ إِلَى أَحَدِهِمَا مِنْكُمْ فَأُفْتِنَ بِهِ فَأَعْتَصِمُوا عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 15]
فلا جناح عليكم فيها أفنت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن
يأت بعد حدود الله فأولئك هم الظالمين ﴿١٥﴾ [النساء: 15]
«إقامة حدود الله: فسرها مالك رحمه الله بأنها
حقوق الزوج وطاعته والبر به ، فإذا أضاعت
المرأة ذلك: فقد خالفت حدود الله»⁽⁵⁾ .

وإن كانت «كل نفس من بني آدم سيد ،
فالرجل سيد أهله»⁽⁶⁾ ، أي: أن الزوج سيد الزوجة .

(4) انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (2/292) ،
«تفسير اللباب» لابن عادل (3/104) ، و«فتح القدير»
للشوكاني (1/69) .

(5) «التحرير والتلوين» لابن عاشور (2/335) .

(6) جزء من حديث أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة»
(382) ، وابن عدي (4/204) ، والذيل (3/262) رقم:
(4781) ، وهو في «السلسلة الصحيحة» للألباني (2041) .

كما قال الله تعالى . في قصة يوسف عليه السلام :-
﴿وَأَلْقَا سِدْرًا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: 25] ، أي: زوجها⁽⁷⁾ ،
وسمى الله . سبحانه . الزوج «بعلًا» في مواضع عدة
من كتبه العزيز ، منها: قوله تعالى . حكاية عن
امراة إبراهيم عليه السلام :- ﴿قَالَتْ يَتُومَنِي إِلَهُ وَأَنَا عَجُوزٌ
وَهَذَا بَعْلٌ شَيْخٌ﴾ [إبراهيم: 172] ، قال ابن منظور: «وإنما
سمي زوج المرأة «بعلًا»: لأنه سيدها ومالكها»⁽⁸⁾ .

ومن المعلوم أن السجود لا يصلح أن يكون
لمخلوق ، ولو صلح أن يسجد بشر لبشر: لأمرت
المرأة بالسجود لزوجها «لكثرة حقوقه عليها ،
وعجزها عن القيام بشكرها: وفي هذا غاية
المبالغة لوجوب إطاعة المرأة في حق زوجها»⁽⁹⁾
فعن عبد الله بن أبي أوفى قال: «لما قدم معاذاً
من الشام سجد للنبي ﷺ ، قال: «ما هذا يا
معاذ؟» قال: أتيت الشام فوافقتهم يسجدون
لأساقفتهم⁽¹⁰⁾ وبطارقتهم⁽¹¹⁾ فوددت في نفسي
أن تفعل ذلك بك ، فقال رسول الله ﷺ: «فلا
تفعلوا ، فإنني لو كنت أميراً أحداً أن يسجد لغير

(7) وهو قول أكثر المفسرين ، منهم: الطبري (16/51) وابن
كثير (4/383) والقرطبي (9/171) وغيرهم .

(8) «لسان العرب» (11/57) .

(9) «تحفة الأحرار» للمباركفوري (3/238) .

(10) الأساقفة: جمع أسقف ، رئيس من علماء النصارى ، وهو
اسم سرياني ، انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر»
(2/959) .

(11) البطارقة: جمع بطريق ، وهو الحاذق بالحرب وأمورها
- بلغة الروم - وهو ذو منصب وتقدم عندهم ، انظر: «النهاية
في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (1/350) .

اللَّهُ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، وَالَّذِي تَفْسُرُ مُحَمَّرٌ بَيْنَهُ لَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ رَبِّهَا حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا، وَكَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا وَهِيَ عَلَى قَتْبٍ⁽¹²⁾ لَمْ تَمْنَعَهُ⁽¹³⁾ وهو حثُّ لهنَّ على مطاوعة الأزواج ولو في هذه الحال، فكيف في غيرها؟⁽¹⁴⁾

وطاعة الزوج واجبة، ولعظم حقه على زوجته، قرَنَ النَّبِيُّ ﷺ بين طاعته وطاعة الله تعالى وأداء الفرائض الدينية؛ فعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا قِيلَ لَهَا: أَدْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ»⁽¹⁵⁾.

وَعَنِ الْحُصَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عَمَّةً لَهُ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَفَرَّغَتْ مِنْ حَاجَتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَذَاتُ زَوْجٍ أُنْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: كَيْفَ أُنْتِ لَهُ؟ قَالَتْ: مَا أَلَوْهُ⁽¹⁶⁾ إِلَّا مَا عَجَزْتُ عَنْهُ، قَالَ: فَانْظُرِي أَيَّنَ أُنْتِ مِنْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ جَنْتُكَ وَنَارُكَ»⁽¹⁷⁾.

(12) القتب: رَحْلٌ صغير على قدر السَّكَم، يُوضع على ظهر البعير كإلصاف، انظر: «المصباح في اللغة» للجوهري (61/2)

(13) رواه ابن ماجة (1853)، وهو في «صحيح سنن ابن ماجة» (1503)

(14) «آداب الزَّهَّاد في السُّنَّة الملهمة» للألباني (ص211)

(15) رواه أحمد (1663)، وهو في «صحيح الثَّغِيبِ وَالثَّهَّيبِ» (1932)

(16) أي: لَا أَقْصُرُ في طاعته وخدمته، وَلَا أَتْرُكُ مِنْ حَقِّهِ إِلَّا مَا لَا أَهْدُرُ عَلَيْهِ، انظر: «آداب الزَّهَّاد» للألباني (ص213)

(17) أخرجه أحمد في «المسند» (19025)، وهو في «صحيح الجامع» (1509)

وطاعة الزوج مُسْتَمَّة على طاعة الوالدين، وطاعة الأبوين تقتل إلى الزوج؛ قال شيخ الإسلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قوله: ﴿وَالصَّالِحِينَ﴾ فَتَرَكْتُ حَفِظْتُ الْغَيْبَ بِمَا حَفِظْتُ اللَّهَ»⁽¹⁸⁾ 134، يقتضي وجوب طاعتها لزوجها مطلقاً، من خدمة، وسننٍ معه، وتمكين له، وغير ذلك، كما دلت عليه سنة رسول الله ﷺ، كما تجب طاعة الأبوين؛ فَإِنَّ كُلَّ طَاعَةٍ كَانَتْ لِلْوَالِدَيْنِ انْتَهَلَتْ إِلَى الزَّوْجِ، وَلَمْ يَبْقَ لِلْأَبَوَيْنِ عَلَيْهَا طَاعَةٌ، تِلْكَ وَجِبَتْ بِالْأَرْحَامِ، وَهَذِهِ وَجِبَتْ بِالْمَعُودِ»⁽¹⁸⁾.

وسئل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها، فأيهما أفضل: برُّها لوالديها؟ أو مطاوعة زوجها؟

فأجاب: «الحمد لله رب العالمين، المرأة إذا تزوجت كان زوجها أملك بها من أبويها، وطاعة زوجها عليها أوجب... فالمرأة عند زوجها تُشَبَّه الرقيق والأسير، فليس لها أن تخرج من منزله إلا بإذنه، سواء أمرها أبوها أو أمها أو غير أبويها باتِّفاق الأئمة»⁽¹⁹⁾.

فَإِنَّ عَصَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا رَاحَتْ تَعْدُو فِي سَخَطِ اللَّهِ، وَكَانَ مَصِيرُهَا إِلَى النَّارِ وَبُئْسَ الْقَرَارُ، إِلَّا أَنْ تَتُوبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَقْدَمَ عَلَى مَا صَدَرَ مِنْهَا، وَإِنْ أَصَاعَتْهُ فِي الْمَعْرُوفِ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ؛ لِأَنَّ طَاعَتَهُ مِنْ مُوجِبَاتِ ذَلِكَ.

ولكن هذه الطاعة مشروطة بما ليس فيه معصية لله ﷻ، فلو دعا الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ إِلَى مَعْصِيَةٍ فَلَا يَجُوزُ لَهَا «أَنْ تُحْلِيغَهُ فِيهَا لَا يَحِلُّ،

(18) «مجموع الفتاوى» (261، 260/32)

(19) «مجموع الفتاوى» (263، 261/32)



الحديث - كما يظهر - إنذاراً للزوجات وترهيب
لهن من إيذاء أزواجهن.

♦ فمن حق الزوج على زوجته أن تنزل في بيته،
ولا تخرج منه إلا للحاجة، وله أن يمنعها من
الخروج، قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ
تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [النور: 33]، أي: الزمن
بيوتكن فلا تخرجن لغير حاجة، ومن الحوائج
الشرعية المسئلة في المسعد بشرطه⁽²⁶⁾، ومن ذلك:
الخروج لحق أقوى من حق الزوج، كحق الشرع:
مثل حجة النريضة، فالمرأة أن تخرج للحج وإن لم
يأذن لها زوجها؛ لأن حقوق الزوج لا تجب في
الفروض، وهذا بشرط أن تجد محرماً يرافقتها⁽²⁷⁾.

وإذا شرع للمرأة أن تخرج لحاجة، فليس لها
أن تفعل إلا بعد استئذان زوجها؛ قال رسول الله
ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ
فَلَا يَمْنَعُهَا»⁽²⁸⁾، فيفهم من الحديث: أنها إذا
أرادت الخروج فلا بد أن تستأذن، كما يفهم منه
أن للزوج منعها من ذلك إلا فيما استثناء الشرع،
مما لها فيه حاجة ضرورية شرعية.

قال ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «إن المرأة لا
تخرج إلى المسجد بدون إذن زوجها، فإنه لو لم
يكن له إذن - في ذلك - لأمرها أن تخرج إن أذن
أو لم يأذن»⁽²⁹⁾.

(26) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (409/6)

(27) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (791/2)

(28) أخرجه البخاري (4940)، ومسلم (442)

(29) «فتح الباري» (140/6)

مثل أن يطلب منها الوطء في زمان الحيض، أو
في المحل المكروه، أو في نهار رمضان، أو غير
ذلك من المعاصي»⁽³⁰⁾.

وهذا لحديث علي بن أبي طالب عليه السلام
الذي في «الصحاحين»: أن النبي ﷺ قال: «لَا
طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِلَّا طَاعَةٌ فِي الْمَعْرُوفِ»⁽³¹⁾.
وقد حذر رسول الله ﷺ من معصية المرأة
زوجها، وحرم عليها إغضابه لسوء خلق، أو ترك أدب،
أو شؤز، وجعل عسيانها له مانعاً من قبول صلاتها،
ومن رفعها إلى السماء - كما يرفع العمل السالح -
فقال ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ أَذَانَهُمْ: الْعَبْدُ الْآثِمُ
حَتَّى يَرْجِعَ وَامْرَأَةٌ بَلَّتْ زَوْجَهَا عَلَيْهَا سَاخَطٌ»⁽³²⁾ وَإِمَامٌ
قَوْمٌ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ»⁽³³⁾.

ولتعلم المرأة أنها إذا أدت زوجها وأغضبه،
دعت عليها زوجته من الحور العين باللعة
والهلكة، قال رسول الله ﷺ: «لَا تُؤْذِي امْرَأَةً
زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْحُورِ
الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ قَاتِلُكَ اللَّهُ فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ
دَخِيلٌ»⁽³⁴⁾ يوشيك أن يفارقك إيلنا»⁽³⁵⁾، فضي هذا

(20) «أحكام النساء» لابن الجوزي (ص 81)

(21) رواه البخاري (7257) ومسلم (4871)

(22) هذا إذا كان السخط لسوء خلقها، أما إن كان سخط
زوجها من غير جرم فلا إثم عليها، انظر: «مرقاة المفاتيح»
لعلي القاري (226/4)

(23) رواه الترمذي (360)، وهو في «صحيح الجامع» (3057)

(24) أي: ضيف ونزيل، يعنى هو كالضيف عليك، وأنت
لست بأهل له حقيقة، وإنما نحن أهله، فيفارقك، ويلحق
بنا، قاله في «تحفة الأحوذى» (284/4)

(25) رواه الترمذي (1174) وابن ماجه (2014) وأحمد
(22154)، وهو في «السلسلة الصحيحة» (173)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «لا يحلُّ للزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذنه، ولا يحلُّ لأحد أن يأخذها إليه ويحبسها عن زوجها، سواء كان ذلك لكونها مَرَضَعًا، أو لكونها قابلة، أو غير ذلك من الصناعات، وإذا خرجت من بيت زوجها بغير إذنه كانت ناشزة، عاصية لله ورسوله، ومُستَحَقَّةٌ للعقوبة»⁽³⁰⁾.

♦ ومن حقَّه عليها أن يستمتع بجسدها، سواء بجماع أو بمباشرة، طلبًا للولد، وقضاءً للوطر، وعليها أن تجيبه متى دعاها، وتسلم نفسها له، وتمكَّنه من ذلك، بل وعليها أن تتزيَّن له وتتجمل بما أباح الله تعالى من الملبس والطيب، وأن تحسن هيئتها ممَّا يرغبه فيها، ويدعوهم إليها، وذلك لأنَّ الزوج يستحقُّ - بالعقد - تسليم العوض ممَّا أصدقها، وهو الاستمتاع بها.

وليس لها أن ترفض إنَّ أرادها لفراشه، بل يجب عليها أن تلبي طلبه - وإنَّ لم يكن لها حاجة ورغبة - فإنَّ قائلت طلبه بالرفض كانت آثمة وعاصية لربِّها، ولعنَّتها الملائكة حتَّى يتنفس السُّبح، ويسَخَطُ الله عليها حتَّى يرضى عنها زوجها؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت، فبات غضبانَ عليها، لعنتها الملائكة حتَّى تُصبح»⁽³¹⁾.

قال ابن أبي جمرة رحمته الله: «الظاهر أنَّ الفراش

كناية عن الجماع... وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما إذا وقع منها ذلك ليلاً، لقوله: «حتَّى تُصبح»، وكان السرُّ تأكُّد ذلك الشأن في الليل، وقوَّة الباعث عليه، ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الامتناع في النهار، وإنَّما خصَّ الليل بالذكر؛ لأنَّه المخلَّنة لذلك»⁽³²⁾، والإطلاق الوارد في الحديث الآتي وغيره يتناول الليل والنهار⁽³³⁾.

وقال النووي رحمته الله: «هذا دليلٌ على تحريم امتناعها من فراشه لغير عذرٍ شرعيٍّ، وليس الحيض بعذرٍ في الامتناع؛ لأنَّ له حقًّا في الاستمتاع بها فوق الإزار، ومعنى الحديث أنَّ اللعنة تستمرُّ عليها حتَّى تزول المعصية بطلوع الفجر والاستغناء عنها، أو بتوبتها ورجوعها إلى الفراش»⁽³⁴⁾.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِمَا فَتَأْبَى عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي الْمَنَامِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حتَّى يَرْضَى عَنْهَا»⁽³⁵⁾، قال المهلب رحمته الله: «هذا الحديث يُوجب أنْ منَعَ الحقوق - في الأبدان كانت أو في الأموال - ممَّا يُوجب سَخَطَ الله، إلَّا أنْ يتغمَّدها بعفوه»⁽³⁶⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «فإذا كان النبيُّ ﷺ قد حرَّم على المرأة أنْ تصوم تلوُّعًا، إذا كان زوجها شاهداً إلَّا بإذنه،

(32) «فتح الباري» لابن حجر (294/9)

(33) آفاده الحافظ في «الفتح» (294/9)

(34) «شرح مسلم» (7/10 - 8).

(35) رواد مسلم (1436)

(36) «فتح الباري» (294/9)

(30) «مجموع الفتاوى» (281/32)

(31) رواد البخاري (3237) ومسلم (3614)



وقال النووي رحمته الله: «فيه إشارة إلى أنه لا يُفْتَات على الزوج وغيره من مَالِكِي البيوت وغيرها بالإذن في أملاكهم إلا بإذنتهم، وهذا محمول على ما لا يُعلم رضا الزوج ونحوه به، فإن علمت المرأة ونحوها رضاه به، جاز» (43).

كما لا يجوز لها أن تسمح لأحد بالجلوس على تَكْرِمَتِهِ (44) إلا بإذنه، لما ورد في حُطْبَةِ حَجَّةِ الوداع، قوله ﷺ: «...أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ؛ فَلَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ» (45) وَلَا يَلْتَنِّ فِي بَيْتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ» (46) (47). وفي حديث جابر: «وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ» (48).

قال النووي رحمته الله: «والمختار أن معناه أن لا يَأْذَنُّ لأحد تَكْرَهُونَهُ في دخول بيوتكم، والجلوس في منازلكم، سواء كان المأذون له رجلاً أجنبيًّا، أو امرأة، أو أحدًا من محارم

فَتَمْنَع بالصَّوْم بعض ما يجب له عليها، فكيف يكون حالها إذا طلبها فامتنعت؟» (37).

ولكن إن وُجِدَ عَذْر شرعيٌّ يمنع ذلك، أو كانت الزوجة تشكو من مرض، أو مشقة شديدة، لا تستطيع تحمل ما يريد الزوج منها، فهي معذورة في الامتناع، على أن تُعلم زوجها بسبب ذلك وتعتذر منه، فيتفهم الوضع ويقبله.

♦ ومن حقَّه عليها ألا تُدْخِلَ إلى بيته . في غيبته . أحدًا إلا بإذنه، فإن كان من غير المحارم؛ حرَّم عليه الدُّخُول، لقوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالِدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَرَأَيْتَ الْحَمَو؟ (38) قَالَ: «الْحَمَوُ الْمَوْتُ» (39).

وإذا كان من يريد الدُّخُول من المحارم؛ لم تَأْذَنْ له إن كان زوجها يَكْرَهُ ذلك؛ أمَّا إذا علمت رضاه فلا حرج عليها في الإذن له بالدُّخُول؛ فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (40) (41).

قال العيني رحمته الله: «أي: لا تَأْذَنُ المرأة في بيت زوجها؛ لا لرجل، ولا لامرأة يَكْرَهُها زوجها؛ لأنَّ ذلك يُوجب سوء الظَّنِّ ويبعث على الغيرة، التي هي سبب القطيعة» (42).

(37) «الفتاوى الكبرى» (144/3)

(38) هو أخو الزوج، وما أشبهه من أقارب الزوج

(39) رواه البخاري (4934) ومسلم (2172)

(40) أي: في دخوله أو في الأكل منه، والمراد بيته: مَنْسُكُهُ بملك أم بغيره، قاله المناوي في «فيض القدير» (384/6).

(41) رواه المحرري (5195) ومسلم (2417).

(42) «عمدة القاري» (185/20)

(43) «شرح مسلم» (115/7)

(44) التَّكْرِمَةُ: الموضع الحاصُّ لجلوس الرجل، من فراش أو سرير مما يُقَدُّ لإكرامه، وهي تُفَعَّلُ من الكرامة. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (300/4).

(45) أي: تَكْرَهُونَ دخوله، سواء كرهتموه في نفسه أم لا، قاله السُّنْدِيُّ في «حاشيته على ابن ماجه» (108/4)

(46) هذا كالتفسير لما قبله، وهو عامٌّ، أفاده الماركفوري في «تحفة الأحوذى» (384/8)

(47) أخرجه الترمذي (1163)، وابن ماجه (1924)، وهو في «صحيح سنن ابن ماجه» (1501)

(48) رواه مسلم (1218)

على عظم حق الزوج على زوجته، ولكن إن لم يكن له رغبة فيها، أو كان غائباً، فليس له أن يمنعها، بل الأولى أن يسمح لها؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَقَعَلُوا عَلَى الْبَرِّ وَالْأَنفَى وَلَا تَعْلَوْا عَلَى الْإِنِّ وَالْمَدُونِ﴾ [النساء: 12] (51).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وفي الحديث أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير؛ لأن حقّه واجب، والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع» (52).

وقال عليّ القاري رحمه الله: «لا يحل للمرأة أن تصوم نقلاً؛ لثلاً يفوت على الزوج الاستمتاع بها، وزوجها حاضر معها في بلدها إلا بإذنه - تصريحاً أو تلويحاً -، وظاهر الحديث إطلاق منع صوم النفل، فهو حجة على الشافعية في استثناء نحو عرفة وعاشوراء» (53).

هذا في النفل، أما إذا تعلق الأمر بالفريضة، كصوم رمضان، وكذا في غير رمضان من الواجب إذا تضييق الوقت، أو النذر المعين فلا يحل للزوج منعها، بل ويحرم عليها طاعته في ذلك، إذ «لا طاعة في مفسية»، إنما الطاعة هي المعروف» (54).

قال النووي رحمه الله: «هذا محمول على صوم التطوع والمنسوب، الذي ليس له زمن معين، وهذا النهي للتحريم، صرح به أصحابنا.

(51) انظر: «شرح بلوغ المرام» لعطية سالم (2/469)

(52) «فتح الباري» (9/296)

(53) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (6/350). مع

حذفه بسبب

(54) سبق تحريجه

الزوجة، فالنهي يتناول جميع ذلك، وهذا حكم المسألة عند الفقهاء: أنها لا يحل لها أن تأذن لرجل، أو امرأة، ولا محرم ولا غيره، في دخول منزل الزوج إلا من علمت أو ضمنت أن الزوج لا يكرهه؛ لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يوجد الإذن في ذلك منه أو ممن أذن له في الإذن في ذلك، أو عرف رضاه بإصدار العرف بذلك ونحوه، ومتى حصل الشك في الرضا ولم يترجح شيء، ولا وجدت قرينة، لا يحل الدخول ولا الإذن، والله أعلم» (49).

♦ ومن حقه عليها أن لا تعمل عملاً يضيع عليه كمال الاستمتاع بها، حتى ولو كان ذلك تطوعاً بعبادة، بل عليها أن تستأذنه قبل الشروع في بعض أعمال الخير والبر، فلا تصوم تطوعاً وهو حاضر - إلا بإذنه.

وعلة ذلك: أنها إن فعلت ستمنعه حقه في الاستمتاع؛ قال رسول الله ﷺ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (50).

فهذا الصوم، وهو عبادة لله، ومن أعظم الضربات عند الله، ومع ذلك يمنع الشرع المرأة أن تصوم - نقلاً - إلا بإذن زوجها، وهو ما يدل

(49) «شرح مسلم» (8/184)

(50) رواه الترمذي (787) وابن ماجه (1761)، وهو في

«السلسلة الصحيحة» (395)، وأخرجه البخاري (5195)

ومسلم (2417)، وليس عندهما ذكر «رمضان». ولفظه.

«لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَنْتَهَنَ

فِي يَتَرُ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، وقد مضى قريباً



وسببه: أن الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الأيام، وحقه فيه واجب على الفور، فلا يفوته بتطوع، ولا بواجب على التراخي.

فإن قيل: فينبغي أن يجوز لها الصوم بغير إذنه، فإن أراد الاستمتاع بها كان له ذلك، ويُفسد صومها؟

فالجواب: أن صومها يمنعه من الاستمتاع في العادة؛ لأنه يهاب انتهاك الصوم بالإفساد، وقوله **﴿وَرَزَوَّجَهَا شَاهِدٌ أَيْ: مُقِيمٌ فِي الْبَلَدِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا فَلَهَا الصَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ مِنْهُ الْإِسْتِمْتَاعُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَعَهُ﴾**⁽⁵⁵⁾.

وقال الباقر **عليه السلام**: «وهل يكون للزوج جبر المرأة على تأخير القضاء إلى شعبان أو لا؟»

قال القاضي أبو الوليد: الظاهر عندي أنه ليس له ذلك إلا باختيارها؛ لأن لها حقاً في إبراء ذمتها من الفرض الذي لزمها، وأما الثقل فإن له منعها، لحاجته إليها⁽⁵⁶⁾.

♦ ومن حقه عليها أن تحافظ على ماله، فلا تنفق شيئاً منه إلا بعلمه، ولا تتصرف فيه إلا برضاه؛ فعن أبي أمامة الباهلي **رضي الله عنه** قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** . فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَّاعِ . يَقُولُ : «لَا تَنْفِقِ امْرَأَةٌ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»، قيل: يا رسول الله! ولا الحُطَماءُ؟ قال: «ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا»⁽⁵⁷⁾. فإذا لم

(55) «شرح مسلم» (474/3).

(56) «المنتقى شرح الموطأ» (206/2).

(57) رواه الترمذي (670)، وأبو داود (3565)، وابن ماجه

(2295)، وهو في «صحيح الترمذي والترغيب والترهيب» (943)

تجز الصدقة بما هو أقل قدرًا من الحُطَماء بغير إذن الزوج، فكيف تجوز بالحُطَماء الذي هو أفضل؟⁽⁵⁸⁾.

أما إذا أذن الزوج لزوجته في الصدقة - وسواء كان الإذن عاماً أم خاصاً⁽⁵⁹⁾ - فهما في الأجر سواء؛ فعن عائشة **رضي الله عنها** قالت: قَالَ النَّبِيُّ **ﷺ**: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُ مَا أَنْفَقَتْ، وَكَزَوَّجَهَا أَجْرُ مَا اكْتَسَبَ وَكَحَازِنِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ»⁽⁶⁰⁾.

قال العيني **رحمته الله**: «إن رب البيت قد يأذن لأهله وعياله وللخادم في الإنفاق بما يكون في البيت من طعام أو إدام، ويطلق أمرهم فيه إذا حضر السائل، ونزل الضيف، وحضهم رسول الله **ﷺ** على لزوم هذه العادة، ووعدهم الثواب عليه، وليس ذلك بأن تُفْتَت المرأة أو الخادم على رب البيت فيما لم يأذن لهما فيه، وقيل: هذا في اليسير الذي لا يؤثر نقصانه ولا يظهر، وقيل: هذا إذا علم منه أنه لا يكره العطاء، فيعطي ما لم يجحف، وهذا معنى قوله: «غَيْرَ مُفْسِدَةٍ»⁽⁶¹⁾.

وقال العظيم آبادي **رحمته الله**: «فإن قلت: أحاديث هذا الباب جاءت مختلفة، فمنها: ما يدل على

(58) قاله علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (239/6).

(59) الإذن العام: أن يقول الزوج لزوجته - مثلاً - تصدقي بما شئت ومني شئت ولمن شئت، فلها حينئذ حرية التصرف، والإذن الخاص: أن يأذن لها في التصديق على معين، وبقيمة محددة. وليس لها أن تفعل مرة أخرى إلا بإذن جديد

(60) أخرجه البخاري (1425)، ومسلم (2411)، وأبو داود

(1687)، واللفظ له

(61) «شرح سنن أبي داود» (438/6)

وهذا الذي كانت عليه نساء السلف . رضي الله عنهن .، أمثال فاطمة بنت رسول الله ﷺ وأسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما : فعن ابن أبي ليلى: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ فَاطِمَةَ اشْتَكَّتْ مَا تَلَقَّى مِنَ الرَّحَى فِي يَدِهَا، وَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ سَبِيًّا، فَتَحَلَّقَتْ فَلَمْ تَجِدْهُ، وَلَقِيتُ عَائِشَةَ فَخَبَّرْتُهَا، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ بِمَجِيئِ فَاطِمَةَ إِلَيْهَا، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهَا وَقَدْ أَخَذَتْ مَضَاجِعَهُ، فَذَهَبْنَا نَقُومُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى مَكَانِكُمَا»، فَفَعَدَ بَيْنَنَا حَتَّى وَجَدَتْ بَرْدَ قَدَمِهِ عَلَى صَدْرِي، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَعْلَمُكُمَا خَيْرًا مِمَّا سَأَلْتُمَا، إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا أَنْ تُكَبِّرَا اللَّهَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَتُسَبِّحَاهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحْمَدَاهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ»⁽⁶⁴⁾.

وعَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ: «أَنَّ أَسْمَاءَ قَالَتْ: كُنْتُ أَعْدِمُ الرَّبِيعَ خِدْمَةَ الْبَيْتِ، وَكَانَ لَهُ فَرَسٌ وَكُنْتُ أَسْوِسُهُ، فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخِدْمَةِ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ سَيَاسَةِ الْفَرَسِ، كُنْتُ أَحْتَشُّ لَهُ، وَأَقُومُ عَلَيْهِ وَأَسْوِسُهُ...» الحديث⁽⁶⁵⁾.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وتنازع العلماء: هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل، ومناولة الطعام والشراب والخبز والحلح والعلما لماليكه وبهائمه، مثل علف دابته، ونحو ذلك، فمنهم من قال: لا تجب الخدمة، وهذا القول ضعيف كضعف قول من قال: لا تجب عليه العشرة

منع المرأة أن تتفق من بيت زوجها إلا بإذنه . وهو حديث أبي أمامة المذكور . ومنها: ما يدل على الإباحة بحصول الأجر لها في ذلك . وهو حديث عائشة المذكور .، ومنها: ما قيّد فيه التّرخيب في الإنفاق بكونه بطيب نفس منه، وبكونها غير مفسدة . وهو حديث عائشة أيضاً . ومنها: ما هو مقيّد بكونها غير مفسدة وإن كان من غير أمره . وهو حديث أبي هريرة . ومنها: ما قيّد الحكم فيه بكونه رطباً . وهو حديث سعد بن أبي وقاص .

قلت: كيفية الجمع بينهما: أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد، وباختلاف حال الزوج، من مسامحته ورضاه بذلك، أو كراهته لذلك، وباختلاف الحال في الشيء المنفق، بين أن يكون شيئاً يسيراً يتسامح به، وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج يتخلل بمثله، وبين أن يكون ذلك رطباً يخشى فسادَه إن تأخر، وبين أن يكون يدخّر، ولا يخشى عليه الفساد»⁽⁶²⁾.

♦ ومن حقه عليها أن تقوم بخدمته وخدمة أولاده، وتصبر على ما قد تعانيه من تعب ومسقة؛ فعن الحُصَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَمَّةَ لَهُ أَمَّتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَفَرَّغَتْ مِنْ حَاجَتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَذَاتُ زَوْجِ أُنْتِ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «كَيْفَ أُنْتِ لَهُ؟» قَالَتْ: مَا أَلُوهُ إِلَّا مَا عَجَزْتُ عَنْهُ، قَالَ: «فَانْظُرِي أَيَّنَ أُنْتِ مِنْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ جَنْتُكَ وَنَارُكَ»⁽⁶³⁾.

(62) «عون الميعود» (72/5)

(63) سبق تحريجه

(64) أخرجه البخاري (2945) ومسلم (2727)

(65) رواه مسلم (2182)



والوَطء، فإنَّ هذا ليس معاشرة له بالمعروف، بل السَّاحِب في السَّنَر الذي هو نخلير الإنسان وساحبه في المسكن، إنَّ لم يعاونه على مسلحة لم يكن قد عاشره بالمعروف، وقيل . وهو السَّوَاب :- وجوب الخِمْة، فإنَّ الزَّوج سيِّدُها في كتاب الله⁽⁶⁶⁾ وهي عَانِيَةٌ عنده بسنة رسول الله ﷺ وعلى العاني والعبد الخدمة، ولأنَّ ذلك هو المعروف، ثمَّ من هؤلاء مَنْ قال: تجب الخِمْة اليسيرة، ومنهم مَنْ قال: تجب الخِمْة بالمعروف، وهذا هو السَّوَاب، فعليها أن تخدمه الخدمة المعروفة من مثلها لمثله، ويتنوع ذلك بتنوع الأحوال، فخدمة البدويَّة ليست كخدمة القرويَّة، وخدمة القرويَّة ليست كخدمة الضَّعيفة⁽⁶⁸⁾.

وقال ابن القيم رحمه الله: «فإنَّ العقود المطلقة إنما تُثْرَل على العُرف، والعُرف خدمة المرأة، وقيامها بمصالح البيت الدَّاخلية، وقولهم: إنَّ خدمة فاطمة وأسماء كانت تبرُّعًا وإحسانًا، يردُّه: أنَّ فاطمة كانت تشتكي ما تلقى من الخدمة، فلم يقل ﷺ لعلِّي: لا خدمة عليها وإنما هي عليك، وهو ﷺ لا يحابي في الحُكم أحدًا، ولما رأى أسماء والعُلف على رأسها والرُّبِير

(66) يُشير إلى قوله تعالى: في قصة يوسف عليه السلام: ﴿وَأَمَّا

سَيِّمًا لَهَا الْبَاقِي﴾، أي: زوجها

(67) العانية: هي الأسيرة والمحبوسة، وقد ورد هذا في قوله ﷺ: «فإنَّما هنَّ عَوَانٌ عندكم»، رواه الترمذي (1163) وابن ماجه (1924)، وهو في

«صحيح سنن ابن ماجه» (1501)

(68) «مجموع الفتاوى» (91/34 - 90/34)

معه، لم يقل له: لا خدمة عليها، وأنَّ هذا ظلم لها، بل أقرَّه على استخدامها، وأقرَّ سائر أصحابه على استخدام أزواجهم، مع علمه بأنَّ منهنَّ الكارهة والرَّاضية، هذا أمر لا ريب فيه، ولا يسعُّ التَّنسيق بين شريفة ودنيئة، وفقيرة وغنيَّة، فهذه أشرف نساء العالمين كانت تُخدم زوجَها، وجاءته ﷺ تشكو إليه الخِمْة، فلم يشكَّها...⁽⁶⁹⁾.

ولكن لا يعني هذا أنَّ الزَّوج يُرهق زوجته، ويكلفها من العمل ما لا تطيق، بل يُستحبُّ له مشاركتها في ذلك، ومساعدتها في بعض ما تقوم به، وهذا من حُسن المعاشرة بين الزوجين، وله في رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة؛ فعن الأسود قال: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مَهْنَةٍ أَهْلِهِ . تُعْنِي: خِدْمَةُ أَهْلِهِ .⁽⁷⁰⁾ فِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ»⁽⁷¹⁾.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وفيه التَّرجيب في التَّواضع، وترك التَّكَبُّر، وخدمة الرَّجل أهله، وترجم عليه المؤلِّف . في الأدب .: «كيف يَكُونُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ»⁽⁷²⁾.

وَعَنْ عُرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: يَخْصِفُ⁽⁷³⁾ نَعْلَهُ، وَيَعْمَلُ مَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ فِي

(69) «رد المعبود» (170/5)

(70) أي يساعدهنَّ فممنَّ هنَّ عليه من عمل

(71) أخرجه البخاري (676)

(72) «فتح الباري» (163/2)

(73) الحَصَف: إصلاح النعل، وخطاطته بالمخز

قال ابن جرير الطبري رحمه الله: «وأما قوله: ﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ فإنه يعني: حافظات لأنفسهن عند غيبة أزواجهن عنهن، في فروجهن وأموالهن، وللواجب عليهن من حق الله في ذلك وغيره»⁽⁷⁹⁾.

ومن ذلك أن يحفظن كل ما هو خاص بالحياة الزوجية، فلا يطلعن عليه أحداً، ويدخل في هذا وجوب كتمان كل ما يكون بينهما وبين أزواجهن في الخلوة، ولا سيما حديث الرفث؛ فعن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها: «أنها كانت عند رسول الله ﷺ والرجال والنساء فعوذ عنده، فقال: «لعل رجلاً يقول ما يفعل بأهلك، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها»، فأرجم⁽⁸⁰⁾ القوم، فقلت: إي والله يا رسول الله! إنهن ليقلن، وإنهن ليفعلن، قال: «فلا تفعلوا، فإنما ذلك مثل الشيطان لقبي شيطانة في طريق نفسيها والناس ينظرون»⁽⁸¹⁾.

وعن عبد الرحمن بن سَعْدٍ قال: سمعت أبا سعيد الخدري رحمه الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشر سرها»، وفي رواية: «إن من أعظم

بيته»، وفي رواية: قالت: «ما يصنع أحدكم في بيته: يخصف النعل، ويرقع الثوب، ويخيط»⁽⁷⁴⁾.

وعن عمرة: «قيل لعائشة رضي الله عنها: ماذا كان رسول الله ﷺ يعمل في بيته؟ قالت: «كأن بشراً من البشر، ينلي ثوبه ويحلب شاة، ويخدم نفسه»⁽⁷⁵⁾.

قال المهلب رحمه الله: «هذا من فعله ﷺ على سبيل التواضع، وليس لأمنته ذلك، فمن السنة أن يمتحن الإنسان نفسه في بيته فيما يحتاج إليه من أمر دنياه، وما يعينه على دينه، وليس الترفه في هذا بمحمود، ولا من سبيل الصالحين، وإنما ذلك من سير الأعاجم»⁽⁷⁶⁾.

♦ ومن حقه عليها أن تحفظه في عرضه، وولده، وماله، وترعى أسرارهم، ولا تخونه في غيبته، ولا تشهر به، ولا تميزه، ولا تستسه، ولا تستحل حرمة عند الناس؛ قال الله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَنَاطُتٌ حَفِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾، «فالمرأة الصالحة: هي التي تكون قانطة، أي: مداومة على طاعة زوجها»⁽⁷⁷⁾، والحافظة للغيب: التي تحفظ غيبة زوجها في عرضه وماله، بما حفظه الله لها، أي: عليها أن تحفظ حقوق زوجها في مقابلة ما حفظ الله حقها على زوجها»⁽⁷⁸⁾.

(74) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (539)، وهو في «صحيح الأدب المفرد» (419).

(75) رواه أحمد (26237) والبخاري في «الأدب المفرد» (541)، وهو في «صحيح الأدب المفرد» (420).

(76) «شرح البخاري» لابن بطال (42/14).

(77) انظر: «الفتاوى الكبرى» لسان تيمية (144/3).

(78) انظر: «تفسير الثيسانوري» (491/2).

(79) «جامع البيان في تأويل القرآن» (295/8).

(80) أي: سكتوا فلم يتكلموا، انظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (322/2).

(81) رواه أحمد (27624)، وهو حسن، انظر: «صحيح الجامع» (7455).

(82) بالمباشرة والجماع، انظر: «فيض القدير» (538/2).



الْأَمَانَةُ⁽⁸³⁾ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي...
الحديث⁽⁸⁴⁾.

ففي هذين الحديثين تحريم إفشاء الزوجين ما يجري بينهما من أمور الاستمتاع، ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه⁽⁸⁵⁾، وهذا الفعل من أعظم خيانة الأمانة. كما أخبر النبي ﷺ..

وعليها أن تمتنع من الإقدام على أي عمل يضيق به صدره، وتشتمز منه نفسه، فلا تعبس في وجهه، ولا تظهر في صورة يكرهها؛ قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ النِّسَاءِ امْرَأَةٌ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ، وَإِذَا أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا غَبَثَ عَنْهَا حَفِظَتْكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكَ»⁽⁸⁶⁾.

♦ وعلى المرأة أن تشكر إحصان زوجها لها، ولا تجحد عشرته ونيعمته؛ لأنه «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»⁽⁸⁷⁾، «وَشُكْرُ نِعْمَةِ الزَّوْجِ هُوَ مِنْ بَابِ شُكْرِ نِعْمَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ نِعْمَةٍ فَضَّلَ بِهَا الْعَشِيرُ أَهْلَهُ، فَهِيَ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ أَجْرَاهَا عَلَى يَدَيْهِ»⁽⁸⁸⁾.

(83) أي: من أعظم خيانة الأمانة، انظر: «عون المعبود» للعظيم آبادي (149/13).

(84) رواه مسلم (1437).

(85) انظر: «شرح مسلم» للثووي (8/10).

(86) رواه ابن جرير عن أبي هريرة رضي الله عنه في «التفسير» (60/5) وأخرجه الطيالسي (2444)، انظر: «السلسلة الصحيحة» (1838).

(87) حديث رواه أبو داود (4813)، والترمذي (2081)، وهو في «السلسلة الصحيحة» (416).

(88) «شرح البخاري» لابن بطال (71/1).

وإن جحدت فضله، وقابلت إحسانه بالكفران، كان ذلك مدعاة لسخط الله عليها، قال رسول الله ﷺ: «لَا يَنْتَظِرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لَزَوْجِهَا، وَهِيَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ»⁽⁸⁹⁾.

فدل هذا الحديث على وجوب شكر المرأة لزوجها المحسن إليها، لاسيما إذا كان قيامه على شؤونها قد بلغ إلى درجة، لا يمكنها الاستغناء عنه.

وليس الشكر محصوراً على ما ينطق به لسان المرأة من الشاء الجميل على زوجها، بل المقصود معه إظهار السرور بالحياة معه وفي كنفه، وبذل الجهد في خدمته، والقيام على شؤونه وشؤون أولاده، والوقوف بجانبه في محنته، وغض الطرف عن عثراته، وإجابة طلباته، وحفظ أسراره، وعدم الإكثار من الشكاية منه؛ وهذا لأن الشكر كما يكون باللسان، يكون بالقلب والجوارح أيضاً.

وترك المرأة شكر زوجها يعدُّ كفرًا للعشير⁽⁹⁰⁾ وعاقبته دخول النار، لذا نهى عنه نبينا ﷺ، وحذر النساء منه؛ فعن عبد الله ابن عباس رضي الله عنه قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِي آخِرِ حَدِيثِ الْخَسُوفِ: «وَأَرَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرِ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»،

(89) رواه الثعلبي في «السنن الكبرى» (9135)، وهو في «السلسلة الصحيحة» (289).

(90) أي: للزوج، وسمي عشيراً؛ لأنه يعاشرها وتعاشره؛ وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير، انظر: «الفتاوى شرح الموطأ» (454/1).

قَالُوا: بِمِ ي رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرُ هُنَّ». قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا؛ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»⁽⁹¹⁾.

فهذا من رسول الله ﷺ «وَعَظَ وَزَجَرَ عَنْ كُفْرِ الْإِحْسَانِ، وَجَعَلَهُ عِنْدَ بَعْضِ التَّغْيِيرِ وَمَوَاقِعِ شَيْءٍ مِنَ الْإِسَاءَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْلَمُ أَحَدٌ - مَعَ طَوْلِ الْمُؤَالَفَةِ - إِسَاءَةً أَوْ مُخَالَفَةً، فِي قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، فَلَا يُجْعَدُ لَذَلِكَ كَثِيرٌ إِحْسَانِهِ، وَمُتَقَدِّمٌ أَفْضَالُهُ»⁽⁹²⁾.

وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّةِ: «مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا فِي جِوَارِ أَثَرِ أَبِي لِي، فَسَلَّمَ عَلَيَّ، وَقَالَ: «إِيَّاكُنَّ وَكَفَرُ الْمُتَعَمِّينَ»، فَتَلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا كَفَرُ الْمُتَعَمِّينَ؟ قَالَ: «لَعَلَّ إِحْدَاكُنَّ تَطُولُ أَيْمَنُهَا»⁽⁹³⁾ مِنْ أَبَوَيْهَا، ثُمَّ يَرِزُهَا اللَّهُ زَوْجًا، وَيَرِزُهَا مِنْهُ مَالًا وَوَلَدًا، فَتَقْضِبُ الْقَضْبَةَ فَتَكْفُرُ»⁽⁹⁴⁾؛ فَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»⁽⁹⁵⁾.

♦ وعلى المرأة أن تحرص على الحياة مع زوجها، فلا يجوز لها - مهما بلغ غضبها - أن تتسرع في طلب الطلاق منه لأنفه الأسباب أو لسبب لا يقتضي ذلك، فإن أقدمت عليه لمجرد

(91) أخرجه البخاري (1052) ومسلم (2147)

(92) قاله أبو الوليد الساجي في «المنتقى شرح للموطأ» (454/1)

(93) أي: طول أيمئها، وسأوها بلا زوج، أو لتسريحه إياها

(94) أي: تجعد خير زوجها ومغروفه

(95) أخرجه أحمد (27602)، والبخاري في «الأدب المفرد»

(1048)، وهو في «السلسلة الصحيحة» (823)

سوء تفاهم بينها وبين زوجها، تكون قد سعت لفك الرابطة الزوجية، ونقض العهد المؤكد الذي يربطها بزوجها؛ قال تعالى: «وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا عَلِيمًا»⁽⁹⁶⁾، وهو عقد النكاح الذي استحل به الفرج؛ على ما ذكره مجاهد وابن زيد⁽⁹⁶⁾، بل عليها أن تصبر إذا رأت ما تكره، وتسمى في معالجة ذلك بالطرق السليمة، فإن عصت وسالت زوجها التسريح لأدنى أمر، حرمت نفسها من الجنان، لقول رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»⁽⁹⁷⁾.

وطلب المرأة الطلاق - من غير سبب شرعي - معدود من صفات النفاق، قال رسول الله ﷺ: «الْمُخْتَلَعَاتُ هُنَّ الْمُتَنَاقِطَاتُ»⁽⁹⁸⁾.

وفي رواية: «إِنَّ الْمُخْتَلَعَاتِ وَالْمُنْتَرِعَاتِ»⁽⁹⁹⁾ هُنَّ الْمُتَنَاقِطَاتُ»⁽¹⁰⁰⁾.

(96) انظر: «الثبوت والعيون» للمنازدي (286/1)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (8/2)

(97) رواه أحمد (22433)، وأبو داود (2226)، والترمذي (1187)، وابن ماجه (2055)، وهو في «صحيح الشرح» والترهيب» (2018)

(98) رواه الترمذي (1186)، وهو في «صحيح الجامع» (6681)، والمختلعات: هن اللاتي يطلبن الحلع والطلاق من أزواجهن من غير بأس، والمتناقطات: العاصيات بطلن، والمطلعات ظاهراً، قال الطيبي: «مسألة في الرجز»، انظر: «تحفة الأحوذى» للمباركفوري (307/4)

(99) أي: الجاذبات أنفسهن من أزواجهن، بأن يردن قطع الوصلة بالفراق، انظر: «فيض القدير» للمناوي (387/2)

(100) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (14347)، وهو في «السلسلة الصحيحة» (632)



وعشر ليال، وهذا الحكم يشمل الزوجات المدخول بهن، وغير المدخول بهن بالإجماع⁽¹⁰⁵⁾

وعن زينب بنت أبي سلمة قالت: دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها . أبو سفيان . فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة . خلوق⁽¹⁰⁶⁾ أو غيره . فدهنت منه جارية، ثم مسحت بعارضيتها⁽¹⁰⁷⁾ ثم قالت: واللّه ما لي بلطيب من حاجة غير أنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُ⁽¹⁰⁸⁾ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا⁽¹⁰⁹⁾».

قال النووي رحمه: «فيه دليل على وجوب الإحداد على المعتدة من وفاة زوجها، وهو مجمع عليه في الجملة، وإن اختلفوا في تفصيله، فيجب على كلّ معتدة عن وفاة، سواء المدخول بها وغيرها، والصغيرة والكبيرة، والبكر والثيب، والحرّة والأمة...»⁽¹¹⁰⁾.

واللّه من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

(105) انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (635/1)

(106) الخلوق: طيب مركّب من الزعفران وغيره من أنواع الطيب، تغلب عليه الحمرة والصفرة

(107) الفارضان: جانباً الوجه، وصفحتا الحدين.

(108) الإحداد: ترك الرّبة من اللباس والطيب والحلي والكحل،

انظر: «المنتقى شرح الموطأ» لأبي الوليد الساجي (338/3)

(109) أخرجه البخاري (5334) ومسلم (3798)

(110) «شرح مسلم» (112/10)

ولكن إذا كانت المرأة في حالة شدة، دعتها وألجأتها إلى المفارقة، كأن تخاف أن لا تقيم حدود الله فيما يجب عليها من حسن الصّحبة، وجميل العشرة، لكراهتها لزوجها . مثلاً . أو بأن ضارّها، أو ترجّح ظهّور مفسدة شرعية باستمرارها معه في الحياة الزوجية، فتختلع منه . حينئذ . لتضرّها ببقائها تحت عصمته؛ فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! ثابت بن قيس ما أعْتَبَ⁽¹⁰¹⁾ عليه في خلق ولا دين، ولكنّي أكره الكفر في الإسلام⁽¹⁰²⁾، فقال رسول الله ﷺ: «أتردين عليه حديقته؟»⁽¹⁰³⁾، قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: «اقبلي الحديقة، وملكها طليقة»⁽¹⁰⁴⁾.

♦ ومن حقّه عليها . إذا مات . أن تُحدّ عليه أربعة أشهر وعشرة أيام، وليس لها أن تُحدّ على غيره بمثل هذه المدة: قال تعالى: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ أَنََّّهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا⁽¹⁰⁵⁾» [البقرة: 234]، هذا أمر من الله للنساء اللاتي يتوفى عنهن أزواجهن أن يعتدن أربعة أشهر

(101) أي لا أعيب.

(102) أي: أكره إن أقمت عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر، ويحتمل أن تريد بالكفر كفران العشير، إذ هو تقصير المرأة في حق الزوج، أفاده الحافظ في «الفتح» (400/9)

(103) أي: بستانه، ووقع في حديث عمر رضي الله عنه: «أنه كان أصدقها الحديقة المذكورة، ولفظه: «وكان تزوّجها على حديقة بخل» [«الفتح» (400/9)]

(104) رواه البخاري (5273).

التسمي بالسلفية

د/عبد السلام بن سالم السحيمي

استاذ مشارك بكلية الفقه وعميد كلية الشريعة سابقا بالجامعة الإسلامية

الحفظ الأوفر والنصيب الأعلى، وما ذاك إلا لأنهم الأنموذج الأمثل للأمة التي جعلها الله أمة وسطا، واخبر أنها خير أمة أخرجت للناس؛ إذ هم الطائفة الوحيدة التي حققت المتابعة المحضة لكتاب الله ﴿وَقُلْ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ﴾ بخلاف غيرهم من فرق وطوائف الأمة؛ فإنه ما من فرقة ولا طائفة إلا ولها من الأقوال والاعتقادات ما يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ⁽¹⁾، لذلك كان أهل السنة خير فرق هذه الأمة وأوسط طوائفها، فهم الطائفة المنصورة وهم «الفرقة الناجية»⁽²⁾ وهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وسط في النحل كما أن ملة الإسلام وسط في الملل»⁽³⁾.

(1) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والحق الحاصل الذي لا باطل فيه مع أهل السنة والجماعة وهذا معروف بالاشيع في كثير من العقائد والأصول»

انظر: «طريق الوصول إلى العلم المنقول» (ص22)

(2) انظر: «وسطية أهل السنة بين الفرق» (ص287)

(3) «الفتاوى» (4/140)

لقد بعث الله نبيه محمدا ﷺ رحمة للناس ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٣٠﴾﴾﴾ [البقرة: 119]

وجعل أمته أمة وسطا ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]

أي عدولا لا يميلون عن الحق؛ لا إلى غلو ولا إلى جفاء بل يتوسطون ويعتدلون، إذ دين الإسلام قد نهى عن الغلو والجفاء وأمر بالتوسط والاعتدال في الأمور كلها، وإن من أبرز سمات هذا الدين العدل والإنصاف وعدم الظلم والحكم بالقسطاس المستقيم.

وإن خير من يمثل الوسطية في الأقوال والأعمال والمعتقدات، الوسطية التي جاء بها الإسلام، هم أهل السنة والجماعة الذين تمثلوا الإسلام في جميع أمورهم اقتداء بالنبي ﷺ وخلفائه الراشدين أتباعا للكتاب والسنة وفق فهم سلف الأمة، فهم أولى الناس دخولا في هذه الوسطية، وإن كل معنى من معاني الوسطية ثبت لهذه الأمة فلاهل السنة والجماعة منه



واعتقاداته من أكبر سبيله، والدليل على أنهم منيبون إلى الله تعالى أن الله قد هداهم وقد قال: ﴿وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنِ يَتَّبِعْ﴾ (١٣) [البقرة: ١٢٩] (٤).

وقد رضي الله عن الصحابة وعن تبعهم بإحسان، قال تعالى: ﴿وَالشَّيْخُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعْلَنَ جَنَّاتُ جَنَّةٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (١٣) [البقرة: ١٢٩].

فليس من الابتداع في شيء أن يتسمى أهل السنة والجماعة بـ«السلفيين» إذ أن مصطلح السلف يساوي تمامًا مصطلح أهل السنة والجماعة، ويدرك ذلك بتأمل اجتماع كل من المصطلحين في حق الصحابة، فهم السلف الصالح وهم أهل السنة (٥)، فكما يصح لنا القول «سني» نسبة إلى أهل السنة يصح لنا القول «سلفي» نسبة إلى السلف ولا فرق (٦).

وبأنه بعد وجود الفرق وحصول الافتراق أصبح مدلول السلف منطبقاً على من حافظ على سلامة العقيدة والمنهج طبقاً لفهم الصحابة والقرون المفضلة ويكون هذا المصطلح «السلف» مرادفاً للأسماء الشرعية الأخرى لأهل السنة والجماعة وأن الدعوة إلى أتباع السلف أو الدعوة السلفية إنما هي دعوة إلى الإسلام الحق وإلى السنة المحضة ودعوة إلى العودة إلى الإسلام

ومن المعلوم أن أهل السنة والجماعة هم أصحاب رسول الله ﷺ وهم التابعون لهم بإحسان ومن سار على منهجهم وسلك طريقتهم إلى يوم الدين، ولم يتسم أهل السنة والجماعة بهذا الاسم: «أهل السنة والجماعة» إلا بعد ما ظهرت البدع وتعددت فرق الضلال وأخذ كل يدعو إلى بدعته وهواه مع انتسابهم في الظاهر إلى الإسلام، من هنا كان لا بد لأهل الحق أن يعرفوا بأسماء تميزهم عن غيرهم من أهل الابتداع والانحراف في العقيدة، فظهرت حينئذ أسماءهم الشرعية المستمدة من النصوص الشرعية، فمن أسمائهم: «أهل السنة»، و«أهل السنة والجماعة»، و«الفرقة الناجية» و«الطائفة المنصورة» و«أهل الحديث والأثر».

ولكن لما تسمت بعض الطوائف المبتدعة بأهل السنة، وهم ليسوا على معتقد أهل السنة والجماعة، من هنا تسمى أهل السنة والجماعة بالسلفيين وأطلقوا على دعوتهم الدعوة السلفية، فقيّدوا أتباع الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان ممن عرف بتمسكه بالسنة والإمامة فيها واجتناب البدعة والتحذير منها، وقد أمرنا الله بأتباع الصحابة واقتفاء أثرهم وسلوكهم منهجهم، قال تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾

[البقرة: ١٣٥]

يقول ابن القيم رحمه الله: «وكل من الصحابة منيب إلى الله فيجب أتباع سبيله، وأقواله

(٤) «إعلام الموقعين» (١٣٠)

(٥) انظر: «موقف أهل السنة من أهل البدع» (ص ٦٣)

(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها

كما أنزل على النبي ﷺ وتلقاه عنه أصحابه الكرام.

ولا شك أن هذه الدعوة دعوة حق والانتساب إليها حق، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه أو اعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق، فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً»⁽⁷⁾.

وقد كان لأئمة الإسلام من أهل السنة الأثر الكبير في الدعوة إلى السنة والعودة إلى طريقة السلف ومنهجهم والاقتداء بهم ومن هؤلاء الأئمة: مالك، والشافعي، وأحمد، وابن خزيمة، وابن أبي عاصم، والأصبهاني، والأجري، وغيرهم، ثم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه كابن القيم وابن عبد الهادي وابن كثير والذهبي ثم شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة من بعده مما أدى إلى ظهور اتجاه سلفي على مر التاريخ، يستقي أسس دينه وعقيدته من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وسيرة السلف الصالح ويقاوم كل تيار بدعي يخرج عن هذه الأسس. وقد أضلت في بيان هذا الأمر وتوضيحه. لأننا نسمع ونقرأ ممن يطلعون في السلفية والتسمي بها أو يدعي أنها حزبية وأنه لا فرق بينها وبين الجماعات الحزبية المعاصرة، وقد يقول البعض بأن مؤسس السلفية هو الإمام محمد بن عبد الوهاب.

والحقيقة أن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمته الله إنما هو داعية من دعاة السلفية ومجدد من

(7) «مجموع الفتاوى» (4/149)

مجدديها، أحيا معالمها بعد دروسها وأعادها نقيّة صافية في الجزيرة العربية بعد ما تكدر صفوها وطمغت عليها البدع والخرافات.

وفي هذه الآونة يتعرض الإسلام⁽⁸⁾ عمومًا والدعوة السلفية⁽⁹⁾ خصوصًا إلى افتراء وظلم وتشويه وقلب للحقائق من قبل بعض الساسة والكتّاب الغربيين المعادين للإسلام والذين تقف الصهيونية وراءهم ويقف معهم في ظلمهم وافتراءهم من تأثر بهم في بعض البلدان.

ومع أن الدعوة السلفية هي أبعد ما يكون عن التكفير والتبذير والتفسيق بغير دليل وهي أبعد ما يكون عن الغلو والتطرف، إلا أن هذه الدعوة المباركة ألصق بها ما ليس فيها، ونسب إليها من ليس على منهاجها مما شوّه جمالها وغير حقيقتها ونفّر منها وزهّد الناس فيها، وأن من أبرز العوامل التي كانت سببًا في ذلك هو وجود الجماعات الإسلامية الحزبية المعاصرة المتأثرة بفكر الخوارج، لكون بعض رموز وقادة ومفكري هذه الجماعات قد يوافقون المنهج السلفي في بعض الطروحات والتوجهات⁽¹⁰⁾ بل قد يتكلم بعضهم باسم السلفية وهم ليسوا كذلك مما جعل الأمر يلتبس على الكثير من الناس الذين قد تحفى عليهم الحقيقة ظنًا منهم أن هذه الجماعات سلفية أو على الفكر

(8) وليس بمستغرب عداوة اليهود والنصارى والكفار للإسلام والمسلمين، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا كَافُورًا﴾

(9) لكونها تمثل الإسلام بمعناه الصحيح

(10) وإن كانوا يخالفون في الكثير من العقيدة والمنهج



عليهم مغلفة إلا من هذا الطريق الواحد، فإنه متصل بالله؛ موصل إلى الله اهـ⁽¹¹⁾.

وقد أمرنا الله عند التنازع بالرد إليه وإلى رسوله ﷺ، والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه والرد إلى رسوله هو الرد إليه في حال حياته وإلى سنته بعد وفاته.

قال تعالى: ﴿إِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُرِيدُونَ أَن تَقُولُوا هٰذَا نَحْنُ بِأَحْسَنَ تَأْوِيلًا ۝﴾ [النحل: 159].

فكلمة شيء هنا نكرة في سياق الشرط تعم كل اختلاف تضاد في الأصول والفروع⁽¹²⁾. يقول ابن القيم: «ولو لم يكن في كتاب الله وسنة رسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافياً لم يأمر بالرد إليه، إذ من الممتنع أن يأمر الله تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع»⁽¹³⁾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِبَعًا لَّسْتَ فِيهِمْ فِي شَيْءٍ﴾ [النحل: 159]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: 13]. فتوعد الله من اتبع غير سبيل المؤمنين، فدل على أن اتباع سبيلهم في فهم شرع الله واجب ومخالفته ضلال، وأتى الله على السابقين الأولين من المهاجرين

الوهابي كما يحلو للبعض تسميتها بذلك.

وإنك لتعجب ممن يسمي الجماعات الحزبية بالجماعات السلفية الجهادية، وكيف تكون سلفية وهي مخالفة لها في العقيدة والمنهج؟ وكيف تكون جهادية والمعنى الشرعي الصحيح للجهاد منتف عن هذه الجماعات لعدم توفر الشروط الصحيحة للجهاد في هذه الجماعات؟ وإن العبرة هي بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمسميات، لذا يجب التنبه للخلط والتضليل الموجود في الساحة الإسلامية اليوم، ويجب العمل على تصفية الإسلام مما ألصق به مما ليس منه، وتربية النشء المسلم على الإسلام الحق المستقي من الثبع الصافي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفق فهم سلف الأمة والدود عن هذا الدين وإظهاره بالمظهر اللائق به.

ولقد من الله على أمة نبيه محمد ﷺ بإكمال دينها وإتمام نعمته عليها ورضاه عنها بإسلام الذي لا يقبل ديناً سواه ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [النحل: 13]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النحل: 153].

يقول ابن القيم رحمه الله: «وهذا؛ لأن الطريق الموصل إلى الله واحد وهو ما بعث به رسوله وأنزل به كتبه، ولا يصل إليه أحد إلا من هذا الطريق، ولو أتى الناس من كل طريق واستفتحوا من كل باب، فالطرق عليهم مسدودة والأبواب

(11) «التفسير القيم» (14، 15).

(12) قاله الشيخ الشنقيطي رحمه الله في «أضواء البيان» (1/323).

(13) «إعلام الموقعين» (1/49).

فقد كفيتم»⁽¹⁸⁾.

ويقول الإمام أحمد رحمه الله: «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والافتداء بهم وترك البدع»⁽¹⁹⁾.

فالواجب على كل مسلم هو اتباع الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح.

والأنصار وعلى من اتبعهم فقال: **«وَالسَّيِّقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا»** [البقرة: 100].

وبيّن الرسول ﷺ أن خير الناس قرنه ثم الذين يلونهم، فقال ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»⁽¹⁴⁾.

وأمر ﷺ باتّباع سنته وسنة خلفائه الراشدين وحذر من مخالفتهم، فقال ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُخَنَّدَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُخَنَّدَةٍ بَذْعَةٌ وَكُلُّ بَذْعَةٍ ضَلَالَةٌ»⁽¹⁵⁾، ووصف ﷺ الفرقة الناجية بقوله: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي»⁽¹⁶⁾ هدلت هذه النصوص وغيرها على وجوب اتباع الكتاب والسنة ووجوب اتباع سبيل المؤمنين.

وأولى المؤمنين الذين يجب اتباع سبيلهم هم أصحاب رسول الله ﷺ كما تقدّم قول ابن القيم: «وكل من الصحابة منيب إلى الله تعالى فيجب اتباع سبيله وأقواله واعتقاداته من أكبر سبيله»⁽¹⁷⁾.

ويقول ابن مسعود رضي الله عنه: «اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا

(14) رواه البخاري (2509) ومسلم (2533).

(15) رواه أبو داود (4607) والترمذي (2676) وابن ماجه (42)، وهو حديث صحيح.

(16) رواه الترمذي (2641)، وهو حديث صحيح.

(17) «أعلام الموقعين» (120/4).

(18) الدارمي (205)، والبيهقي في «الشعب» (2216)، والطبراني

في «الكبير» (154/9)، قال الهيثمي: «رجاله رجال

الصحيح».

(19) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (156/1).



التصنيف والتأليف الحقيقي

❖ قال العلامة الشوكاني رحمه الله:

«وإنما التصنيف الذي يستحق أن يقال له: «تصنيف»، والتأليف الذي ينبغي لأهل العلم الذين أخذ الله عليهم بيانه، وأقام لهم على وجوبه عليهم برهانه؛ هو: أن ينصروا فيه الحق، ويخذلوا به الباطل، ويهدموا بحججه أركان البدع، ويقطعوا به حبال التعصب، ويوضحوا فيه للناس ما نزل إليهم من البينات والهدى، ويبالغوا في إرشاد العباد إلى الإنصاف، ويحببوا إلى قلوبهم العمل بالكتاب والسنة، وينفروهم من اتباع محض الرأي وزائف المقال وكاسد الاجتهاد».

لآداب الطب ومنتهى الأرب (ص 81)

المشورة

❖ قال العز بن عبد السلام رحمه الله:

«فإن الله لم يجمع الصواب كله لواحد، ولذلك شرعت المشاورة؛ فإن الصواب قد يظهر لقوم، وقد يغيب عن آخرين، وقد قيل للشافعي رحمه الله: أين العلم كله؟ فقال: «في العالم كله»، يعني أن الله فرقها في عباده، ولم يجمعها في واحد.

لأحكام الجهاد وفضائله (ص 95)

آفة الاستعداد بالرأي

❖ قال بعض البلغاء:

«من حق العاقل أن يضيف إلى آراء العلماء، ويجمع إلى عقله عقول الحكماء، فالرأي الضد ربما زل، والعقل الضد ربما ضل».

لأذرع السلوك (ص 74)

مرافقة الحق

❖ قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

«إنَّ عادتنا في مسائل الدين كلها، دقها وجلها، أن نقول بموجبها، ولا نضرب بعضها ببعض، ولا نتعصب لطائفة على طائفة، بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق، ونخالفها فيما معها من خلاف الحق، لا نستثني من ذلك طائفة ولا مقالة، ونرجو من الله أن نحيا على ذلك ونموت عليه، ونلقى الله به، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

[«ملريق الهجرتين» (ص 582) - دار ابن القيم - الدمام]

الدُّبُّ عن الحق

❖ قال العلامة ابن الوزير رحمه الله:

«ولو أن العلماء تركوا الدُّبَّ عن الحق؛ خوفاً من كلام الخلق لكانوا قد أضاعوا كثيراً، وخافوا حقيراً».

[«العواصم والقواصم» (1/23)]

لِمَن يظهر الحق؟

❖ قال العلامة صبيح حسن خلع رحمه الله:

«وإنما يعرف الحق مَنْ جمع خمسة أوصاف: أعظمها: الإخلاص، والنهم، والإنصاف، ورابعها: وهو أقلها وجوداً وأكثرها فقداناً: الحرص على معرفة الحق وشدة الدَّعوة إلى ذلك».

[«فلف التمرية بيان عقيدة أهل الأثر» (ص 159)]

قواعد النشر في «المجلة»

- 1 - أن تكون الموضوعات مطابقة لخطة المجلة، وموافقة لمنهجها.
- 2 - أن يكون المقال متسماً بالأصالة والاعتدال.
- 3 - أن يُحرَّرَ المقال بأسلوبٍ يحقق الغرض، ولغةٍ بعيدة عن التكلف والتعقيد.
- 4 - الدقة في التوثيق والتخريج مع الاختصار.
- 5 - أن تكون الكتابة على الكمبيوتر، أو بخطٍّ واضحٍ مقروء؛ وعلى وجه واحد من الورقة.
- 6 - ألا يزيد المقال على خمس صفحات.
- 7 - أن يذكر صاحبُ المقال اسمه الكامل وعنوانه ورقم هاتفه، ودرجته العلمية إن وُجدت.
- 8 - المقالاتُ أو البحوثُ التي لا تُنشر لا تُردُّ لأصحابها.